دراسات عالمية

التيارات السياسية في إيران

1981 - 1997

تأليف : سعيد برزين

ترجمة : علاء الرضائي



الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

التيارات السياسية في إيـران

1997 - 1981

تأليف : سـعيد برزين
ترجمة : علاء الرضائي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي **رئيسة التحرير**

سكرتارية التحرير

أمين أسعد أبوعزالدين

عماد قدورة

وائل سلامة

دراســـات عـالـمـيـــة

التيارات السياسية في إيران

1997 - 1981

تأليف: سعيد برزين

ترجـــمة: علاء الرضائي

العدد 32

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● **محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**

هذه هي الترجمة المعتمدة للبحث المعنون: «جناح بندي سياسي در إيران»، والصادر باللغة الفارسية عن دار «نشر مركز» في طهران لمؤلفه سعيد برزين. ويتقدم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بالشكر للمؤلف والمترجم والناشر لمنحه حقوق ترجمة ونشر وتوزيع هذا البحث باللغة العربية.

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الطبعة الأولى 2000

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

www.ecssr.ac.ae

المحتويـــات

كلمة المترجم

كانت انتخابات الرئاسة السابعة نقلة نوعية في الحياة السياسية الإيرانية منذ انتصار الثورة عام 1979 ؛ سواء من حيث حجم المشاركة الشعبية أو نوعها، إضافة إلى النتائج التي خرجت بها هذه الانتخابات. لذلك اعتبرها كثير من الباحثين ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث. وقد أوضحت الانتخابات حجم التيارات التي ينطوي عليها المجتمع الإيراني وعمقها، إذ بمجرد أن وجدت متنفساً للنشاط السياسي أخذت زمام المبادرة من أيدي رموز التيار السياسي السائد، لتأتي برجل من الصف الثاني - إذا جاز ترتيب الشخصيات السياسية على الساحة الإيرانية - وتضعه على قمة السلطة التنفيذية. كما أن هذه التيارات ذات البرامج والخطاب الأكثر واقعية استطاعت تعبئة الجماهير لصالح أهدافها، فأدى ذلك إلى فوزها بالانتخابات.

هذه الدراسة كانت طليعة الدراسات التي تناولت مسألة التيارات وجذورها التاريخية والفكرية في إيران بعد الثورة، ورغم أن المؤلف الدكتور سعيد برزين يقيم في بريطانيا بوصفه أستاذاً وباحثاً في العلوم السياسية، فإنه كان قريباً جداً من الحدث، واستطاع تقديم صورة واضحة وخطوط رئيسية للتيارات الموجودة على الساحة الإيرانية، على الرغم من التسارع في الأحداث الذي شهدناه على الصعيد السياسي الداخلي.

أما فيما يتعلق بترجمة الدراسة، فقد قمت بوضع مصادر لها لأن النسخة الأصلية كانت تفتقد الكثير منها، كما أضفت إليها معلومات أخرى في الهوامش رأيت أنها ضرورية كي يتعرف عليها القارىء والباحث العربي الكريم. وقد احتوت الدراسة على تقديم كتبه الدكتور صادق زيبا كلام يحلل فيه مجريات العامين الأولين من فترة الرئيس محمد خاتمي الرئاسية.

تقديم

كانت إحدى القضايا الأساسية التي سعيت على مدى السنوات الأخيرة إلى طرحها، قضية تخلفنا في مجال العلوم الإنسانية. ولعل هذا التخلف يتخذ شكلاً أوسع في مجال التاريخ والعلوم السياسية. ففي مجال العلوم السياسية نشاهد تخلفاً خاصة فيما يتعلق بفهمها وتحليلها وبيانها وتفسيرها؛ إذ نشاهد في الجامعات الغربية كماً هائلاً من الدراسات والبحوث، تختص بقضايا بلدانهم، بينما يُرى العكس من ذلك في إيران. ورغم أن ظاهرة الثورة الإسلامية التي تعتبر ظاهرة تاريخية في حياتنا، فإننا لم نستطع تقديم تحليلات مناسبة لها. وكما هي العادة فقد جذب انتباهنا أكثر ما قام به الغربيون في هذا المجال.

قد يكون أحد أسباب ذلك، الضعف العلمي الذي أوقعنا دائماً في إطار الأبحاث النظرية البحتة ولم يعد باستطاعتنا الخروج منه. فأخذنا التنظيرات بعنوان "علم" والأطر بعنوان "مناهج علمية" وبذلك حاولنا تفسير التغيرات التي شهدها مجتمعنا بشكل علمي. فكانت النتيجة عادة خليطاً ناقصاً وعاجزاً عن طرح نظرية متكاملة من جهة، ومن جهة أخرى عجز الباحث عن فهم ذلك التغيير وتلك التطورات السياسية والاجتماعية.

إن أهمية دراسة التيارات والفصائل السياسية في إيران واضحة، في حين ينكر بعض الباحثين تقسيم التيارات والفصائل إلى يمين ويسار. ويرى هؤلاء أن هذا التقسيم مصدره أناس يبغون الفتنة، ويحاولون من خلال ذلك توجيه ضربة إلى النظام والثورة.

ويبقى السؤال الأهم الذي لابد من طرحه: هل يعدّ ظهور التيارات والفصائل السياسية المتنافسة والمتصارعة أمراً إلزامياً في مسار التنمية السياسية، أم هل يمكن إيجاد مثل تلك التنمية دون وجود تيارات وأحزاب سياسية؟

ونجيب عن ذلك بشكل مختصر؛ وهو أن ظهور التيارات والأحزاب والقوى السياسية، أمر لا يمكن الاستغناء عنه في مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية التي

تشهدها المجتمعات، وهو قضية حتمية. وإذا كانت التيارات والفصائل غائبة عن ساحتنا السياسية والاجتماعية في السابق، فإن ذلك يعود إلى القوى التي تحول دون ذلك. أما أسباب هذا المنع، ولماذا لا توجد أحزاب وتيارات ناضجة في إيران؟ فنجيب باختصار بأنه لم يمض على دخول الفكر الحديث إلى إيران أكثر من قرن ونصف، فقد دخلت الأفكار الحديثة إلى إيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنها حتى الآن لم توفق إلى تغيير الكثير من العقائد والتصورات التقليدية والقديمة، ومازالت التنمية السياسية في بدايتها.

أما الدليل الذي طرح على مدى تلك الفترة، فهو أن الاستبداد يشكل المانع الرئيسي في طريق التنمية السياسية. ويعدّ الاستبداد العائق الأساسي في مسار التنمية دون شك، لكننا نشاهد في بعض الفترات من تاريخنا المعاصر، أفول الاستبداد، مثل الفترة التي تلت انتصار الثورة الإسلامية، ومع ذلك نفتقد لمنجزات كبيرة في مجال التنمية السياسية، فعلى سبيل المثال، لو أن الحياة الحزبية من شواخص التنمية السياسية، فإننا لم نشاهد ميلاً من قبل الناس نحو هذه الحياة ونحو النشاطات التنظيمية خلال العقدين الماضيين. وعلى هذا نستنتج أنه فضلاً عن الاستبداد، هناك أسباب وعوامل أخرى تحول دون التنمية السياسية. ويمكن تقسيم تلك الأسباب والعوامل إلى مجموعتين: تاريخية واجتماعية.

من أهم الأسباب التاريخية؛ تمركز السلطة السياسية والاقتصادية بيد الحكومة، الأمر الذي أدى تاريخياً إلى استمرار السلطة الاستبدادية في إيران، وهو ما يسميه كارل ماركس وكارل ويتفوجل وآخرون بنظرية "الاستبداد الشرقي"[1]. وكانت الحركة الدستورية[2] في عام 1905 حركة حقيقية سعت إلى تقييد سلطة الحكم وإحلال حكومة القانون مكانه، وصولاً إلى الهدف التاريخي، لكنها من الناحية العملية عجزت عن إيجاد نظام ديمقراطي شعبي.

ورغم أن الحركة الدستورية (المشروطة) عجزت عن إيجاد بنى ومؤسسات سياسية مدنية في إيران واستمر الاستبداد حاكماً، فإن الآمال والأحلام التي جاءت بها الحركة

الدستورية لم تذهب، بل اتسعت دائرتها بمرور الأيام. وفي الفترة الواقعة بين الحركة الدستورية وانتصار الثورة الإسلامية عام 1979، اضطر الاستبداد إلى التراجع مرات عديدة. وفي كل مرّة يتراجع فيها الاستبداد شاهدنا جواً من الانفتاح السياسي وشيئاً من الحرية. ويبدأ الأمر بحرية الكتابة والصحافة وينتهي بتشكيل الأحزاب والمجموعات السياسية. ولكن القضية المهمة هي أن عدد هذه الفترات قليل وعمرها قصير جداً، حيث نشاهد بعد فترة تجاوز السلطة للأزمة والظهور مرّة أخرى بقوة تسلب معها الحريات وتعود إلى استبدادها وقمعها.

وخلافاً للأدلة التاريخية، فإن الأسباب والعوامل الاجتماعية أكثر تعقيداً، ولعل أهم وأول عامل في ذلك يعود إلى العلاقات الإنتاجية والبنية الاقتصادية المهيمنة على البلاد. فالدولة في إيران كانت على الدوام تتولى القضايا الاقتصادية، فمن جانب نجد المصادر الطبيعية ووسائل الإنتاج بيد الحكومة، ومن جانب آخر تعتبر الدولة أكبر رب عمل في البلاد. وقد أدت هذه الظاهرة إلى عجز الفئات والطبقات المنتجة المستقلة عن السلطة عن الظهور، وبالنتيجة لم تتوافر أرضية النشاط السياسي والاجتماعي لمختلف الطبقات والفئات في إطار الأحزاب والمجموعات السياسية.

وكان الصنّاع والحرفيون والفلاحون والتجار (رجال البازار) من أبرز الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية المستقلة عن الحكومة في إيران. لكنهم لم يجدوا الفرصة أبداً للتنظيم المستقل والعمل السياسي المنفصل عن الدولة.

وإذا تجاوزنا هذه الفئات، فإن سائر قوى الإنتاج تفتقد الاستقلالية عن الدولة وتعدّ بشكل مباشر وغير مباشر ممن يستلمون مرتباتهم عن طريق الدولة. فجميع الصناعات الكبيرة والأساسية، مثل: النفط والغاز، والبتروكيماويات، والفولاذ، والطاقة، والماء، والأسمنت، والنقل، والسيارات، والمعادن، والآلات، والتأمين، والمصارف... إلخ، هي صناعات حكومية. وكذلك الصناعات الصغيرة التي استطاعت الظهور ضمن القطاع الخاص في العهد البهلوي 1925 ـ 1979 كانت من الناحية العملية تابعة لمقررات الدولة وقوانينها المختلفة.

وقد أدى الإصلاح الاقتصادي والتاريخي الإيراني إلى سلوكيات اجتماعية وخصائص ثقافية ـ سياسية معينة، من جملتها: عدم تقبل النشاطات الجماعية والمنظمة، وفقدان الثقة، وعدم المبالاة إزاء الأحزاب، ووجود ثقافة سياسية قوامها المريد والمراد، والاتجاه نحو الحركات الجماهيرية والتعبوية. وهذه من الأسباب الاجتماعية للإعراض عن النشاطات التنظيمية التي أدت بالأحزاب والمجموعات السياسية في إيران إلى مواجهة العديد من المشكلات والعقبات.

ومن جملة تلك المشكلات أن الحياة الحزبية في إيران كانت قائمة على الدوام على أساس الفردية. وبدلاً من أن يكون القادة من الفئات والشرائح الحزبية المتدنية (القواعد)، يستلم زمام العمل الحزبي عادةً مجموعة من الأفراد من الفئات العليا. ومشكلة هذه النوعية من الأحزاب أنها في حال ابتعاد تلك الشخصية أو الشخصيات عن النشاط الحزبي، يفقد الحزب أو التنظيم إمكانية بقائه واستمراره، ويتلاشى بسرعة.

الخصوصية الاجتماعية الأخرى في إيران، هي دور علماء الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ بإمكان علماء الدين الشيعة وبسبب استقلالهم المالي أن يتخذوا – عند الضرورة – مواقف معارضة للحكومة والنظام. وهذا لا يعني أن علماء الدين في إيران كانوا على الدوام في حالة صراع مع الحكم، ولكننا نجد في بعض الفترات أن العلماء بدخولهم معترك الصراع السياسي استطاعوا تعبئة الجماهير بشكل واسع.

بهذا الشكل أدى علماء الدين دور الأحزاب والتنظيمات في الحياة السياسية الإيرانية، وتمكن مشاهدة هذه الخصوصية للعلماء في فترة الثورة الإسلامية، بأحسن وجه. وبعد انتصار الثورة استطاع العلماء، ومن خلال تلك الخصوصية، وبواسطة تنظيمات شبه رسمية أن يملؤوا فراغ عدم وجود أحزاب على الساحة.

كان ما ذكرناه صورة ملخصة عن الماضي، لكن الكثير من هذه الخصوصيات تعرّض للتغيير والتطور بعد الثورة الإسلامية. فالثورة الإسلامية غيرت العديد من الأسس والبنى القديمة في إيران، لكن مشكلات ما بعد الثورة، مثل: حرب السنوات الثماني

مع العراق، وإعمار ما خلفته الحرب من دمار، والتنمية الاقتصادية، كانت من القضايا التي أخرت مسيرة التنمية السياسية وانفتاح الأجواء السياسية في إيران.

وكانت انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 استئنافاً للمسيرة التي بدأت قبل تسعة عشر عاماً مع الثورة الإسلامية. والرسالة التي جاءت بها الانتخابات كانت أوضح من أن تحتاج إلى بيان أو تفسير. والسؤال الأساسي هو: إلى أي حد استطاعت تطورات ما بعد 23 أيار/ مايو تحقيق الشعارات التي جاءت بها، أي تحقيق مفاهيم مثل: المجتمع المدني، سيادة القانون، حرية التعبير، حرية التجمع والصحافة. وقد يجيب بعض الباحثين عن ذلك بشكل ميئوس نظراً إلى المشكلات التي يواجهها الرئيس محمد خاتمي والعراقيل التي يضعها بوجهه منافسوه الأقوياء. ويطرح بعضهم الآخر هذا السؤال: لماذا لا يقبل منافسو الرئيس خاتمي برأي الشعب، ولا يعطوه الفرصة للعمل؟

وفي النهاية يطرح السؤال الأساسي التالي: ماذا سيكون مصير حكومة الرئيس خاتمي و "ظاهرة الثاني من خرداد"؟*

النقطة الأولى التي يجب الالتفات إليها، هي أن توقعات الموالين للرئيس محمد خاتمي في قبول منافسيه لنتائج الانتخابات وعدم القيام بأي نشاط، توقعات باطلة وغير معقولة. فلماذا يترك منافسو الرئيس خاتمي ومعارضوه ساحة الصراع بعد انتخابات 23 أيار/ مايو ويتركوه منفرداً في ميدان السلطة؟ فهل الديمقراطية ونظام الانتخابات والبرلمان يعني أن القوى الخاسرة في جولة من الاقتراع، عليها أن تتقاعد وتنسحب من معترك الميدان السياسي؟

قبل ثلاثة أسابيع من انتخابات الرئاسة السابعة في إيران، مُني حزب المحافظين البريطاني - وبعد عقدين من الحكم - بأكبر خسارة سياسية له في تاريخ بريطانيا. لكن ذلك لم يؤد إلى تقاعد حزب المحافظين وترك الساحة كاملة بيد حزب العمال المنتصر في الانتخابات. بل على العكس، فقد قام المحافظون بسلسلة تغييرات داخل جهازهم

* المقصود هنا هو الإشارة إلى الانتخابات الإيرانية التي جرت في 23 أيار/ مايو 1997، ونتج عنها فوز تيار الإصلاحيين ووصول الرئيس محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية بعدد كبير من الأصوات (المحرر).

الحزبي، منها: انتخاب قيادة جديدة، وتغيير بعض السياسات القديمة، واختيار شعارات وبرامج جديدة، ودخلوا في منافسة حقيقية وبكل قواهم مع حكومة العمال الجديدة. ويسعى المحافظون البريطانيون إلى كسب تأييد الشعب في الانتخابات القادمة من خلال معارضة حقيقية لبرامج العماليين وإظهار مثالب الحكومة الجديدة. إن الانتصار والخسارة في الانتخابات يشكل قوام الأنظمة الديمقراطية، فلايصح أن يتصور الحزب المنتصر في الاقتراع أنه القوة المطلقة على ساحة التنافس، كما يجب ألا يتصور الخاسر أن نشاطه انتهى وعليه أن يستسلم للتيار المنتصر. لذلك، فتوقع أن يفتح الجناح والقوى الخاسرة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية السابعة الطريق أمام الرئيس محمد خاتمي وتياره والابتعاد عن معترك العمل السياسي، هو توقع مغلوط وغير عقلاني، إذ لا يوجد أي أساس معقول لكي يترك معارضو خاتمي المسيرة السياسية ويجعلوه ينتخب مرة ثانية بعد أربع سنوات. ويحتاج ما ذكرناه إلى شرط مسبق وهو أن تكون نشاطات المعارضين ضمن إطار القانون.

من الناحية العملية أيضاً، نجد القوى التي خسرت تلك الانتخابات، استطاعت بالتدريج الخروج من حالة الدهشة والصدمة الأولية وبدأت معارضتها لحكومة الرئيس محمد خاتمي. ففي البداية كان الظاهر أن القوى المعارضة للرئيس خاتمي قلقة بشأن الجماهيرية التي حازها ولم تكن تريد إظهار نفسها معارضة لتيار يسانده عشرون مليون ناخب. لذلك أخذ هجومها يتركز على المحيطين بالرئيس والقوى التي ساندته وتحالفت معه في الاقتراع، وليس على شخص الرئيس مباشرة. ففي هذه المرحلة ومع احترام رئيس الجمهورية بشكل ظاهري، سعوا إلى فصله عن مجموعة التيارات المساندة له، وتوجيه النقد إلى تلك التيارات. وفيما عدا المحيطين به، بدأ النقد يتوجه نحو سياسات الرئيس خاتمي ومواقفه نفسها. وكان الأشخاص الذين تركز عليهم الهجوم في البداية، هم: الشيخ عبدالله نوري وزير الداخلية، والدكتور عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد، والسيد غلام حسين كرباسجي رئيس بلدية طهران. وفي المرحلة التالية أخذ الهجوم يتركز حول مواقف الرئيس خاتمي وسياساته. فبدؤوا بمعارضة بعض المفاهيم؛ مثل: المجتمع المدني، سيادة القانون، التنمية السياسية، الحياة الحزبية، حرية التعبير،

حرية الصحافة وحرية الاجتماع. ولقد تم طرح هذه المفاهيم - التي طرحها أساساً الرئيس خاتمي وحكومته على المستوى الاجتماعي - بالطبع دون ذكر اسم رئيس الجمهورية.

ولابد من إدراك حقيقة، وهي أن الاجتماع الذي عقد في جامعة طهران بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتخاب الرئيس خاتمي، كان نقطة تحوّل في المواجهة بين تيار اليمين والرئيس خاتمي. فاجتماع آلاف الطلبة الجامعيين وطلبة المدارس من كلا الجنسين ودعمهم ومساندتهم لخطاب الرئيس خاتمي وسياساته، والذي تم التعبير عنه بالتصفيق الطويل تارة وبالصفير تارة أخرى، قضى على صبر معارضي خاتمي وتحملهم له.

وبحجة التصفيق والصفير (وحتى الاجتماع نفسه) في شهر محرم الحرام - الذي يوليه الإيرانيون أهمية خاصة ويلبس أغلبهم فيه السواد منذ اليوم الأول منه وحتى العشرين من صفر (الأربعين الحسيني) - بدأت مرحلة جديدة من الهجوم على الرئيس خاتمي، مع اختلاف واضح؛ وهو أنهم في هذه المرحلة لم يتحرجوا من الهجوم المباشر على شخص الرئيس[6].

وكانت الصحافة أشد المواقع المهاجمة من قبل تيار اليمين، فقادة هذا التيار ومن خلال مجلس الشورى (البرلمان) بدؤوا واحداً تلو الآخر، بالهجوم على الصحافة المستقلة الموالية للرئيس خاتمي، واتهموها بتجاوز أصول الشريعة، وتخطئة الثورة ومعارضة مقدسات الشعب وعقائده، كما اتهموها باستلام الأوامر من الخارج وبأنها عميلة للقوى العالمية المستكبرة.

فالاستقلال الصحافي عن السلطة وحرية التعبير اللذان يعدان - في الحقيقة - من أكبر منجزات السنة الأولى لحكم الرئيس خاتمي تلقيا الجزء الأكبر من هجوم تيار اليمين.

وكانت الحرية هي الهدف التالي، فمن خلال القول بالتمايز بين الحرية المشروعة والحرية غير المشروعة بدأ الهجوم الحقيقي لتيار اليمين. وفي المرحلة الأولى من هذا الهجوم اتهموا الآخرين بأن الحرية التي يطالبون بها هي الحرية غير المشروعة والسائدة

في الغرب. وأخذت منابر تيار اليمين تتحدث عن الحرية غير المشروعة في الغرب وأن الذين يحاولون إيجاد مثل تلك الأجواء الليبرالية الغربية في البلاد هم من المعاندين للدين، والعلمانيين المعارضين للثورة. فقالوا إن المجتمع المدني يتنافى مع "المجتمع الولائي "[4] وتحول شعار سيادة القانون إلى سيطرة دون منازع للسلطة القضائية (التي يمسك تيار اليمين بزمامها من خلال رئيسها محمد يزدي ومن بعده محمود الهاشمي وكبار مسؤوليها الآخرين). ثم قالوا إن استراتيجية التنمية السياسية التي جاء بها خاتمي هي المسؤولة عن تدهور الوضع الاقتصادي، وطالب تيار اليمين رسمياً من الرئيس محمد خاتمي الاهتمام بالوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، بدلاً من الاهتمام بالتنمية السياسية.

ولم تنحصر معارضة تيار اليمين في الجانب الفكري فقط، فالشيخ عبد الله نوري، وزير الداخلية لم يستطع كسب ثقة البرلمان في عملية المساءلة واضطر إلى الاستقالة. كما أن الدكتور مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد كان قاب قوسين أو أدنى من المساءلة والعزل. وقد أخذ السيد كرباسجي رئيس بلدية طهران الناجح وأحد أهم الداعمين للرئيس خاتمي إلى المحاكمة (ومن ثم العزل والسجن).

وقد أغلقت صحيفة **توس** (جامعة) وألقي القبض على هيئة تحريرها، كما أغلقت مجلة **جامعة سالم** (المجتمع الصحيح) الشهرية، وتعرضت مجلة **راه نو** (الطريق الجديد) الأسبوعية إلى أشد الضغوطات. والأكثر من ذلك تعرضُ السيدين عبد الله نوري وعطاء الله مهاجراني للضرب والسباب خلال صلاة الجمعة في طهران. وحتى مجال السياسة الخارجية لم يغفل عنها تيار اليمين، فإيجاد صورة معتدلة مسالمة، تدعو إلى السلام وحسن الجوار مع الشعوب والدول الأخرى والتي عرفت بـ "سياسة رفع الأزمات"، لم تكن موضع قبول تيار اليمين واهتمامه.

لم يستقبل تيار اليمين فكرة الخروج من معضلة فتوى قتل الكاتب سلمان رشدي التي تحكم العلاقات الدبلوماسية الإيرانية-الأوربية وخاصة العلاقات ببريطانيا. وإثر الموقف الرسمي الذي اتخذته وزارة الخارجية الإيرانية في نيويورك، والذي أعلنت

خلاله بأن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تقوم بأي عمل تجاه تنفيذ فتوى قتل سلمان رشدي، قام بعض رموز اليمين بزيادة قيمة الجائزة وعدد المتطوعين لتنفيذ الفتوى، محاولين احتواء مساعي الحكومة في ذلك. كما أن مقابلة مساعي الرئيس خاتمي في التفاهم مع الغرب والابتعاد عن افتعال أزمات الثقة الموجودة بين الطرفين، كانت أوضح مما تحتاج به إلى مزيد من البيان. هذا فضلاً عن التجاوزات القانونية، من العنف والمواقف الارتجالية لمجموعات الضغط والتي كانت نتيجتها حالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، وذلك كله من أجل إظهار أن حكومة الرئيس خاتمي عاجزة عن إدارة شؤون البلاد.

كانت الجبهة الثانية التي فتحها تيار اليمين منذ النصف الثاني من عام 1998 بوجه حكومة الرئيس خاتمي، هي اتهامه بتردي الأوضاع الاقتصادية؛ إذ يأمل معارضوه من خلال إثبات تقصيره وعجزه في المجال الاقتصادي، إلى جانب إثبات عجزه في المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية وسيادة القانون، التقليل من حب الشعب له ومن دعم سياساته.

أما السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، فهو: ما هي الاستراتيجية النهائية لمعارضي الرئيس خاتمي وما هي ردود الأفعال على تصرفاتهم؟ وفي الإجابة عن ذلك، يمكن القول إن المعارضين أنفسهم لا يجدون جواباً محدداً ومقبولاً من الجميع. صحيح أن تيار اليمين يشكل المعارضة الرئيسية للرئيس خاتمي، لكن هذا التيار لا يمتلك انسجاماً داخلياً ولا يستطيع العمل كقوة سياسية واحدة، وكذلك هي الحال عند الموالين لخاتمي، إذ لا يشكلون رأياً وفكرة واحدة أيضاً. فتيار اليمين يشكل نطاقاً واسعاً من القوى ويضم مختلف الاتجاهات. ففي جانب من هذا النطاق تجد قوى معتدلة واقعية تؤمن بالقانون، حتى أن بعضهم يؤمن بالإصلاح السياسي والاجتماعي والحرية، وإن كانت بشكل محدود. بينما تجد بعضهم الآخر رغم كونه لا يؤمن بالإصلاح الاجتماعي، وحق الناس في تقرير مصيرها وحرية التعبير والصحافة، فإنه يقبل بها على مستوى متدن ويراها قضية حتمية. لكننا نجد في الطرف الآخر من تيار اليمين، مجموعات وعناصر طوباوية، متعصبة، وذات نظرة مطلقة، تدعو إلى العنف. هذه التيارات التي أدى بها

تعصبها وأنانيتها السياسية إلى فقدان النظرة الواقعية إلى المجتمع (الإيراني) والعالم الذي يعيشون فيه. وهذا النطاق الواسع رغم جميع التناقضات الداخلية الموجودة فيه يتفق حول نقطة أساسية واحدة، وهي معارضة حكومة الرئيس خاتمي. لكنهم يختلفون في شكل المعارضة ومستواها وفي النهاية كيفية المواجهة معه.

أما الاتجاهات المعتدلة في تيار اليمين، فرغم معارضتها لحكومة الرئيس خاتمي، فإنها لا تريد شل حكومته وعجزها ومن ثم سقوطها؛ لأنها تدعو إلى معارضة خاتمي في إطار القانون، ولا تريد أن تفقد البلاد أمنها، واستقرارها وأن تعمها الأزمة والاضطرابات.

ويأملون من خلال فشل الرئيس خاتمي على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة، أن ييأس منه أتباعه ويصلوا إلى نتيجة مفادها: أن الرئيس خاتمي إنسان صادق يمتلك أفكاراً سامية، ولكنه للأسف يفتقد القدرة والكفاءة اللازمة لإدارة شؤون البلاد. ومن الطبيعي، إذا ما توصل عدد كبير من الشعب إلى هذا الاقتناع بأنه لم ينجح في تحسين وضع البلاد، فإن الكثيرين منهم لن يعطوه أصواتهم مرّة ثانية. إضافة إلى أن خسارة خاتمي وعجزه سيزيدان من حظ تيار اليمين في الحصول على مقاعد أكثر في انتخابات الدورة السادسة من البرلمان والتي ستجري عام 2000*.

خلافاً لهذا الجزء من تيار اليمين، فإن المجموعات المتطرفة منه، لا ترى نفسها ملزمة بالقانون في معارضتها لحكومة الرئيس خاتمي. ومن الناحية العملية أيضاً أثبتت عدم التزامها بالقانون في تلك المعارضة مرّات عديدة. إضافة إلى أن هذا الجزء من التيار لا يتردد في استعمال العنف والاشتباك ودفع المجتمع نحو الفوضى وعدم الاستقرار؛ فالعديدون منهم يرون أن هذا العنف والفوضى ورغم التبعات السيئة له سيوجد انطباعاً عن حكومة خاتمي بأنها عاجزة، ضعيفة، لم تستطع إحلال الأمن والاستقرار في البلاد.

أما التمايز الآخر بين مجموعات تيار اليمين، فيكمن في نظرة كل واحدة منها إلى "ظاهرة الثاني من خرداد". فالمجموعات المعتدلة من اليمين تقبل رأي الشعب رغم

* جرت انتخابات الدورة السادسة من البرلمان على مرحلتين؛ الأولى في 18 شباط/ فبراير، والثانية في 5 أيار/ مايو، وقد فاز التيار المعتدل على تيار اليمين في هذه الانتخابات بـ 189 مقعداً من مقاعد مجلس الشورى الذي يضم 290 مقعداً. (المحرر)

مرارته بالنسبة إليهم؛ إذ يعتبرون رأي الشعب جزءاً من أساس مشروعية النظام. لكن أجزاء أخرى من اليمين، ومع عدم قبولها برأي الشعب كمصدر لمشروعية الحكم، أنكرت بعد 23 أيار/ مايو بالتدريج حق الناس في الانتخاب وتقرير المصير. وربما لا يكون من قبيل المصادفة، أن أهم ما طرح على مستوى البحث الاجتماعي بعد انتخابات 23 أيار/ مايو هو البحث في مشروعية النظام ومكانة الجماهير فيه. إذ إن بعض الاتجاهات في تيار اليمين، ومن خلال فهم خاص للنظام الولائي ومكانة القائد في هذا النظام، وصلت في النهاية إلى إنكار حق رأي الشعب، وإلى أن مشروعية النظام تكون من قبل الولي الفقيه فقط. ولا تكمن أهمية هذه البحوث في جانبها العلمي وما يتعلق بالفلسفة السياسية فقط، بل الأهم فيما يستتبعها من نتائج على أرض الواقع. فعدم أهمية رأي الشعب في تقرير مصيره واختيار الحكومة، يوضح - بالتأكيد - قيمة العشرين مليوناً الذين أعطوا أصواتهم للرئيس خاتمي. وهذا يعني أن الاتجاهات الراديكالية في تيار اليمين، لاترى - من الناحية النظرية والشرعية على الأقل - أية قيمة لرأي الشعب، كما لا ترى نفسها ملزمة بقبول رأي الشعب وقراره في انتخابات 23 أيار/ مايو. وعلى هذا الأساس، لاترى نفسها ملزمة بطاعة حكومة يشكل رأي الشعب أساسها. لذلك فإن السعي لمواجهتها والإخلال بعملها حتى قبل انتهاء فترة حكمها القانونية وهي أربع سنوات، لايشكل مخالفة شرعية! وبهذا الشكل نفهم أسباب عدم تقيّد هذا الجزء من تيار اليمين بالأطر القانونية في مواجهته لحكومة الرئيس خاتمي.

وفيما عدا البحوث النظرية حول المشروعية، فتيار اليمين يفتقد الانسجام فيما يتعلق بقراءة الظاهرة نفسها "الثاني من خرداد" وأسبابها. فالتيارات المعتدلة من تيار اليمين قالت في بداية الانتصار الحاسم والغريب الذي حققه الرئيس خاتمي بضرورة التجديد نوعاً ما في التصرفات والمواقف والتعامل السياسي والاجتماعي. فالخسارة الكبيرة وغير المتوقعة لليمين في تلك الانتخابات، جعلت بعضهم يعتقد بأن الناس غير راضين عنهم - بأي شكل - ومن أجل كسب ثقة الناس ودعمهم لابد من إحداث تغييرات على صعيد الفكر والسلوك. لكن الاتجاهات المتطرفة في تيار اليمين لم تلتفت إلى إعراض الناس عنها، لأنها بالأساس لا تعير أية أهمية لرأي الشعب.

فهؤلاء يرون أنهم يقومون بمسؤوليتهم الإلهية والشرعية، ولو أن جميع من في الأرض، فضلاً عن مجرد عشرين مليوناً، يقولون لهم لا، فلن يتغير من أصل المسألة شيء، إذ يرون أنفسهم معيار الحق والباطل، وليس لرأي الناس أية حجة ذات قيمة، هم قاموا بوظائفهم الشرعية، وسيستمرون فيما بعد على المنوال نفسه.

وطبيعي فإن هذا الاتجاه في تيار اليمين، لا يرى أية حاجة إلى نقد سياساته وتصرفاته، وبالنهاية ليست هناك حاجة لتغييرها. ومن ذلك يظهر عدم حاجته إلى الدليل في معارضة حكومة الرئيس خاتمي ومواجهتها بشتى الطرق.

ولكن ما العمل؟ فمواجهة تيار اليمين لحكومة الرئيس خاتمي ليس مصدره فكر ذلك التيار فقط، وإنما الجزء الآخر منه، يتبع عمل حكومة الرئيس خاتمي ذاتها ووضعها. ومن الطبيعي أن تحقيق نتائج جيدة في مجالات السياسة، والاجتماع، والاقتصاد سيزيد من احتمال فوزه ثانية بالرئاسة - على فرض ميل الرئيس خاتمي للترشيح مرّة أخرى - وإذا ما استمرت جماهيرية الرئيس خاتمي وشعبيته بهذا الشكل فإن انتخابه سيكون سهلاً جداً. وعلى هذا فإن شعبية خاتمي وجماهيريته تعد المعضلة الرئيسية في طريق تيار اليمين، ومن الطبيعي أن يركز جزء من سياسة تيار اليمين على إضعاف هذه الشعبية.

لقد أنهى الرئيس خاتمي أكثر من نصف فترته الرئاسية، ولكن كيف يمكن الحكم على المدة المتبقية منها بالقياس إلى الفترة الماضية؟ هل زادت شعبيته مقارنة بفترة انتخابات عام 1997، أم قلّت وانخفضت، أو أنها لم تتغير عما كانت عليه؟ وفيما يتعلق بأعمال الرئيس خاتمي حتى الآن، كيف يمكن الحكم عليها وتقويمها؟

المسألة الأولى التي تمكن مشاهدتها، هي أن شعبية الرئيس خاتمي لم تتراجع، رغم أن بعضهم يشعر باليأس. وفي المجالين السياسي والاجتماعي يمكن القول إنه حقق منجزات باهرة، فالجو السياسي انفتح بشكل ملموس مع مجيئه إلى الرئاسة، والصحافة أصبحت أكثر حرية من ذي قبل، مع كثرة الإصدارات الجديدة، وظهرت أحزاب ومجموعات سياسية متعددة، كما أن الاجتماعات السياسية تقام بشكل حر

نسبياً. أما فيما يتعلق بسيادة القانون، لم يستطع رئيس الجمهورية إنجاز شيء كبير، لأن تطبيق ذلك لا يقع على عاتقه وحده. لكن الامتياز الأول الذي يمكن أن يمنح للرئيس خاتمي، هو تمسكه بالشعارات التي قطعها على نفسه خلال فترة الانتخابات. فقد يعجز خاتمي عن تطبيق تلك الوعود التي أعطاها، لكن ما يبعث الأمل في النفوس هو استقامته وثباته عليها وعدم نسيانه لها. فهو يؤكد دائماً وفي كل فرصة ومناسبة على إيمانه الراسخ بالحرية وسيادة القانون وحق الناس في تقرير مصيرها. وهذا يعني أن الرئيس خاتمي يؤمن حقيقة بتلك الشعارات وأنه لم يطرحها لمجرد الحصول على رأي الشعب. وعلى هذا الأساس فإن ما حققه تجاه إقامة المجتمع المدني إيجابي وباهر بشكل عام. لكنه في مجال الاقتصاد أخفق كثيراً، إذ لابد من الاعتراف بصدق أن الوضع الاقتصادي خلال عامي 1998 و1999 سار من سيىء إلى أسوأ؛ فالركود، والبطالة، والغلاء، وانخفاض حجم الاستثمار والتضخم، ضيقت العيش على شرائح وطبقات عديدة من المجتمع. ولا نريد هنا الدخول في البحث عن أسباب ذلك، هل كانت بسبب سياسات حكومة خاتمي، أم أنه ورث اقتصاداً غير مستقر، بل مضطرب؟ فكون المشكلات الاقتصادية الإيرانية مشكلات بنيوية ولا ترتبط كثيراً بسياسات الرئيس خاتمي، هو مسألة أوضح من الشمس، ولا تحتاج إلى طرح تحليلات اقتصادية دقيقة ومعقدة.

لكن الإشكال الذي قد يثار على حكومة الرئيس خاتمي، هو: لماذا لا تسعى إلى إيجاد تغييرات أساسية وبنيوية في هذا الاقتصاد؟

إن أول وأهم معضلة أساسية في الاقتصاد الإيراني هي تبعيته من حيث البنى للدولة؛ فالاقتصاد الإيراني اقتصاد حكومي مع كل الأضرار التي يمكن أن يأتي بها مثل هذا الاقتصاد، فقبل قرنين قال آدم سميث: «الدولة ليست تاجراً جيداً» لكننا مازلنا ننكر هذه الحقيقة. وتمكن مشاهدة صدق قول آدم سميث على أحسن وجه في الصناعات التابعة للدولة في إيران، فلديها صناعات غير فاعلة فيها من القوى البشرية أكثر من حاجتها، ومنتجاتها متدنية من حيث الجودة، وتكلفتها باهظة، حيث تفوق هذه التكلفة السعر العالمي، لذلك تفتقد لإمكانية التنافس مع منتجات الدول الأخرى

على الساحة العالمية. كما أن حالة المنفعة في صناعاتنا الحكومية، أفضل شاهد على صدق ما قاله آدم سميث.

إن إجمالي عوائد رأس المال الحكومي في مجال الصناعة - جميع المصانع والوحدات الإنتاجية الخاصة بالدولة - والذي يبلغ 400000 مليار ريال، كان في عام 1996 يقرب من 3700 مليار ريال، أي بنسبة أقل من 1٪. فأي مستثمر يستطيع الوقوف على قدميه بأرباح أقل من 1٪؟ ولكن الذي يجعل صناعاتنا الحكومية تستمر ولا تنهار، هو الدعم الكبير والقروض وسائر التسهيلات المصرفية التي تقدمها الدولة لها. لذلك فإن استمرار هذه الصناعات يشكل حملاً ثقيلاً تقع أعباؤه على عاتق الدولة ويدفع ثمنه دافعو الضرائب.

أما المعضلة الأخرى التي يعانيها الاقتصاد الإيراني فهي فقدان الأمن وضعف سيادة القانون. وهو ما أدى إلى امتناع المستثمرين الأجانب عن المخاطرة بأموالهم والاستثمار في إيران، بل إن المستثمرين الإيرانيين يندر أن يجازفوا بأموالهم في مشروعات إنتاجية.

كما أن الارتجالية والعجلة وعدم وجود برنامج دقيق، هي عوامل تمثل المعضلة الثالثة في الاقتصاد الإيراني. وتظهر هذه الخصوصية في القرارات الاقتصادية المتخذة والتي تصل إلى حد التناقض فيما بينها، وفي كثرة مراكز القرار الحكومية التي تتبع كل واحدة منها سياسة خاصة ولها رأيها في الاقتصاد، وفي تغيير السياسات الاقتصادية العامة. فاليوم مثلاً يصدر قرار وعلى أساسه يصبح تصدير البيض مجازاً؛ ومن ثم يجتمع بعضهم ويرصدون رأس مال كافياً ثم يجدون أسواقاً في الخارج ويبدؤون بالتصدير، ولكن بعد فترة يقل عرض البيض في الداخل، فتأتي الدولة وتمنع تصدير البيض خوفاً من وقوع سخط شعبي، في حين كان الأولى بها الاستمرار في التصدير لأنه من مصلحة الدولة على المدى البعيد. فليس مهماً ما سيحل بالمنتجين والمصدرين للبيض، بل المهم هو ألا يسخط الناس على الحكومة ولا تحدث ضجة!

ومن المعضلات الأساسية في اقتصادنا أيضاً، تراجيدية الدعم الحكومي[5] المخيفة والمؤسفة بكل ظلالها المخربة. فبسبب الاستهلاك غير الطبيعي للبنزين في البلاد

– لتدني سعره – تقوم الدولة باستيراد نحو ستة ملايين لتر يومياً وبسعر 1250 ريالاً لكي تبيعه بـ 200 ريال لكل لتر[6] . فالدولة تدفع دعماً للبنزين الذي يستورد من الخارج فقط ما مقداره 2200 مليار ريال سنوياً . والبنزين الذي ينتج في الداخل له الحكاية المفجعة نفسها ، ففي اليوم الواحد ينتج ما يبلغ 35 مليون لتر بنزين في الداخل ويستهلك ، وبهذا تعادل تكلفة كل لتر بنزين في الداخل 750 ريالاً ، وهنا أيضاً نجد الدولة تدفع دعماً مقداره 6300 مليار ريال في العام . وعليه فإن الدولة تدفع للبنزين وحده 8500 مليار ريال سنوياً ، ما عدا سائر المنتجات النفطية مثل : النفط ، والجازولين ، وسواهما . فالدولة تدفع لمثل هذه المنتجات ما يبلغ 10000 مليار ريال سنوياً من الدعم[7] . والخلاصة أن الدولة تدفع ما يعادل 15000 ريال لكل سيارة تعبىء 30 لتراً من البنزين .

بينما قد يكون المستهلك صاحب دخل شهري يراوح بين مليونين وثلاثة ملايين ريال ، أو يكون دخله الشهري خمسة ملايين ريال ، أو لا يكون دخله الشهري سوى 300 إلى 400 ألف ريال . على أية حال فالدولة "تسوي" و "تعدل" ! بين الجميع وإن أياً منهم يأخذ من الدولة مساعدة دون مقابل تساوي 15000 ريال في كل مرّة يعبىء بها خزان سيارته . ثم نشتكي من أن استهلاك البنزين في إيران غير طبيعي وبلا حدود ، وأن المدن ملوثة ، والبيئة معرضة للدمار . . . وهكذا . أما في البلدان المجاورة لنا ، فإن أقل سعر للبنزين يوجد في باكستان ، ويبلغ سعر اللتر فيها 2000 ريال .

هذا الوضع يصدق أيضاً فيما يتعلق بالخبز ؛ فالدولة تدفع لدعم سعر الخبز 5000 مليار ريال سنوياً . أي أنها تدفع لكل واحد من أفراد الشعب ما مقداره 85000 ريال سنوياً . والأسرة التي يبلغ عدد أفرادها خمسة أشخاص تستلم 420000 ريال دعماً لسعر الخبز سنوياً . وهذا المقدار أيضاً يدفع بالقسط ! والتساوي ! دون النظر إلى دخل الأسرة . وتأخذ الأسرة التي يبلغ دخلها ثلاثة ملايين ريال شهرياً الدعم نفسه مقارنة بالأسرة التي لايتجاوز دخلها الشهري نصف مليون ريال . وهكذا الأمور الأخرى مثل : الكهرباء (9600 مليار ريال) ، والشاي ، والحليب ، والماء ، واللحوم . . . إلخ[8] .

ولكي نعي حجم الكارثة التي يسببها الدعم لاقتصاد البلاد ، نشير إلى أن مجموع ميزانية الدولة في عام 1999 بلغ نحو 90000 مليار ريال ، تشكل ميزانية الإعمار فيها 30000 مليار ريال وما تبقى للمصروفات الجارية مثل دفع مرتبات الموظفين وغيره .

ويعادل الذي يقدم للنفط، والبنزين والجازولين وحده ثلث ميزانية الإعمار كلها للبلاد جميعها. ومثل هذا الوضع الاقتصادي يندر أن تراه في أي دولة أخرى. على أننا نجد الدول الأخرى تأخذ سعر التكلفة إضافة إلى بعض الأرباح على منتجاتها، وبالمقابل تقدم مساعدات مباشرة للشرائح ذات الدخل المحدود، في حين أن اقتصادنا يضحي بالأهداف والمصالح البعيدة من أجل المصالح الآنية والسياسية.

والجدل الذي شاهدناه في قضية رفع سعر البنزين من قبل بعض التيارات، يبيّن بوضوح الأولويات عندنا. فقد اقترحت إحدى الصحف على الدولة أخذ ضرائب من أصحاب البيوت الفخمة والفيلات في شمال المدينة[9] بدلاً من رفع سعر البنزين لأن "السطحية" تعد من مشكلات اقتصادنا الأخرى، فبدلاً من البحث الحقيقي في أسباب وجذور المشكلات الاقتصادية تجدنا دائماً نسعى إلى حل مشكلاتنا الاقتصادية بشعارات مثل: إدانة المترفين الذين لا يشعرون بآلام الناس، والمستكبرين، ومصاصي الدماء، والإرهابيين الاقتصاديين، والمحتكرين، والطابور الخامس، والعملاء المقنعين، وساكني شمال المدينة[10] والطاغوتيين، مما سينتهي إلى إيجاد أمواج من الفوضى باسم مكافحة النفعيين والجشعين. في حين أن مثل هذه الأساليب وبعد فترة قصيرة من الضجة والاعتقالات والمتابعة، لا تأتي بأية فائدة للاقتصاد ولا ينتج عنها سوى تدني مستوى الأمن، وهروب رؤوس الأموال، وتحول السيولة النقدية تجاه الأعمال التجارية والسمسرة بدلاً من الأعمال الإنتاجية، وبعبارة أخرى لاتكون حصيلتها سوى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار. وقد استخدمت مثل هذه الأساليب على الدوام بحجة الدفاع عن المستضعفين. فخلال البحث في رفع سعر البنزين، استدل الكثيرون على معارضتهم للمشروع بالدفاع عن المستضعفين والفئات المسحوقة. لكن الحقيقة المرّة هي أن أكثر المستفيدين من دعم الدولة للبنزين والذي يبلغ تقريباً عشرة مليارات ريال هم الفئات المرفهة من الشعب. فحسب الإحصائيات الموجودة، يذهب نصف الدعم المقدم للبنزين إلى جيوب 10٪ من أكثر الفئات رفاهية في المجتمع (ذوي أكبر دخل فردي) في حين لا يصل الـ 10٪ الذين يشكلون أفقر فئات الشعب (ذوي أقل دخل فردي) سوى 1٪[11]. بعبارة أخرى، تقدم الدولة لـ 10٪ من المجتمع والذين يشكلون قمة الفئات

المرفهة 4000 مليار ريال سنوياً كدعم للبنزين. وهذا غير الدعم الذي يقدم لهم من خلال الخبز، والكهرباء، والماء، واللحم، والزيت، والحليب، والسكر . . . إلخ. في حين أن هذه الفئات ليست في حاجة لمثل هذه السلع وأي عقل يقول إننا بهذا الأسلوب ندعم ونحمي الطبقة المستضعفة؟

هذا الخلل وهذه المشكلات البنيوية في اقتصادنا لم يأت بها الرئيس خاتمي، ولا تستطيع حكومته وحدها حلها ومواجهتها. وخلاف البنية الاقتصادية، فإن انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية والجو السياسي والأمني المتشنج الذي ساد بعد 23 أيار/ مايو 1997، جعل الوضع الاقتصادي يسير من سيىء إلى أسوأ. ودون أدنى شك فإن سوء الوضع الاقتصادي سيؤثر في شعبية الرئيس خاتمي ويقلل منها. لكن ما نشاهده حتى الآن هو أن سوء الوضع الاقتصادي لم يؤثر في شعبية خاتمي، وسبب ذلك هو أن العديد من الناس يعتقدون: «أنهم لايسمحون للرئيس خاتمي بالعمل». وبغض النظر عن حقيقة هذا التصوّر وهل حدث عدم السعي نحو إصلاح البنية الاقتصادية من قبل حكومة الرئيس خاتمي بسبب تلك العراقيل التي يضعها تيار اليمين أمامه، أم أنها بسبب ضعف مسؤولي حكومته، فمن الناحية العملية نجد الناس تميل إلى الشق الأول في الغالب. ومازال الناس لا يرضون بإلقاء اللوم عليه لما آل إليه الوضع الاقتصادي. لكن السؤال الأساسي هنا، هو: إلى متى سيستمر مثل هذا الاعتقاد والتصور؟ فهل سيبرئه الناس السنة القادمة من تدهور الوضع الاقتصادي أيضاً؟ فربما يكون الوضع هكذا إلى الآن، ولكن قد يتغير تصور الناس بالتدريج.

ليس من الضروري تحميله سوء الوضع الاقتصادي، لكن قد ييأس الناس من تمكنه من تحسين هذا الوضع، وربما تصل شرائح واسعة من الذين أعطوه آراءهم في 23 أيار/ مايو 1997 إلى نتيجة مفادها أن الرئيس خاتمي قد عجز عن القيام بعملية إصلاح للاقتصاد، وبغض النظر عن الأسباب، سواء أنه لم يعط الفرصة في ذلك أم أنه عجز عن تحقيق ذلك، وقد لا يكون مهماً لديهم أي الأجنحة والتيارات قد قصر في ذلك، فبنظرهم أن الرئيس خاتمي لم يستطع حلّ المشكلة الاقتصادية، وليس هناك أمل في حلها من جانبه في المستقبل، ولذلك يفقدون الرغبة في دعمه ومساندته.

وقد ركز تيار اليمين ضمن حسابات كثيرة على هذه النقطة وجعل جزءاً من استراتيجيته وضع هذه الفكرة في أذهان الناس؛ أي أن تدهور الوضع الاقتصادي جاء نتيجة لسياسات حكومة الرئيس خاتمي. فتأكيده على التنمية السياسية والمجتمع المدني بدلاً من الاهتمام بالتنمية الاقتصادية هو السبب في ذلك. إذ كلما واجه مخالفو خاتمي تحركاً سياسياً أو اجتماعياً منه، ولم يكن ذلك التحرك مقبولاً لديهم، انتقدوه مباشرة ونصحوه بالاهتمام بالوضع الاقتصادي بدلاً من الخوض في المجالين السياسي والاجتماعي. ويهدف تيار اليمين في ذلك إلى:

أولاً، إفشال سياسات الرئيس خاتمي في إيجاد أجواء منفتحة.

ثانياً، إفهام الناس أن بعض المفاهيم مثل المجتمع المدني والتنمية السياسية تعني الفوضى والاضطرابات السياسية والدمار الاقتصادي.

ومن المسلمات أن فئات واسعة من النساء، والشباب، والمثقفين، والجامعيين، وطلبة العلوم الدينية الشباب، والكثير من الفئات المتعلمة في المجتمع لاتزال وفية للرئيس خاتمي رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية، لكن العقل السليم يفرض عدم إغفال هذه القضية وهي أن الاقتصاد قد يشكل ورطة للرئيس خاتمي.

وما يعقّد معادلة تيار اليمين والرئيس خاتمي هو احتمال دخول هاشمي رفسنجاني إلى ساحة الاقتراع الرئاسي. فتيار اليمين وخاصة المتطرفين منه يعارضون رفسنجاني كما هو معروف. لكن تجربة خاتمي نبهت بعضهم، لذلك فهم سيختارون رفسنجاني بالتأكيد مقارنة بخاتمي. أضف إلى ذلك، أن بعض الموالين لرفسنجاني، أي كوادر البناء، سيدعمونه عند دخوله الاقتراع الرئاسي؛ لأن رفسنجاني سيبقى المرشد الفكري والسياسي لكوادر البناء كيفما كانوا.

هذه الملاحظات يوجبها افتراض مسبق هو: هل سيقبل تيار اليمين، خاصة الأجنحة المتطرفة منه، بقواعد اللعبة الديمقراطية، فيحترمون رأي الشعب حتى أيار/ مايو 2001 ويتحملون الرئيس خاتمي؟ أم أنهم سيضيّقون عليه إلى الحد الذي يعجز فيه عن القيام بشيء ويضطر إلى الاستقالة. أو أن اتجاه الوضع السياسي نحو الأسوأ، والفوضى

وانعدام الأمن، سينتهي إلى مساءلته من قبل مجلس الشورى (البرلمان)، بما أن الأكثرية لتيار اليمين في البرلمان ستهيئ الأرضية لسقوط خاتمي؟

يستدل بعض الموالين للرئيس خاتمي على صعوبة إسقاط حكومته من قبل تيار اليمين، بالشعبية التي يمتلكها. لكن هذا الاعتقاد غير صحيح، فرغم الشعبية التي يمتلكها خاتمي، فإن وسائل السلطة بيد الفريق المعارض له، وعند الضرورة يمكنهم القضاء على مقاومة الموالين له باستخدام الضغط أو اللجوء إلى العنف ولو بشكل محدود. فتيار اليمين بإمكانه السيطرة على زمام أمور البلاد بشكل كامل من خلال دعم ثلث أفراد الشعب، وامتلاكه السلطة[12]، ودعم مجلس الخبراء ومجلس الشورى الإسلامي والسلطة القضائية له. ودون أدنى شك، بإمكان تيار اليمين القضاء على ظاهرة "الثاني من خرداد" بسهولة جداً خلافاً لما يتصوره الموالون لخاتمي، لأن الحجة الشرعية بأيدي زعمائه، وباستطاعتهم إظهار ذلك من أجل "حماية الإسلام والثورة"، لقد شعروا "بالمسؤولية" نحو ذلك، بمنظور «إفشال مؤامرات القوى الدولية المهيمنة ضد الإسلام والثورة الإسلامية»، وفي النهاية لأن «أسر الشهداء، والمعوقين، والأسرى المحررين، والمقاتلين خلال الحرب مع العراق، وأتباع حزب الله وأنصاره، والموالين للإسلام الحقيقي والثورة» أرادوا ذلك، ولذلك فلن تكون هناك مشكلة على المدى القريب.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: ماذا سيعمل تيار اليمين في كيفية إدارة شؤون البلاد وفيما يتعلق بالمشاركة الشعبية على المدى البعيد؟ هل سيجد حاجة إلى دعم وتعاون الفئات المثقفة والنخبة السياسية، أم أنه يعتقد بإمكانية إيجاد نظام فاعل، متطور وحديث دون الحاجة إلى تلك الفئات؟ وهل يمكن إيجاد نظام إسلامي شعبي على المدى البعيد دون دعم ومساندة من قبل فئات واسعة من أمثال طلبة الحوزة، وعلماء الدين، والكتّاب، والجامعيين، والتكنوقراط، والنساء والشباب؟

المسألة الأخرى هي البعد الخارجي والمناسبات الدولية، فلكي يفرض تيار اليمين رأيه على المجتمع لابد له من اللجوء إلى القوة. والحقيقة أنه ومع نهاية القرن العشرين،

فإن عدد الأنظمة الدكتاتورية ينحصر كل يوم. ففي المنطقة التي نحن فيها وإلى جوارنا نشاهد الحدّ الأدنى من الديمقراطية باستثناء العراق وأفغانستان اللذين يعيشان وضعاً خاصاً. فعلى الرغم من سيطرة الطالبان على 90٪ من أراضي أفغانستان، لم تقبل أي دولة في العالم الاعتراف رسمياً بهم (ما عدا باكستان، ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وهي الدول التي اعترفت بهم من قبل). لأن نقض الطالبان لحقوق الإنسان لم يمكّن حتى الدول التي أمدتهم بشكل مباشر أو غير مباشر من الاعتراف بهم أمام الرأي العام العالمي. وفي تركيا تحرك الجيش إلى أعتاب الانقلاب العسكري لكن الخوف من الرأي العام العالمي هو الذي جعلهم ينصرفون من الضغط على الزناد! فالاتحاد الأوربي حذر الجيش التركي وبصوت واحد من القيام بانقلاب عسكري. وكذلك الأمريكيون لم يرغبوهم في الحل العسكري للمشكلات السياسية في البلاد. وفي طاجكستان اضطرت الحكومة في النهاية إلى نوع من التفاهم والمصالحة مع القوى الإسلامية. وطبعاً مازالت هناك أنظمة غير ديمقراطية كما في كوريا الشمالية، وبورما، والعراق وبعض الدول الأخرى. لكن العالم ابتعد عن هذا النوع من الأنظمة مقارنة بالعشرين أو الثلاثين عاماً الماضية حيث كانت مثل هذه الأنظمة منتشرة في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا وأوربا الشرقية. فالأنظمة العسكرية اليمينية والقمعية في البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، والمكسيك، وكولومبيا ونيكاراجوا استبدلت جميعاً بأنظمة تحترم إلى حد ما حقوق الإنسان والحرية.

إن بعض المفاهيم مثل المجتمع المدني، وسيادة القانون، والحياة الحزبية، والمشاركة السياسية وبعبارة واحدة التنمية السياسية ليست مما يختار أو لا يختار، لأنها أصبحت في عالم اليوم حقائق لا يمكن تجاوزها. وتمكن مشاهدة هذه الضرورات على أفضل أشكالها في دول شرق وجنوب شرقي آسيا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا.

إن هذه الدول ورغم تطورها الاقتصادي المذهل، تصاب بمثل الأزمة المالية الأخيرة بسبب تخلفها على صعيد الإصلاح السياسي والاجتماعي. وإذا تجاوزنا مشكلات القبول على المسرح الدولي، فإن أعمال السلطة المطلقة والدكتاتورية في الداخل أيضاً

ستواجه مشكلات جمة على المدى البعيد. لأن الثورة الإسلامية وبأي شكل نعرّفها، فإن جزءاً منها كان يهدف إلى تلبية رغبات وآمال الشعب في معارضة دكتاتورية نظام الشاه وفي الحصول على الحرية والخلاص من الاستبداد والخوف والدكتاتورية. وكما أشرنا من قبل فإن الصراعات التي تلت انتصار الثورة، من الحرب مع العراق وضرورات إعمار البلاد ألقت بظلالها على عملية الإصلاح السياسي، ولكن الثورة الإسلامية - دون شك - أوجدت جواً جديداً في البلاد. وما حدث في 23 أيار/ مايو لم يكن ظاهرة جديدة ولا يزيد عن آمال الثورة الإسلامية ورغباتها، لأن ما حدث في هذا اليوم وما بعده كان في الحقيقة استمراراً لأهداف الثورة الإسلامية وميولها التي تأخرت عقدين من الزمن بسبب المشكلات والقضايا التي مرت بها البلاد.

من جانب آخر، فقد أثرت التغييرات والتطورات التي مرت بها إيران خلال العقدين المنصرمين مباشرة في تلك الأهداف والرغبات، فوسّعتها وعمقتها. ومن جملة تلك التطورات التركيبة السكانية، فالنمو السكاني المطرد أوجد طبقة واسعة من الشباب، وخلال عام 1998 أثبت الشباب حضورهم الفاعل على المسرحين السياسي والاجتماعي في البلاد. فكيف يمكن لنظام سياسي تأكيد سلطته على البلاد دون أية مشكلة، مع عدم الأخذ بمتطلبات هذا الجيل الجديد. أما التطور الآخر فهو اتساع دائرة وحجم التعليم العالي والجامعات، ففي عام 1979 عام انتصار الثورة الإسلامية في إيران كان مجموع طلبة الجامعات في جميع أنحاء البلاد لا يتجاوز المئة ألف طالب. ثم ازداد هذا العدد خلال العشرين عاماً الماضية ليصل إلى مليون وثلاثمئة ألف طالب. ولا يخفى أن تضاعف أعداد طلبة الجامعات ثلاث عشرة مرّة عما كان عليه قبل الثورة نتجت عنه تبعات مهمة سياسياً، لأن أحد أسباب نجاح الرئيس خاتمي في الانتخابات هو دعم فئة الطلبة الجامعيين له. وفي العديد من المناطق، خاصة المدن الصغيرة تبع الأهالي أبناءهم الجامعيين في الاقتراع لصالح الرئيس خاتمي[13]. إضافة إلى ذلك - وكما نشاهد - يشكل طلبة الجامعات اليوم إحدى القوى السياسية الفاعلة في البلاد. وتشكل النساء أيضاً خلال العقدين الماضيين عنصراً آخر في المعادلة السياسية من خلال الأدوار الاجتماعية التي يلعبنها. ففي فترة ما قبل الثورة كانت النساء تشكل أقل من

ثلث طلبة الجامعات، لكن هذه النسبة وصلت اليوم إلى 45٪ وفي بعض الفروع تزيد النساء على الرجال. وقد أثرت زيادة نسبة الجامعيات في سوق العمل وحصتهن فيه، وكانت لهذا الأمر تبعات لابد من الإذعان إليها.

وكان انفتاح الأجواء السياسية في إيران نتيجة حتمية للثورة الإسلامية وإحدى التطورات المهمة التي شهدها المجتمع الإيراني. فرغم أن الحياة الحزبية بالمعنى الدقيق للكلمة لم تدخل البنية السياسية الإيرانية، فإنه ظهرت خلال العقدين الأخيرين مجموعات سياسية عديدة على ساحة التنافس السياسي والاجتماعي، وبالشكلين الرسمي وغير الرسمي، ويمكن أن نذكر منها: جماعة علماء الدين المناضلين ـ اليمين[14]، ومجمع علماء الدين المناضلين ـ اليسار[15]، وجمعية المؤتلفة الإسلامية[16]، ومكتب تحكيم الوحدة[17]، ومنظمة مجاهدو الثورة الإسلامية في إيران[18]، وجماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم[19]، وحزب كوادر البناء[20] ومجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية في قم[21]. وتشكل هذه المجموعات نقطة بارزة في الحياة الحزبية للمجتمع الإيراني، فليس من السهل حل هذه التيارات أو إسكاتها على المدى البعيد.

وفي النهاية نصل إلى الأجواء التي حدثت بعد 23 أيار/ مايو 1997 في البلاد والتي تحتاج إلى تحليل وتبيين دقيقين، لأنها: أولاً، تقع خارج دائرة عملنا، وثانياً، تحتاج في حد ذاتها إلى تحليلات وتفسيرات وافية، وثالثاً، أن هذا التطور لايزال في مرحلة التكوين.

ومما لاشك فيه، أن النمو الكمي والنوعي للصحافة، وحرية الصحافة، وإقامة الاجتماعات والتجمعات السياسية على مستوى الجامعات وفي جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى طرح مفاهيم مثل: المجتمع المدني، وسيادة القانون، وحرية الصحافة، وحرية التعبير، والحياة الحزبية، والمشاركة السياسية، والتنمية السياسية وغيرها، وسّع من مستوى الوعي السياسي والاجتماعي في البلاد. فالعديد من الشباب والفتيان ظهرت بينهم رغبة المشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية خلال العامين الماضيين بما يعادل سنوات متعددة، أو أن وعيهم السياسي والاجتماعي ازداد كثيراً.

ولقد فتحت المباحث التي تناولتها بعض الصحافة والشخصيات، وكذلك المجالات التي اقتحمتها الصحافة والعديد من الشخصيات، إضافة إلى التوقعات التي أحدثها الثالث والعشرون من أيار/ مايو، آفاقاً جديدة وواسعة في أذهان الشعب وأفكاره خاصة الشباب والطلبة الجامعيين منهم.

وقد يستطيع تيار اليمين قمع الكثير مما حدث خلال العقدين الماضيين والقضاء عليه، وخاصة ما حدث في انتخابات عام 1997، ولكن كيف يستطيع محو الآفاق والتوقعات، والأهم من ذلك الوعي الذي حصل خلال هذه الفترة؟ يمكن لتيار اليمين من خلال سلطته إيقاف الصحافة، وشلّ حكومة خاتمي، وإسكات الكتّاب وأهل الرأي، ولكن كيف يستطيع على المدى البعيد إرجاع الزمن إلى ما قبل 23 أيار/ مايو 1997 أو 11 شباط/ فبراير 1979؟!

صادق زيبا كلام

المقدمة

منذ بداية الثمانينيات ظهرت قضية التيارات السياسية كإحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة الإيرانية. وباستقراء التطورات السياسية التي حدثت في إيران نشاهد جدلاً حقيقياً بين التيارات السياسية، تحول في بعض الأحيان إلى صدامات بينها وهو أمر طبيعي يحدث في جميع الدول. كما أنه يبين أن هذا الجدل والصراع بين التيارات السياسية ليس مرده ظروف خاصة أو أطر قانونية معينة تنبع من الخصوصية الإيرانية.

وهدفنا من هذه الدراسة، الوقوف على خصائص ظاهرة التيارات السياسية وقواعدها من جهة، ودراسة جزئياتها من زاوية علم السياسة من جهة أخرى. أي أننا نتساءل عن نتائج وتبعات هذه الظاهرة الاجتماعية وهل يمكن استشراف مستقبلها أم لا؟

لقد بحثت الموضوع بشكل حيادي قدر المستطاع، وقدمت في ذلك نتيجة عامة، على أمل أن تُدرس النقاط التي ذكرتها في البحث من قبل آخرين بشكل مسهب، ويصلوا من خلال دراساتهم إلى نتائج وآراء أنضج وأكمل. ولو استطاعت هذه الدراسة أن تبحث في ظاهرة التيارات السياسة بالشكل الذي يرغّب طلاب العلوم الاجتماعية في المزيد من البحث وإبداء الرأي العلمي المستقل أكون بذلك قد بلغت ما قصدته من كتابتها.

لابد من الإشارة إلى أن هذا الكتاب لم يؤلف للدفاع عن تيار على حساب التيارات الأخرى، أو لضرب تيار معين. بل العكس هو الصحيح، فقد بذلت جهدي لكي لا أغبن التيارات السياسية جميعها حقها أو أسيء إلى بعض منها. وفي الوقت نفسه قد يجد القارىء خلال البحث نوعاً من الأحكام العلمية، لأنه لا يمكن إفراغ أي تحليل اجتماعي وسياسي من بعده التقويمي. والحقيقة هي أن مسؤولية الباحث تكمن في إصدار الأحكام العلمية حول مختلف المسائل والقضايا، ومن ثم طرح تلك الأحكام على الرأي العام للبت فيها. وبما أن هذا البحث هو عبارة عن دراسة تحليلية لقضية سياسية مهمة وحادة يعيشها المجتمع الإيراني، لذلك فمن المحتمل أن يتفاعل معها عدد كبير من الناس. وقد حاولت أن تكون لغة الدراسة مبسطة لكي يستفيد منها عدد أكبر من القراء.

كما تناولت ظاهرة التيارات السياسية في هذه الدراسة من عدة جوانب، منها: معنى التيار كفكرة، تعريف التيارات كمرحلة تاريخية، وتأثير التيارات في مجال السياسة، والتيارات والتنمية السياسية والاقتصادية، وأخيراً التيارات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

سعيد برزين

الفصل الأول
خصائص التيارات

التيارات والفكر المستقل

ظهر ما نسميه بـ "فكرة التيارات" في إيران عام 1995 تقريباً، وكان منظرو منظمة "مجاهدو الثورة الإسلامية" هم الطليعة إلى ذلك. وقد بدأت مباحثهم على شكل مقالات تحت عنوان "الاتجاهات السياسية" في صحيفة **عصرما** (أي عصرنا) نصف الشهرية[22]. ومنها سرت إلى الصحف الأخرى. وكانت ردود فعل التيارات والمحافل السياسية الأخرى عليهم متنوعة، فأيدها بعضهم بينما ردها آخرون. فكان العمل الذي قامت به منظمة "مجاهدو الثورة الإسلامية" إبداعاً سياسياً وفكرياً؛ لأنها طرحت أفكارها مقابل الرأي السائد الذي لايعترف بوجود تيارات سياسية، وخاصة أن الطرح كان بشكل علمي ومنطقي ودون أي قضايا عاطفية أو غير منطقية. فكانت خطوة كبرى في طريق تطور الفكر السياسي في إيران. وفي هذا الصدد لا نهدف إلى تأييد أو رفض سياسة هذه المنظمة أو نهجها باعتبارها مجموعة سياسية. ولن نناقش في هذه الدراسة المباحث التي طرحتها منظمة "مجاهدو الثورة الإسلامية" على الأقل، رغم اختلافنا معهم في بعض وجهات النظر، والتي ستظهر فيما بعد خلال الدراسة. ويمكن للقارىء المهتم أن يقارن بين آرائنا وآرائهم ويحكم من ثم بما يشاء.

في مقابل المنظمة المذكورة ظهر تياران فكريان مختلفان؛ يرى الأول منهما، أن لا معنى لوجود تيارات في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وحتى لو كانت هناك خلافات، فهي جزئية بحيث لا تستدعي البحث فيها ودراستها. وأصحاب هذا الرأي، وأكثرهم من داخل النظام، لم يروا حاجة إلى البحث في هذا الصدد فقط، بل اعتبروا ذلك نوعاً من المؤامرات الأجنبية التي تحاك ضد النظام. وباعتقاد هؤلاء، أن وجود تيارات داخل هيكل النظام يؤدي في النتيجة إلى ضعفه. وإن دائرة الجدل حول التيارات بين الرموز السياسية والدينية محدودة جداً، كما أنهم بذلوا مساعي كبيرة للحيلولة دون

تكوّن وإيجاد التيارات في المجتمع، وكانوا قلقين من أن يؤدي صراع التيارات إلى ضعف النظام الإسلامي ومن ثم انهياره[23].

أما التيار أو المجموعة الأخرى التي كانت توافق المجموعة الأولى في الرأي لكنها تختلف معها سياسياً، فكانت من معارضي نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي ترى أن البحث في قضية التيارات السياسية مؤامرة حاكها أصحاب فكرة الحكومة الإسلامية وأشاعوها. وباعتقاد التيار الثاني، أن البحث في مسألة التيارات قضية لاجدوى لها وغير ضرورية، لأنها مبنية على أساس تصورات باطلة لا فائدة منها. فحتى لو كانت هناك خلافات بين بعض الشخصيات في الدولة فإن مصدر تلك الخلافات هو المصالح الشخصية والتنافس الفردي. ويرى أصحاب هذا الرأي، أن الدولة الإسلامية أوجدت وهم الحديث في التيارات السياسية لكي يتصور الناس وجود نسبة من الحركية في الدولة والمجتمع الإيراني وأنه يمكن إحداث بعض التغييرات الاجتماعية عن طريق الحوار والأساليب السلمية[24]. ولقد قلنا إن أصحاب الرأي الأول كانوا من داخل نظام الجمهورية الإسلامية، بينما كان أصحاب الرأي الثاني من أشدّ معارضي النظام من إيرانيين وأجانب. ويمكن اعتبار التيارين من دعاة الاستقلال وعدم الانتساب إلى تيار معين رغم اختلافهما وتمايزهما من حيث الدوافع.

وكانت هناك مجموعة أخرى ترى أن الحديث عن التيارات ليس مؤامرة أجنبية وليست وصفة أعدتها الحكومة للتضليل، وإنما هي حقيقة سياسية، فالتيارات موجودة وحوارها حقيقي. وكان هذا الفصيل يرى ضرورة معرفة طبيعة التيارات وتوضيح الحوار بينها وإعطائها مقداراً من الشفافية. كما أنه لابد من إخراج التيارات من حالتها البدائية وإعطائها طابعاً رسمياً قانونياً وتنظيمياً، وذلك من أجل تهيئة الأرضية للتنمية السياسية، وهؤلاء هم القائلون بفكرة التيارات السياسية.

تعريف التيارات

منذ البداية لابد من الاعتراف بعدم وجود توافق عام ودقيق فيما يتعلق باصطلاحات "التيار"، و"التيارات" و "الفصائل" في العلوم السياسية[25]. ففي الأبحاث التي جرت في هذا المجال استخدم مفهوم "التيار" للدلالة على:

1. التجمعات التي تتكون داخل حزب سياسي واحد.

2. المجموعات التي تتكون خلال حرب أهلية.

3. التنافس الحاصل داخل نظام الحكم.

تشير أغلب الأبحاث الجامعية إلى المفهوم الأول من ذلك، ويمكن تخمين السبب بأن أكثر تلك الأبحاث الاجتماعية في الدول المتقدمة تختص بالقضايا والمشكلات القائمة والتاريخية في تلك المجتمعات. وفي تلك الدول التي نجد أن أنظمة حزبية فاعلة تمتد تجربتها إلى مئات السنين، أصبحت قضية التيارات السياسية فيها قضية أساسية وملحة لأنها تؤثر في مسيرة صنع القرار السياسي. ومن هنا كانت الأبحاث الجارية فيها تنظر إلى تأثيراتها المباشرة والسريعة في حياة الناس. لذلك فالبحث في قضايا التيارات والحياة الداخلية للأحزاب السياسية ليس مجرد بحث أكاديمي جامعي أو حوزوي* ولا ينحصر في مجرد الدقة والشك العلمي والمنطقي.

ونرى الاهتمام بالمفهوم الثاني الذي عرضناه، أي التيارات والفصائل المتصارعة خلال الحرب الأهلية، لتلك الأسباب نفسها التي طرحناها. إلا أن ظاهرة الحرب الأهلية بطبيعة الحال غير قابلة للتكرار والاستمرار كما هي الحال فيما يتعلق بقضية الحياة الحزبية. لذلك لم يكن المفهوم الثاني موضع اهتمام الباحثين على المستوى نفسه من اهتمامهم بالمفهوم الأول. أما المفهوم الذي نقصده نحن هنا، فهو المفهوم الثالث، أي

* نسبة إلى الحوزة العلمية في مدينة قم الإيرانية. (المحرر)

التنافس داخل إطار نظام الحكم في البلاد. لذلك لن نتناول المفهومين الأولين بالبحث في هذه الدراسة.

ونجد في الأدبيات السياسية الإيرانية معاني مختلفة فيما يتعلق بمصطلحات التيارات، والمجموعات والفصائل السياسية، وهو بذاته دليل على أهمية القضية وحساسيتها في المجال السياسي. ففي بعض المحافل الرسمية وغير الرسمية نجد معاني سلبية لهذه المصطلحات وأنها تعني بشكل عام: الفرقة، والاختلاف، والفساد، والنفعية، والضغط الداخلي، وعدم الفاعلية، وعدم الاستقرار للنظام الحاكم. إلا أن لهذه المصطلحات استخدامات جديدة إيجابية في معناها وتعبيراتها. ويفهم من خلالها وجود الحرية، والتعايش، والتعددية، والسلم، والاستقرار، والنضج، والتعقيد في النظام.

وبعبارة أخرى، نجد أن المفهومين المطروحين صحيحان في الوقت نفسه! أي أن قضية التيارات والمجموعات والفصائل يمكن أن تؤدي أحياناً إلى زلزلة نظام سياسي معين وسقوطه، وفي أحيان أخرى تهيئة الأرضية لثباته ورقيه. وسوف نشير لاحقاً إلى مختلف أبعاد ذلك، لكننا هنا نعترف بصدق المفهومين في إيران. بعبارة أخرى، يمكن أن تؤدي التيارات التي ظهرت بعد الثورة الإسلامية عام 1979 - والتي سنشير إلى تاريخ ظهورها والبحث في جزئياتها لاحقاً - إلى عدم استقرار النظام السياسي من جانب وإعداد الأرضية اللازمة لنضج مؤسساته السياسية وتطورها من جانب آخر.

وقد شهدنا النموذجين الإيجابي والسلبي بعد ثورة عام 1979؛ فعلى سبيل المثال انتهت قضية التيارات والأجنحة السياسية في بداية الثمانينيات إلى صدامات دموية بين الموالين لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي تأسس حديثاً من جهة ومعارضيهم، خاصة الموالين لمنظمة مجاهدي الشعب الإيراني[26] ورئيس الجمهورية آنذاك أبو الحسن بني صدر، والمنظمات الشيوعية الصغيرة ومنها فدائيو الشعب "الأقلية"[27] ومنظمة العمل من أجل تحرير الطبقة العاملة[28] وبعض المنظمات اليسارية الصغيرة من جهة أخرى. ويمكن اعتبار هذه الفصائل والتيارات من أمثلة الفصائل والتيارات السلبية التي أدت إلى نتائج وتبعات مخرّبة ودموية على الصعيد الاجتماعي. أما التيارات التي

ظهرت في أواسط التسعينيات فإنها تختلف عن ذلك حسب اعتقادي على الأقل، رغم أن تبعاتها الاجتماعية الإيجابية غير قابلة للاستشراف العلمي تماماً، إلا أنه يمكن تقويمها إيجابياً ومشاهدة نتائجها الإيجابية لأنها تؤدي إلى تطوير الفكر والعمل السياسي على المستوى الوطني. وسنشير إلى جانبي القضية فيما بعد، أما الآن ومن أجل بيان دقيق للمسألة سنبحث في طبيعة التيارات وخصائصها من زوايا مختلفة.

1. الخصوصية الداخلية

استخدمنا مفهوم التيارات أو الفصائل للدلالة على الاتجاهات المتنافسة والمتصارعة داخل جهاز حكم واحد.

ولذلك إذا وجدنا اتجاهاً داخل الجهاز الحكومي متصارعاً ومنافساً لاتجاه آخر يقع خارج ذلك الجهاز فلا نستخدم له مصطلح التيار أو الفصيل. وعلى سبيل المثال لو كان هناك تيار فكري داخل الحكم يرى ضرورة التعامل السلمي مع نظام حكم في دولة مجاورة، وتيار آخر خارج جهاز الحكم يرى ضرورة التعامل العدائي مع ذلك النظام الذي يحكم تلك الدولة المجاورة، ففي مثل هذه الحالة لن نطلق على الاتجاهين، مصطلح "تيار" أو "فصيل". لأن الرأي الأول يمثل الرأي "الرسمي" فيما يمثل الرأي الآخر رأي المعارضة. أما لو كان الرأيان من داخل الجهاز الحاكم ففي تلك الحالة نطلق على أصحاب الرأيين "التيارات" أو "الفصائل". على هذا الأساس نجد أعضاء التيارات والفصائل عادة في مختلف أجهزة الدولة. وقد يكون بعض الموالين أو الناشطين من التيار خارج جهاز الحكم إلا أن أغلب أفراده يستقرون داخل ذلك الجهاز.

2. العامل الخارجي

تتكون التيارات والفصائل داخل أي نظام وتبرز عندما يحدث نوع من عدم التعادل في القوة بين النظام المذكور والأنظمة الأخرى. ويعني ذلك أن ظهور التيارات والفصائل يحدث عندما يكون النظام أقوى من الأنظمة الأخرى وأكثر تمكناً منها، أو العكس عندما يكون النظام ضعيفاً وأكثر تخلفاً من تلك الأنظمة. بعبارة أخرى تظهر

التيارات والفصائل في حالتين: الحالة الأولى، تصاعد قدرة النظام وازدياد قوته، والحالة الثانية عندما يتجه النظام إلى التهاوي والضعف. والحالتان تعبير عن تغيير وتحول يشهده النظام حيث لا يكون ميسراً إلا إذا اضطربت معادلة قوى النظام مع الأنظمة الأخرى. على سبيل المثال، إذا اتجه أحد الأنظمة في إحدى مناطق العالم، مثل منطقة الخليج على سبيل المثال، نحو الضعف (وهنا لا نشير إلى أسباب ذلك الضعف وتبعاته، بل ننظر إليه فقط من زاوية البحث في التيارات والفصائل) تشتد فيه حالة ظهور التيارات والفصائل وتكوينها. على العكس من ذلك، لو ازدادت قوة أحد الأنظمة بحيث أصبحت قضية وحدته الداخلية إزاء الأخطار التي تهددها من الخارج خارجة عن أولوياته، ففي هذه الحالة سيجد النظام الفرصة للتفكير في قضاياه الداخلية، وتنفتح الساحة الداخلية إزاء تبادل الأفكار والمنافسة لكسب السلطة. وفي الحقيقة يحدث نوع من الترغيب لتكوين التيارات والفصائل.

3. عدم الشفافية

تفتقد التيارات والفصائل للطبيعة الرسمية والقانونية، أي أنه ليست هناك منظمات أو تشكيلات معترف بها رسمياً من الزاوية القانونية، أو أنها معترف بها ضمن العرف والتقليد الاجتماعيين؛ نضرب في ذلك مثالين: فمن أجل أن تبدأ شركة تجارية نشاطاتها لابد من أن تسجل رسمياً ويعين لها رئيس وهيئة إدارية ومحاسب وسكرتير، كما يحدد عنوانها ورقم تسجيلها ويكون نشاطها على أساس قانون معيّن. وهناك مؤسسات اجتماعيه لا تحتاج إلى تسجيل قانوني، لكنه معترف بها في العرف والتقليد الاجتماعيين، مثل هيئات العزاء الحسيني[29]، والمجموعات الخيرية، والرياضية، والأدبية وأمثالها، والتي تجتمع عدة مرات في الأسبوع أو الشهر وتمارس نشاطاتها. فهذا النوع من المؤسسات الاجتماعية لم يسجل قانونياً إلا أن العرف والتقليد يعترفان به رسمياً.

تفتقد التيارات والفصائل تلك الصفتين، بشكلهما المطلق، أي أنها تفتقد للطبيعة القانونية والطبيعة العرفية والتقليدية. فالجانب غير الرسمي في التيار أو الفصيل يقرّبه

من المؤسسات التقليدية والعرفية، إلا أن التيار والفصيل لم يصل إلى درجة من النمو والتكامل بحيث تصبح طبيعته العرفية مقبولة وموضع إجماع عام. وفي اللحظة التي يصل فيها إلى تلك الدرجة أو بعد ذلك بقليل، سيفقد طبيعته بوصفه تياراً أو فصيلاً ويتحول إلى مجموعة سياسية، أو مجموعة ضغط، أو نقابة، أو مجموعة مهيمنة أو حزب. وعلى هذا يكون للتيار طبيعة سياسية، فلا تمكن الإشارة إليه ببساطة أو التعريف بطبيعته بدقة.

إذن، فإن عدم شفافية التيار أو الفصيل هي واحدة من أبرز خصائصه، أي أنه لا يمكن تحديده وتعريفه بسهولة. على العكس من الحزب السياسي الذي يمكن تعريفه وتقديره بسهولة، لأنه يشتمل على تشكيلات مادية معينة، كأماكن التجمع، وهيئة الحزب الرسمية، وكيفية انتخاب وتنصيب القيادة، وتحديد الحزب للأهداف الاجتماعية والبرامج المعلنة التي يدعو إليها. والتيار السياسي يسعى لأن يمتلك هذه الخصوصيات إلا أنه يفتقدها عملياً فالتيار بتعبير ما يمثل مرحلة "الرغبة" في الحزب السياسي.

إن التيارات السياسية - بشكل عام - تفتقد حتى الاسم الرسمي، مع أن بعضها يأبى أن يسمي ذاته أو يختار لنفسه اسماً، وتفتقد أغلبها لأماكن محددة للاجتماع. كما أنها ليس لها طبيعة قانونية واجتماعية محدودة أو أنها تتهرب من أن يكون لها هذه الطبيعة، بل تكون لها طبيعة انتقالية. تتلون بسرعة ولا تثبت على رأي معيّن وبرنامج واحد. فالعديد من التيارات والفصائل لا تريد أن يعترف بها رسمياً وتعتبر ذلك مغايراً لمصالحها السياسية. وهذه الطبيعة غير الشفافة مصدرها الظروف الاجتماعية التي تشكّل التيار أو الفصيل فيها، حتى القرارات التي يتخذها قادة التيار أو أعضاؤه تكون لإيجاد نوع من التستر على الأنشطة التي يقومون بها.

في بعض الأحيان لا تقوم التيارات أو الفصائل بتعريف نفسها بشكل محدد، بل تقوم بطرح نفسها رسمياً تحت عناوين أخرى. ولعل أحد أسباب ذلك يعود إلى عدم وجود حياة حزبية وتجارب في هذا المجال، أو أنه ينظر إليها بعين الشك والارتياب أو التغافل بوصفها ظاهرة اجتماعية حديثة، مما يؤدي إلى خوف قادة التيار من إظهار

وجودهم لكي لا يظن بهم رجال السياسة الآخرون سوءاً أو يدفعهم إلى اتخاذ نوع من القمع والإبادة ضدهم.

4. ثلاث حلقات تكاملية

يميل أغلب المحللين السياسيين إلى اعتبار التيار أو الفصيل حلقة أو مرحلة تاريخية وسطية من سلسلة ثلاثية؛ فالحلقة الأولى من تلك السلسلة هي عبارة عن المحافل السياسية، بينما يشكل التيار أو الفصيل الحلقة الثانية، ويعتبر الحزب هو الحلقة الثالثة في سلسلة التكامل. فالمحافل السياسية تشكل خطوة أولية وبسيطة لتكوين التيار أو الفصيل، بينما يعتبر الحزب مرحلة متطورة ومعقدة عن التيار. هذه السلسلة التي تنتهي إلى تشكيل الأحزاب والحياة الحزبية، تعد جسر اتصال المجتمع المغلق بالمجتمع المفتوح. ولعل أبرز وجه للتمايز بين المجتمعين، المغلق والمفتوح، هو أن السياسة في الأول تختص برجال السياسة، وخصوصاً ذوي النفوذ في الحكم منهم، ثم يليهم التجار، وأصحاب الصناعات، ورجال الدين المتنفذون، بينما في المجتمع المفتوح تجد الجميع لهم الحق في المشاركة وتقرير مصيرهم الاجتماعي.

والنشاط السياسي في الحلقة الأولى من السلسلة أي حلقة المحافل هو أمر فردي خاص. فالنشاط هنا له معنى الوفاء والولاء الشخصي لفرد قوي، ويفتقد الجانب القانوني إلا قليلاً. ومثال ذلك الوفاء الموجود بين صديقين، أو بما يكون الولاء والتبعية كتلك الموجودة بين الدرويش وشيخ الطريقة (المرشد) في عالم التصوف وهو النموذج الدقيق لذلك. وهذه العلاقة تكون متبادلة، فمن جهة نجد تبعية ولاء الدرويش لشيخ الطريقة، بالاستماع له و الطاعة العمياء لأوامره، ومن جهة أخرى نجد الاهتمام الخاص الذي يبذله الشيخ بالحاجات الفردية للدرويش والأخذ بيده في الطريقة. وهذا النوع من العلاقة المعنوية الموجودة بين الدرويش وشيخ الطريقة، نجدها في البعد السياسي لدى الناشط والقائد السياسيين. وعندما يكون النشاط السياسي على هذا المستوى، تكون العلاقة التنظيمية شخصية، محفلية ودورية. إذ تتحول المحافل إلى إطار لإقامة العلاقة، وحفظ الارتباط، وأخذ الأوامر، وإعطاء التقارير، واستلام العطايا. والعلاقة

الشخصية بهذا الشكل تنحدر فيها الضوابط القانونية إلى أدنى مستوى، وتحل العلاقات الشخصية مكانها. فهذا النوع من العلاقة هو من خصائص المجتمعات المغلقة ومن النادر مشاهدته في المجتمعات الحديثة حيث استخدام التقنية، وحجم التنظيم الاجتماعي الذي تشهده.

قلنا إن مرحلة التيار أو الفصيل هي مرحلة متقدمة بالمقارنة بمرحلة المحافل وأكثر انفتاحاً منها، في حين أنها دون مرحلة الحياة الحزبية وأقل انفتاحاً منها. ويمكن لمرحلة التيارات أن تكون نقطة البداية لتشكيل الأحزاب والدخول إلى مرحلتها. فمرحلة الحزب تنشأ في ظروف معينة تنتهي إلى ظهور الأحزاب السياسية. وفي تلك الظروف ترجع القوى السياسية إلى الشعب لكسب السلطة بشكل رسمي من جهة، ومن جهة أخرى يصل أكثر الناس إلى حقيقة مفادها ضرورة الاشتراك في تقرير مصيرهم. فالعلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية ذات بعدين، إذ إن تشكل الأحزاب السياسية يسرّع العملية السياسية ويعجلها من جانب، بينما تقع الأحزاب تحت تأثير سرعة هذه العملية وتتغذى منها من الجانب الآخر.

إن التحول من مرحلة التيارات إلى مرحلة الحزب يحتاج إلى سيناريو يمكن التخطيط له. وفي هذا السيناريو نجد التيارات المعتدلة في الجهاز الحاكم تعد بانتخابات حرة نسبياً فيما يتعلق ببعض المناصب الحكومية. هذه الظروف ترغّب شريحة كبيرة من الشعب في الاشتراك في النشاطات الانتخابية، وفي النتيجة يؤدي اشتراك الشعب الفاعل إلى إرغام القادة السياسيين على الوفاء بالعهود والمواثيق التي قطعوها بخصوص إعطاء الحرية السياسية. وفي هذه المرحلة تكون التيارات السياسية عاجزة عن احتواء الأوضاع الاجتماعية، لأنها غير ممتدة داخلياً: حيث لا تدعم قيادة معينة، وليست لها إمكانيات تنظيمية وتعاني خلافات أيديولوجية كثيرة. ولهذا السبب تتجه التيارات السياسية إلى الاتحادات المدنية مثل اتحاد الحرفيين، والمجالس العمالية، والمجموعات الدينية، والمثقفين والفنانين لكي تسد نقائصها من خلال هذه الفئات. إلا أن هذه التيارات السياسية غافلة عن أن الاستناد إلى مختلف الشرائح الشعبية، والاتحادات المدنية

محدود من الناحيتين الزمانية والمكانية، وأنه لا يمكن الاعتماد على مساندتها في جميع الأحوال. بعبارة أخرى، هناك محدودية في الاستعانة والدعم الذي تقدمه القوى الموجودة خارج الجهاز الحاكم من أجل إيجاد نظام حزبي، ولابد من الاستفادة من الفرص القليلة الموجودة.

وفيما لو نجحت عملية التحول من حلقة التيارات إلى حلقة الأحزاب، فإن هذا التحول سيخلق ظروفاً جديدة، يتحقق فيها النشاط والتنافس السياسي في إطار الأحزاب بصورة أكثر رسمية وشفافية واستقراراً. ومما يذكر أنه لا يمكن رسم سيناريو محدد بالكامل لفترة الانتقال من مرحلة التيارات إلى مرحلة الأحزاب، إذ إن هناك عشرات العوامل المؤثرة في تحديد الظروف، ولكن من الممكن تخمين الإطار العام لهذا التحول.

5. الخصائص التنظيمية

من الخصائص الأخرى للتيارات كيفية تنظيمها، فللتيار السياسي تنظيم مركزي، إذ يوجد في صميم التيار عادة نواة صغيرة مضغوطة لكنها قديمة ونشطة. فأعضاؤها يشتركون في نشاطاتهم المنظمة والمتمركزة منذ أمد بعيد، إضافة إلى أنهم يعرف بعضهم بعضاً بصورة جيدة، وأن لهم مواقف وأفكاراً مشتركة.

وقد حلوا فيما بينهم نوع علاقات القوة وقضية القيادة وهم على درجة جيدة من التنسيق في نشاطاتهم، فهذه النواة الصغيرة تتكون قبل أن يأخذ التيار شكله المحدد ويكون له وجود اجتماعي، وهي مركز ثقله الذي يتولى مهمة قيادته. وتحتفظ هذه النواة المركزية بطبيعتها إلى أن يأخذ التيار شكله القانوني تقريباً. فالإطار التنظيمي للتيار أو الفصيل عادة ما يرتبط بإحدى مؤسسات الدولة. بعبارة أخرى، فإن الهوية التي يكتسبها أعضاء التيار باعتبارهم أعضاء فيه ترتبط بقوة بهويتهم المهنية. وفي بعض الأحيان تنعكس علاقات العمل والروابط المهنية نفسها على علاقة بعض أعضاء التيار ببعضهم. فالتيار في حقيقته نوع من الظاهرة الحكومية نفسها ولكن بشكلها السياسي والفعّال، وتسعى لكسب السلطة ولا تكون لها طبيعة تنفيذية وبيروقراطية صرفة. وخلال هذا التغيير والتحول الذي ينتهي إلى ولادة مؤسسة اجتماعية جديدة باسم التيار

أو الفصيل السياسي، تستمر العلاقات الموجودة في الجهاز الحاكم نفسها تقريباً وتتحول إلى داخل تنظيم التيار أو الفصيل. وهو ما يصدق أيضاً حول المصادر والإمكانات المالية، أي أن التيار يستفيد عادة من مصدر أو أكثر من مصدر مالي حكومي، وهو ما يقوي العلاقة بين التيار والجهاز الحكومي الذي نشأ عنه. وتنظيم التيار من الناحية الجغرافية ينحصر في أغلب الأوقات في المنطقة أو المدينة، وليس له بعد وطني عام. وهذه المركزية سببها عدم استطاعة النواة المركزية تنمية العلاقات التنظيمية والمحافظة عليها. وتمكن تنمية تنظيم التيار وطرحه على مستوى البلاد في الظروف التي تتم تغذية التيار فيها من مصادر الدولة وإمكانياتها بشكل علني ومباشر، وذلك لأن مؤسسات الدولة لها طابع عام ووطني. وفي التيار نشاهد نوعاً من التقسيم للعمل، فالنواة المركزية تتولى قيادة التيار، بينما توكل النشاطات الأخرى مثل توفير الإمكانات، والبرمجة اليومية، والنشاط والصدام السياسي إلى الكوادر الأخرى. ولأن العلاقات الحاكمة في التيار، لها بعد شخصي وخاص قوي، ولأن البعد التخصصي فيها أضعف، فإن تقسيم العمل يستند في أغلب الأحيان إلى الإبداعات والابتكارات الفردية والشخصية.

وتجد التيارات مفهومها في تنافس بعضها مع بعض، فالتنافس بين التيارات يصل إلى درجة التنافس المنظم. ولكن أنشطة التيارات غير مستمرة، فأحياناً تجدها في ذروتها وأحياناً أخرى تجدها ضعيفة وعلى مستوى متدن، لكن على خلاف المحافل السياسية التي يكون عمرها قصيراً، فإن التيارات تستمر بنشاطاتها لفترة أطول. ولأن التنافس بين التيارات سياسي، ففي ظروف وحالات معينة يشتد هذا التنافس ويتسع أكثر، كما في حالة الانتخابات على سبيل المثال، حيث يشتد الصراع والصدام بين التيارات. وعلى العكس نجد في الفترات التي تفصل بين الانتخابات هبوطاً شديداً في التنافس والصراع لانعدام الظروف المؤدية إلى ذلك.

ويختلف التنظيم الأيديولوجي من تيار إلى آخر، على المستويات جميعها: الاستراتيجية، والتكتيكية والبرامجية. ففي بعض الأحيان نشاهدها تطرح منظومة

فكرية دقيقة وفي أحيان أخرى لا نشاهد ذلك. والتنظيم الأيديولوجي يرتبط في الغالب بحدود التنافس والصراع الأيديولوجي في المجتمع، وتاريخ ذلك التنافس والصراع، ففي بعض الفترات التاريخية نشاهد حاجة كبرى للصراع الأيديولوجي.

بشكل عام، رغم أن التيارات تشترك في عدد من الخصائص، فإن لكل واحد منها ظروفه الخاصة التي نشأ عنها وتطور فيها، لذلك تكون له خصوصيته الذاتية. فحجم تنظيم التيار، ونفوذه في الجهاز الحاكم، وقدرته على التنافس، وتنظيمه الأيديولوجي، وبرامجه عوامل تختلف كلها من جناح إلى آخر.

تأثير التيارات في المجال السياسي

كما أشرنا في بداية البحث، فإن تأثيرات التيارات في المجال السياسي على المدى البعيد تكون على وجهين: فمن جانب يمكن أن تؤدي إلى ضعف النظام وتكون تبعاته سلبية وحتى مخرّبة، ومن جانب آخر يكون له تأثير إيجابي في الأوضاع العامة في الدولة، ويؤدي إلى تكوين تقليد سياسي صحيح، خاصة في مجال تكوين منظمات سياسية أكثر نضجاً وإيجاد نظام أكثر مرونة وثباتاً.

وهنا سنبحث بشكل مفصل في هذه المفاهيم، فالمقصود بضعف الحكومة، هو أن تكون الحكومة غير قادرة على حلّ قضايا البلاد ومشكلاتها. فالحكومة تكون عاجزة في الظروف التي تفقد شرعيتها، أي في الظروف التي لا تكون قادرة على بيان حقها في الحكم أو بيان سبب طاعة الأفراد وانقيادهم لها. وللحكومات مصادر شرعية مختلفة، فبعضها يمكن أن تكون لها شرعية ثورية، أي أنها وصلت إلى الحكم على أساس ثورة جماهيرية، ولبعضها الآخر شرعية إلهية، أي أنها تعتبر نفسها ممثلة للقدرة والقوة الإلهية على الأرض، وهناك من لها شرعية ديمقراطية، أي أنها وصلت إلى الحكم على أساس رأي الأكثرية، أو أن يكون لها شرعية علمية، أي أنها تعتبر نفسها ممثلة لفئة عالمة وذات خصوصية. وعلى أي حال، إذا ذهبت هذه الشرعية على نحو ما بحيث تعجز فيه الحكومة عن إعمال قدرتها وتنفيذ برامجها، في مثل هذه الحالة تضعف الحكومة ويمكن أن تنهار نهائياً.

وعلى العكس، كلما زادت شرعية الحكومة زادت قدرتها على تنفيذ برامجها وتطبيقها. فازدياد الشرعية يعني قبولاً أكثر لها من قبل الناس، ويعني أن يكون حضورها متزيداً وقبول أعمالها أكثر، ولهذا يتم تنفيذ قرارات الحكومة وسريانها وتحصل على دعم الناس ومساندتهم.

توجد بين التيارات والفصائل من جهة والشرعية من جهة أخرى علاقة مباشرة، أي أن التيار يمكنه أن يزيد من شرعية الحكومة أو يقلل منها. وهذا الأمر يتعلق بالشكل الذي يتخذه التيار في المجتمع. فلو كانت التيارات والفصائل "استئصالية" أي أن الهدف الاستراتيجي لكل واحد منهما هو التخلص من الآخر وإزالته من المسرح السياسي، فإن ذلك يمكن أن يضعف شرعية النظام. وإذا كانت التيارات والفصائل غير استئصالية، أي لا تهدف إلى تخلص بعضها من بعض، فإنها يمكن أن تدعم شرعية النظام. وسبب ذلك هو أن التيارات التي تسعى إلى التخلص من بعضها تضعف النظام على وجهين: الأول، عندما يقوم تيار أو فصيل بالتخلص من التيار أو الفصيل المنافس له، إنما يقوم بتدمير جزء من القاعدة الاجتماعية للنظام، وذلك يحد من القاعدة الاجتماعية وشرعية النظام بالنهاية، والثاني، فإذا لم يستطع تيار أو فصيل معين التخلص من منافسه أو تدميره، عندها ستحدث حالة "رتابة" وسكون، أي أن القوى الموجودة داخل النظام تقوم بتعطيل بعضها لبعض، ولأنها غير قادرة على التحرك سينتج عن ذلك حالة من الاستعصاء والطريق المسدود، مما ينتهي إلى عجز الحكومة عن تنفيذ برامجها في المجتمع.

أما لو فكرت بعض التيارات والفصائل بشكل لا يؤدي إلى استئصال بعضها لبعض، فإن شرعية النظام ستزداد، والسبب في ذلك أن التيارات لا تهدف إلى تدمير منافسيها، بل إنها تهدف إلى الحصول على أصوات أكثر من الناس عن طريق التنافس العلني، مما يزيد في شرعيتها. في مثل هذه الحالة لن يكون الهدف تدمير المنافس، بل الحصول على السلطة من خلال زيادة الشرعية والتي تأتي من المنافسة القانونية. وفي النتيجة يؤدي عمل التيارات والفصائل بهذا الشكل إلى اتساع القاعدة الاجتماعية التي

يستند إليها النظام وإلى ارتفاع مستوى شرعيته. فالتعامل الاستئصالي والتعامل غير الاستئصالي، لعبتان مختلفتان لكل واحدة منهما نتائجها وقواعدها.

الائتلافات المتغيرة

إن أهم تأثير لوجود التيارات في المجال السياسي وعلى المدى القريب، هو خروج العمل السياسي وامتلاك السلطة من حالة الاحتكار، لأنها لا تسمح لأي فصيل أو تيار باحتكار السلطة وإبعاد التيارات والفصائل الأخرى من ساحة العمل السياسي. فمن الناحية التكتيكية لو أراد فصيل أو تيار احتكار السلطة تقوم التيارات والفصائل الأخرى بالائتلاف مباشرة لتشكل جبهة قوية إزاء التيار الذي يريد احتكار السلطة. ويمكن لهذه الجبهة أن تكون رسمية، إلا أن أغلب الأوقات يكون ائتلافها غير رسمي وبشكل طبيعي. ووجود التيارات يؤدي إلى دخول منافسين جدد إلى الساحة السياسية بشكل مستمر، مما يزيد في حجم المشاركة السياسية في البلاد ويثبتها. وهنا نشير إلى بعض النماذج في ذلك: لقد فسرت التيارات والفصائل المشاركة في انتخابات الدورة الخامسة لرئاسة الجمهورية عام 1989 ومجلس الشورى "البرلمان" الرابع عام 1992، بمعنى ائتلاف البراجماتيين الذين يفكرون في مصلحة البلاد، مقابل "المتطرفين"، وتعود قصة هذا الصراع والتنافس إلى الكيفية التي انتهت بها حرب السنوات الثماني مع العراق. نعلم جيداً أن استراتيجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في "تحرير كربلاء والمسير نحو القدس" لم تتحقق رغم التضحيات الكبيرة التي بذلها الشعب الإيراني.

وجاءت انتخابات المجلس الرابع والدورة الخامسة لرئاسة الجمهورية بعد الحرب العراقية-الإيرانية من الناحية الزمنية. فحتى ذلك الوقت كانت القوى "المتشددة" حسب التعبير الشائع، تشكل الأغلبية في مجلس الشورى؛ إذ كانت رئاسة المجلس بيد حجة الإسلام كروبي والحكومة يرأسها رئيس الوزراء السابق السيد مير حسين موسوي وكلاهما من المتشددين. وقد ظهر بعد الحرب ائتلاف جديد مقابل مجلس الشورى والحكومة. وفي هذا الائتلاف نشاهد قوى تيار اليمين والتيار المعتدل، اللذين كانت سياستهما إعمار المناطق المتضررة من الحرب واتخاذ سياسة أكثر واقعية على المسرح

الدولي. وعلى هذا الأساس دخلوا إلى معترك الصراع السياسي، فكبدوا المتشددين خسارة فادحة، وأمسكوا بزمام مجلس الشورى بعدها، ومن خلال تغيير الدستور ألغوا منصب رئاسة الوزراء ومنحوا جميع صلاحياته إلى رئيس الجمهورية، فاستلم رئاسة مجلس الشورى علي أكبر ناطق نوري ورئاسة الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني. أما في الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية فقد تم تغيير هذا الائتلاف قليلاً. ففي هذه الانتخابات كانت مشاركة التيارات والفصائل محدودة نسبياً وطرحوا برامج اقتصادية وثقافية مختلفة، وكانت النتيجة أن انتخب الشيخ هاشمي رفسنجاني للمرة الثانية، وبعد الانتخابات قام تيار اليمين بهجوم استهدف الحصول على مقاعد معينة في الحكومة، فتجاوز التيار المعتدل هذا الهجوم بسكوت، لكن تيار اليسار قابل ذلك بهجوم مضاد. وكانت النتيجة أن تغيرت حكومة رفسنجاني لصالح اليمين وحصلت موازنة سياسية جديدة بين التيارات والفصائل.

في هذه النماذج تمكن مشاهدة ائتلافات متغيرة. وبشكل عام تمتلك التيارات والفصائل القدرة على الائتلاف، إذ يكفي أن تتوافر الظروف حتى تدخل إحداها مع منافسيها في ائتلافات سياسية، لكن هذه الائتلافات تبقى متغيرة وغير مستقرة. ففي الظروف التي تسود فيها التيارات على المسرح السياسي تمكن مشاهدة ائتلافات قصيرة المدى ومتنوعة.

وتظهر الائتلافات المتغيرة بين التيارات السياسية على أشكال متنوعة، ومن جملة ذلك تدرك بعض التيارات بسرعة وبعد دخولها المعترك السياسي أنها تفتقد دعم الأكثرية الشعبية أو حتى القوى السياسية الموجودة داخل جهاز السلطة، لذلك تضطر ومن أجل الحفاظ على مواقعها وتنفيذ برامجها أن تميل نوعاً ما إلى الاقتراب من التيارات الأخرى، ويحدث نوع من الائتلافات عادة ما يكون بشكل غير رسمي ودون مفاوضات. والسبب الآخر هو أن التيارات عادة ما تفتقر إلى استراتيجية محددة وثابتة يمكن على أساسها تنظيم سلوكياتها اليومية. لهذا نراها في العديد من القضايا المثارة للبحث تغير من مواقفها بسرعة وتأتلف مع التيارات الأخرى التي اتخذت في هذه المرحلة الزمنية الخاصة الرأي نفسه[30].

الفصل الثاني

التيارات والمجال الاجتماعي

التيارات ودور القادة السياسيين الكبار

يعتبر العديد من قادة التيارات شخصيات قوية وجذابة تضطر إلى سد نواقص التنظيمات السياسية من خلال قدرتها الشخصية، خاصة في الظروف التي ينعدم بها وجود الأحزاب السياسية في البلاد. لكن التحول يجري بشكل يجعل من التيارات السياسية نشطة للغاية، ويؤدي قادة الدولة الكبار دوراً أساسياً في العلاقات التي تحكم تلك التيارات. بعبارة أخرى تلقى مسؤولية نقص الأحزاب السياسية على عاتق القادة السياسيين، لكي يملؤوا فراغها بصورة شخصية. ويكون موقع القائد الأعلى للبلاد حساساً جداً إزاء التيارات، أي أن القائد الأعلى يكون بمنزلة حكم بين التيارات لكي يوجد نوعاً من الموازنة بينها. وقد كان هذا الدور بارزاً خاصة في عهد "الإمام" آية الله الخميني. لأن تصارع التيارات كان شديداً آنذاك دون أن تكون لها تشكيلات سياسية منظمة لكي توفر الأرضية المناسبة لصراعاتها. وفي عهد قيادة آية الله خامنئي، أصبحت التيارات أكثر تنظيماً، إذ تمتلك استقلالاً أكثر في الرأي. وفي النتيجة انخفضت الصراعات الاستئصالية وظهر نوع من القيادة الجماعية التي لم تعد معها حاجة إلى وجود قائد على مستوى كبير من القوة لكي يقضي بين تلك التيارات. ومع ذلك، فالقائد الأعلى للبلاد يقوم بدور الحكم بين التيارات ويسعى إلى إقامة نوع من التوازن بينها.

في بعض الأحيان، يتدخل القائد الأعلى للبلاد على أساس فهمه وإدراكه السياسي، وفي ظروف معينة - مثلاً - يقوم بإضعاف تيار معين مقابل التيارات الأخرى. لكن وعلى أية حال، فإن مسؤولية القائد الأعلى تستوجب أن يضع نفسه في مكان أسمى من صراع التيارات ولا يدعم أي تيار بشكل مطلق، لأنه المرجع النهائي في حل الخلافات. وبهذا الشكل يؤدي القائد دوراً حساساً في تكوين التيارات وتوجيهها،

إلا أنه يمكن أن يتكون للقائد تياره الخاص به، من الذين يقومون بدور مستقل مقابل التيارات الأخرى. فالقادة الأقوياء قادرون - وبلاشك - على تعبئة الناس، رغم أن التيارات أكثر ثباتاً في ذلك، وإذا حصل بينها نوع من الحوار السياسي تكون أكثر قدرة على طرح برامج أكثر نضجاً وثباتاً. إن وجود قادة أقوياء وكارزميين يؤدي دوراً خاصاً في ظروف الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أو في ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي. ولكن دورهم ذاك يقل كثيراً في الظروف التي يكون للتيارات فيها نوع من الاستقرار والقبول.

التيارات شرط مسبق للتقليد الديمقراطي

هناك عوامل متعددة كانت السبب في إيجاد الأنظمة الديمقراطية في عالمنا المعاصر. بعض هذه العوامل يتمثل في التطور الصناعي، وثراء بعض الشعوب، وانتشار التعليم بين الناس، وفي النهاية ارتفاع مستوى الثقافة العامة والتحول في البنية السياسية. ولا يوجد إجماع حول تأثير التيارات في إيجاد الأنظمة الديمقراطية، أي أن خبراء السياسة لا يستطيعون القول بدقة وصراحة إن كانت حكومة العامة* تؤدي إلى ظهور التيارات، أم أنها من تبعات ذلك، لكنه يوجد إجماع عام حول العلاقة القريبة والوثيقة جداً بين المسألتين، فيما يمكن تفسير التأثيرات التي تتركها إحداهما في الأخرى.

بشكل عام يؤكد خبراء العلوم الاجتماعية دور النخبة الاجتماعية والقادة السياسيين في إيجاد التقاليد السياسية الصحيحة وخاصة التقليد الديمقراطي. أي أن حكم العامة يكون عندما ينتهي الصراع الاستئصالي والعنف بين التيارات المتنافسة، وتتجه جميعها نحو الصراع السياسي بمعناه القانوني. وهنا يكون لقادة التيارات السياسية الحكومية دور حياتي، لأن عليهم قبل كل شيء أن يتراضوا فيما بينهم، ويقبلوا بوجود الآخر ويصلوا إلى نوع من التفاهم.

---

* هي الحكومة التي تأتي عن طريق الانتخابات العامة ضمن نظام ديمقراطي. (المحرر)

وفي هذا الصدد نشير إلى مثال تاريخي، عندما كان الدستور الأمريكي ليس مكتوباً بعد، أي في أواخر القرن الثامن عشر، كان وجود التيارات على الساحة الأمريكية واسعاً. وكان جيمس ماديسون أحد واضعي الدستور الأمريكي (ورئيساً للجمهورية لاحقاً) يعتبر ظاهرة التيارات خطراً حقيقياً يهدد الجمهورية الوطنية والمجتمع الأمريكي الحديث. ومن أجل احتواء هذا "الخطر" طرح أراءه في كتابه «**الفيدرالي**» في مبحث تحت عنوان "التيارات" و اقترح «إشراك عدد كبير من الأحزاب والمجموعات صاحبة المصلحة في المجال السياسي، لكي لا يجد تيار معين وحتى أكثر أفراد المجتمع، باعثاً مشتركاً في الاستيلاء على حقوق المواطنين الآخرين». بعبارة أخرى، اقترح ماديسون وجود تيارات مختلفة لمواجهة خطر وجود تيار واحد لكي لا يستطيع تيار معيّن إيجاد ظروف احتكارية تعرض الدستور وحقوق الأفراد وحقوق التيارات الأخرى للخطر، وذلك لاعتقاده أن وجود التيارات بشكل واسع في المجتمع يحفظ سلامة الدولة وحقوق الأفراد، لأنه لن يكون باستطاعة أي تيار احتكار السلطة وحده بشكل تام.

انتقال الحقوق من المجال السياسي إلى الاجتماعي

يرى بعض المحللين ضرورة اتجاه أعضاء التيارات إلى النشاط السياسي المنفتح والاعتراف رسمياً بالحقوق السياسية لأعضاء التيارات الأخرى، قبل الاعتراف الرسمي بالحقوق السياسية للعامة أو حتى قبل أن تتمكن الجماهير الشعبية من ممارسة نشاطاتها السياسية. بعبارة أخرى، لابد من تجربة النشاط السياسي ابتداءً في مجال أصغر، ليتحول النشاط السياسي إلى تقليد مقبول وعرف متداول، وحتى تحدد جوانبه القانونية. وبهذا الشكل تترسخ بالتدريج هذه التجربة وهذا التقليد والعرف وتسري إلى دائرة أوسع لتشمل جميع جوانب المجتمع.

من أجل ذلك وكخطوة أولى، لابد من أن تتقبل التيارات السياسية إمكانية - بل لزوم - تعايشها السلمي، واحترام حقوق كل منها وعدم تجاوزها. إذن، لابد قبل كل شيء من إنهاء التعامل الاستئصالي بين التيارات واستبداله بالتنافس السياسي السلمي. في هذه الحالة يمكن تصور الحقوق التي تراها التيارات السياسية لبعضها، واتساع دائرة

ذلك بالتدريج لتشمل الناس جميعهم، وتستقر هذه العملية بالتدريج مما يؤدي إلى دخول فئات اجتماعية مختلفة إلى العملية السياسية.

بعبارة أخرى، يعتقد بعض المنظرين ضرورة تحديد قواعد اللعبة السياسية والنشاط في المجال السياسي قبل الاعتراف رسمياً بحقوق الناس السياسية. فلابد في البداية من وجود منافسة بين النخب السياسية قبل أن يكون للعامة دور في ذلك.

وقد استمرت عملية تثبيت حقوق التيارات والفصائل سنوات عديدة في الغرب ودخلت مختلف المجموعات الاجتماعية بالتدريج إلى ساحة اللعبة السياسية، وكان الشرط الوحيد لدخولها المجال السياسي هو مراعاتها لقواعد اللعبة. أي أنه وفي أغلب الأوقات، يُعترف رسمياً بالدستور وتحترم التقاليد السياسية حتى لو لم تكن موضع قبول من قبل. بعبارة أخرى حتى لو كانت بعض مواد القانون محل اعتراض فإن تغييرها لابد من أن يكون في إطار العرف والقانون الموجود نفسه.

أي لابد في البداية من الاعتراف بالحقوق السياسية للتيارات وأعضائها ومن ثم الاعتراف بهذه الحقوق بالنسبة إلى سائر أفراد المجتمع.

لكن الوضع في العالم الثالث معكوس عادة، أي أن الجماهير بشكل عام لها حق الرأي ثم يطالب الناس قادتهم بإشراكهم في الأمور السياسية. إلا أنه ليست هناك قاعدة في اللعبة السياسية، كما لا توجد مؤسسة سياسية تستطيع إشراك جماهير الشعب في الأمور الاجتماعية. وعملياً ليس لأفراد المجتمع أي نوع من الحقوق السياسية، ولانعدام المؤسسات السياسية الناضجة مثل الأحزاب والنقابات أو المجالس المدنية، بحيث تشكل الأرضية لإطلاق الطاقة السياسية للشعب واحتوائها، فإن هذا الأمر يؤدي دائماً إلى مشكلات وأزمات يشهدها العالم الثالث.

شروط التفاهم بين التيارات

يمكن أن يكون التفاهم بين التيارات المتنافسة على عدة أشكال أو نتيجة عدة عوامل، هنا نقوم ببحث بعضها. العامل الأول، يمكن أن تعرض ظروف يكون للتيارات السياسية فيها قوة متساوية في النظام، مع عدم اتفاق بينها على التعايش السلمي. فهذه

التيارات لا تتنازل عن مصالحها لصالح المنافس فقط، بل تسعى إلى إقصائه من مسرح الأحداث. وأبرز مثال على هذه الظروف هو الحرب الأهلية التي تنشأ على أساس الخلافات القومية أو الدينية أو الجغرافية والتي قد تمتد إلى سنوات طويلة. وقد تنتهي هذه الحروب إلى تدمير أحد المعارضين بالكامل ونفيه، لكنه في أغلب الأحيان وبعد نهاية الحرب يقوم التيار أو الفصيل المنتصر بدعوة التيار الخاسر للتعاون معه في عملية سلمية بدلاً من إقصائه عن الساحة. في هذا الوضع الجديد، نشاهد نوعاً من التعاون لكن الظروف بين التيارات والفصائل لن تكون متساوية، بل نشاهد سيطرة تيار أو فصيل على آخر.

العامل أو الباعث الآخر الذي يقرّب التيارات بعضها من بعض، وباستطاعته أن يوجد نوعاً من الوحدة الوطنية في المجتمع، هو الخطر الخارجي، فالاستفادة من "الخطر الخارجي" كانت على الدوام سبباً مناسباً ومؤثراً في إيجاد الوحدة الوطنية. ومثال ذلك الوحدة التي تحققت بين أبناء الشعب الإيراني بعد ثورة عام 1979 مقابل الهجوم العراقي، فعلى الرغم من الخلاف الذي كان موجوداً بين الناس حول العديد من القضايا السياسية، فإن الجميع اجتمعوا تحت لواء الحكم لمواجهة الخطر الخارجي الذي يتهددهم جميعاً.

ويمكن للضرورات الاقتصادية أيضاً أن توجد نوعاً من التفاهم بين التيارات والفصائل السياسية داخل الحكم. ومثل هذه الظروف نشاهدها في دول جنوب شرقي آسيا، التي أحرزت نوعاً من التطور الاقتصادي والصناعي جعلها تعرف بالنمور الآسيوية. في هذه الظروف توصلت التيارات والفصائل إلى نوع من التفاهم على النشاط داخل حدود معينة وعلى أساس قواعد متفق عليها، لكي يكون باستطاعتها تطبيق برامجها الاقتصادية التنموية وإنتاج الثروة الوطنية، في الوقت نفسه الذي تسعى فيه إلى ضمان مصالحها.

وربما نواجه السؤالين التاليين، وهما: ما الظروف التي تنتهي إليها الصراعات الاستئصالية بين التيارات والفصائل؟ وما الظروف التي يحل فيها التنافس المعقول والمشروط بالقانون محل الصراعات العنيفة والدموية؟ وعن ذلك يجيب خبراء السياسة

وعلماؤها بأن هذا التغيير يحدث عندما تدرك التيارات والفصائل المتصارعة وخاصة قادتها أن هذا النوع من الصراع لا نهاية له، إلا بأن يجبر فصيل أو مجموعة غيره على الرحيل أو يقوم بمعجزة يدمر فيها منافسه. بعبارة أخرى، يكمن الأمل بحصول تغييرات تدريجية وجادة عندما يدرك قادة التيارات ومفكروها وكوادرها أن الصراع الاستئصالي لا نهاية له وربما تكون نهايته مع نهايتهم. لذلك نراهم يتصالحون ويتفقون من أجل الحفاظ على مواقعهم ومصالحهم. وهذا الصلح يرسي الأساس لتقليد صحيح وقانوني وبنّاء تجاه الحكومة ويوفر ظروف التعايش السلمي والتعددية السياسية، كما يوجد نوعاً من الإشراف والرقابة على عمل الحكومة في إطار القانون.

المواقف الفكرية لمؤيدي التيارات ومعارضيها

الموضوع	رأي المعارضين	رأي المؤيدين
الهدف من السياسة	إيجاد إرادة وطنية	تمثيل مصالح مختلف الجماعات
طبيعة المجتمع	وحدة عضوية	مجموعة أفراد
دور الدولة	منفذة للإرادة العامة	حكَم بين مختلف المصالح
المسار السياسي	الحق لرجال الحكم	لابد من أن تكون هناك عملية إشراف بين السلطات الثلاث
دور الفرد ومسؤوليته	المشاركة في التعبئات العامة والحكومية	نشاط محدود ولكنه حر في التنظيمات السياسية
الأخطار المحتملة	استبداد الشخصيات السياسية	استبداد الشخصيات الاجتماعية، خاصة الأثرياء

الدور السياسي للتيارات

يمكن للتيارات والفصائل أن تؤدي أدواراً أساسية في تحديد سياسة البلاد، وسنشير إلى بعضها هنا:

1. الهوية

تعيين الهوية الاجتماعية وبيانها، أي تنظيم نوع من الفكر السياسي حول الموقع التاريخي للمجتمع وبيان حركته.

2. الحوار

إيجاد أساس للحوار بين الفصائل والمجموعات ذات النفوذ وأصحاب السلطة في البلاد، وتعديل مطالب كل مجموعة بشكل يؤدي إلى اتفاق عام وإجماع وطني.

ويمكن أن تؤدي التيارات هنا دور الرابط، خاصة بين مختلف الفئات الاجتماعية (منها البيروقراطية الإدارية والصناعية، والقوات المسلحة، والفلاحون، وعلماء الدين، والتجار . . . إلخ) التي تسعى بنشاط إلى الحصول على حصة كبرى من المصادر الحكومية والوطنية لمن يخدمها.

3. الوفاق

تبديل الوفاق العام إلى استراتيجية وطنية من أجل حل القضايا والمشكلات الاقتصادية والسياسية في البلاد في إطار الإمكانيات الذاتية.

4. القاعدة

الحصول على نوع من القاعدة الاجتماعية من خلال إرشاد جماهير الشعب وتوجيههم إلى فهم برامج التيار، مما يؤدي بالنتيجة إلى تقوية قاعدة الحكم وثباتها.

5. المالية

الحصول على مصادر مالية من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، عن طريق تعبئة الإمكانيات المالية الخاصة أو الحصول على مصادر مالية عامة لاستخدامها في سبيل الأهداف السياسية.

6. التشكيلات

تنظيم تشكيلات الكوادر السياسية للبلاد، وتعليم الكوادر وإعداد رجال السياسة لاستلام مراكز القوة والسلطة.

7. التنسيق

تعبئة منسقة للسياسيين، والمخططين، والكوادر المحترفة، والاستراتيجيين، والخبراء لتنفيذ البرامج المحددة.

8. التعليل

تبرير وتسويغ الأهداف التي يحددها النظام لجماهير الشعب البعيدة عن المشاركة السياسية نسبياً وغير الناشطة فيها، وإظهارها بشكل منطقي ومعقول ومن ثم تعبئتهم لتنفيذ البرامج الوطنية.

9. الرابط

القيام بدور الرابط بين الشعب من جهة والمؤسسات التنفيذية الرسمية والمجموعات ذات النفوذ وأصحاب المصالح من جهة أخرى، بالشكل الذي يبين للشعب نشاطات المتصدين والقائمين على الأمور، وعلى العكس، يطلع القائمون على الأمور على طبيعة الرأي العام. ويمكن للتيارات والفصائل إيجاد قاعدة اجتماعية وشعبية قوية ومستقرة بما يقوي ويحكم الوحدة الوطنية.

10. الاعتدال

الحيلولة دون اتخاذ سياسات متطرفة أو التفريط عند تنفيذ الأهداف المحددة سابقاً، عن طريق التفاوض والحوار مع المجموعات ذات العلاقة، ومن جملتها القوى التنفيذية.

11. الاستبدال

عندما تترك الشخصيات السياسية ساحة المعترك السياسي لأسباب مختلفة مثل نهاية فترة عملها، والشيخوخة، وعدم الصلاح أو الموت، تعمل التيارات والفصائل على ملء الفراغ الناتج عن ذلك، بالكوادر التي أعدتها خلال فترة نشاطها، لتخليص النظام من الأزمات وعدم الاستقرار[31].

التيارات والتطور الاقتصادي

لا يمكن أن يحدث أي تطور اقتصادي دون استقرار اجتماعي، والاستقرار الاجتماعي بدوره لا يحدث دون استقرار سياسي. وتقع مسؤولية وضع البرامج من

أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية على عاتق النظام الحاكم، الذي لابد له من تعبئة إمكانيات البلاد لتحقيق ذلك. كما أن تخمين التطورات الاجتماعية الواقعة يعد أيضاً من مسؤولية النظام الحاكم.

ولو فرضنا وجود ثلاث مراحل عامة للبرنامج الاقتصادي، وهي: تحديد الأهداف، ووضع البرامج والتنفيذ، عندها يمكن اعتبار إيجاد الاستقرار السياسي والحفاظ عليه من مقدمات المرحلة الأولى. وفي عصرنا الحاضر هناك ثلاثة مناهج عامة لإيجاد الاستقرار السياسي ومن ثم التنسيق بين المجالين الاقتصادي والسياسي من أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية. أما المناهج الثلاثة فهي عبارة عن:

1. نهج الأنظمة اليسارية المتطرفة، ومنها الحكم الستاليني في الاتحاد السوفيتي السابق والذي ضحى بجميع المصادر والطاقات الإنسانية والاجتماعية للحصول على تطور اقتصادي.

2. نهج الأنظمة اليمينية، مثل كوريا الجنوبية التي تحركت ضمن إطار رأسمالي مع تحديد وتضييق شديد على الحريات والحقوق الاجتماعية للوصول إلى الأهداف التنموية.

3. الأنظمة المفتوحة التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية معاً وبشكل مرحلي.

عندما يكون التعامل بين التيارات على أساس إقصاء بعضها لبعض، ستكون النتيجة نهاية القوى الداخلية للنظام، مما يؤدي إلى تقليص القاعدة الاجتماعية التي يستند إليها ذلك النظام. ونتيجة لذلك، لن يقدم خبراء الاقتصاد على المخاطرة والدخول في جدل يهدد مواقع عملهم طبعاً، حتى في الظروف التي يؤدي بها الصدام إلى إقصاء التيارات الموجودة داخل الحكم، ويمكن الحصول على نوع من الاستقرار "متوسط المدى". كما استطاع محمد رضا شاه الحصول على مثل هذا الاستقرار في فترة الستينيات والسبعينيات. لكن هذا الاستقرار مؤقت وغير دائم، لأن التعامل الاستئصالي

والصدام الشديد يحول دون التطور السياسي وتأسيس النشاطات السياسية، مما سينتهي إلى أزمة في المجتمع. يضاف إلى ذلك، ضرورة أن تسعى الدولة إلى تثبيت مكانتها في النظام الدولي من أجل حصولها على الاستقرار الداخلي، واستغلال العلاقات الخارجية من أجل ضمان أهداف التنمية الاقتصادية. وإلا، لو بقي التأزم مخيماً على العلاقات الخارجية ولم يحلّ، ستوجه إلى استراتيجية التنمية ضربات قوية ربما لا يمكن تلافيها[32].

التيارات والتنمية الاجتماعية

عندما ننظر إلى مقولة "التنمية" لابد من الإشارة في البداية إلى عدم وجود معنى محدد ومطلق لها. بل نراها تطرح بتعابير ومفاهيم متنوعة. وتتعقد القضية أكثر وتتسع عندما يكون البحث شاملاً للمجتمعات الأخرى إلى جانب المجتمع الإيراني ومن ثم نحاول الوصول إلى مسار للتنمية والقواعد الخاصة بكل واحد منها. وهنا نتوسع قليلاً بالبحث حول علاقة التنمية بالتيارات السياسية ليكون مدخلاً إلى الفصل القادم الذي يختص بالتيارات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في البداية نشير إلى أن جذور مصطلح التنمية وجدت في الغرب، والتي تمكن مشاهدتها في الفكر الديني الذي ساد خلال القرون الوسطى، خاصة في فكر القديس أغسطين والآباء اليسوعيين الآخرين، والذين كانوا يؤمنون بنوع من التقدير الإلهي فيما يتعلق بتطور المعرفة الإلهية من قبل البشرية وتدرج الإنسان عبر مراحل أسمى في معرفة الله. وقد تغيّر هذا المفهوم عن التطور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ففقد في البداية، بعده الديني البحت واتخذ طابعاً علمانياً، ثم اتخذ أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية، وقد طرح بعض الفلاسفة من أمثال أوجست كونت، وهيجل، وماركس وجون ستيوارت مل، مفهوم التطور في إطار تاريخي وفيما يتعلق بالمجتمع الإنساني كله. وقد رأى كل واحد منهم مراحل متفاوتة للتطور واستبدلوا الضرورة التاريخية بالضرورة الإلهية[33].

وفي القرن العشرين اتسعت مقولة التنمية بشكل أخرجها من مجرد كونها موضوعاً فكرياً وعلمياً يبحث ويدرّس في المحافل الأكاديمية، فأصبحت مسيطرة على حياة الإنسان اليومية حتى غدت المحددة للسياسات الوطنية والعالمية، وقسّم العالم على أساسها إلى مجموعة الدول "المتطورة" ومجموعة الدول "غير المتطورة، أو المتخلفة".

وفي شرقنا الإسلامي، تعتبر التنمية مفهوماً حديثاً، لكن يمكن أن نشاهد في ذلك مقولة التكامل فيما يسمى بالأنثروبولوجيا الإسلامية. أي ما كان مقصوداً عند فلاسفة المسلمين والمتصوفة بـ "الكمال" والذي يعني الوصول إلى مرتبة "الإنسان الكامل".

الحقيقة أن المجددين المسلمين، من أمثال جمال الدين الأسد آبادي (الأفغاني) والشيخ محمد عبده وحتى محمود الطالقاني[34] ومهدي بارزجان[35] وعلي شريعتي[36]، أدخلوا مقولة التكامل التاريخي في أبحاثهم من أجل الوصول إلى هذا الإنسان الكامل وبالاستفادة من هذا المفهوم نفسه.

وفي مجال الفكر السياسي الإيراني، يعتبر مفهوم التنمية (التنمية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية) مساوياً لمفاهيم التطور والتقدم والتكامل. لكنه لا يوجد أي إجماع حول معناه. وربما يكون الاختلاف السياسي الأساسي في إيران حول شكل هذه المقولة ومضمونها في أحد أبعاده. بعبارة أدق، تطرح التيارات الفكرية في إيران اليوم مفاهيم ومعاني مختلفة وحتى متضادة للتنمية والتطور. وفي ذلك إشارة إلى التيارات: التجديدية، والإسلامية، والشيوعية، والوطنية، التي طرحت كل واحدة منها تعبيراتها وتفسيراتها الخاصة فيما يتعلق بمسألة التنمية.

يقوم تيار الحداثة الإيراني، الذي احتكر العديد من مجالات الفكر منذ ثورة التنباك[37]، بالأساس على ضرورة التقدم الاجتماعي. ويرى الحداثيون الإيرانيون أن التنمية السياسية تعني إيجاد سبل ومناهج ومؤسسات تخدم وجود حكومة مقتدرة وقوية من جهة، وتخدم من جهة أخرى عملية النمو الاقتصادي. أما الشيوعيون واليساريون (المتدينون أو العلمانيون) فقد فسروا التنمية السياسية بالمناهج والمؤسسات التي تقدم مصالح الطبقة

العاملة على مصالح طبقة الرأسماليين والبرجوازيين، أو الدفاع على المستوى الدولي عن الشعوب مقابل المعسكر الإمبريالي، أو الدفاع عن البرجوازية الوطنية (المحلية) مقابل برجوازية الأقطاب العالمية. فيما يطرح الوطنيون تفسيراً ليبرالياً وديمقراطياً للتنمية السياسية؛ فهم يطالبون بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض، كما يطالبون بالحريات الاجتماعية، مثل: حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية المعتقد، وحرية التجارة. والقوى الأخرى هي القوى الإسلامية التي سعت إلى أن يكون المجال السياسي تابعاً للمجال الديني واعتبرت التنمية السياسية بمعنى الوصول إلى هذا الهدف، ولابد من أن أشير هنا إلى التفاسير المختلفة الموجودة عن علاقة المجال الديني بالمجال السياسي. فقد فسر بعض الباحثين المجال الديني بمعنى مؤسسة رجال الدين، بينما قال آخرون إن المجال الديني يشمل الثقافة والهوية الاجتماعية، فيما جعلها قسم ثالث محدودة بالقيم والأخلاقيات. وأحد الأمثلة البارزة على الاختلاف في ذلك نجدها بين مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية [الإمام الخميني] الذي اعتبر أن الحركة التاريخية الصحيحة أو ما نعبر نحن عنه بـ "التنمية" السياسية، يعني تدعيم وترسيخ مؤسسة ولاية الفقيه المطلقة، والقيادة الحالية المتمثلة بآية الله علي خامنئي الذي يرى أن الحكومة الصحيحة تعني استقرار وتثبيت حكم جماعي لعلماء الدين.

ونلاحظ أن الاختلاف حول التنمية السياسية، اختلاف أساسي وله أبعاد تاريخية واجتماعية عميقة. إذن، ما هو العمل في الظروف التي نفتقد فيها الإجماع حول معنى التنمية؟ إذ من ناحية لا يمكن إنكارها، ومن ناحية أخرى نشاهد آراء مختلفة بشأنها، فيما تطرح معايير مختلفة لقياس التنمية السياسية. في هذه الدراسة لا نريد البحث في مقولة التنمية بشكل خاص، بل ننظر إليها على أساس مقولة التيارات التي نسعى إلى دراستها هنا. لذلك سوف نكتفي بطرح تعريف واحد للتنمية، آملين أن يكون مقبولاً من قبل القراء. أضف إلى ذلك أن التعريف الذي نطرحه عن التنمية تعريف عام، بحيث يفتقد أي مضامين إيجابية أو سلبية، بعبارة أخرى تبحث القضية بعيداً عن أي مضمون أيديولوجي.

فيما يتعلق بجذور قضية التنمية، يطرح هذا السؤال: هل يتحرك التاريخ نحو هدف معين، وهل لهذا التحرك قوانينه وسننه الخاصة به؟ بالإضافة إلى ذلك، هل تلك القوانين عالمية وشمولية أم أن لكل مجتمع مساراً وقوانين معينة؟ وفي بحثنا هذا تقتصر دراستنا على المجتمع الإيراني. وقد جعلنا إطارنا النظري للتنمية السياسية مبنياً على أساس دورة الاستبداد ـ الفوضى. فعلى أساس هذه النظرية التي طرحها الدكتور محمد علي همايون كاتوزيان[38] فإن إيران مبتلاة بدورات تاريخية نجد في جانب منها استبداد الأنظمة الحاكمة وفي الجانب الآخر الفوضى الشعبية. واستبداد الحكومات لا يقيده شيء فهو مطلق، لكن هذه الحكومات ولأسباب مختلفة تضعف تدريجياً وتفقد سيطرتها على الأمور. في ذلك الحين تنتقل السلطة من الحكومة إلى الشعب، لكن الشعب ولعدم وجود تجربة كافية في القضايا الاجتماعية لديه، يعجز عن تغيير الحكم الاستبدادي إلى حكم شعبي، مما يؤدي إلى الفوضى، فيبقى المجتمع يعاني فقدان القانون. ثم تستمر هذه الفوضى حتى يظهر قائد مقتدر وقوي يستطيع أن يحتوي الوضع ويؤسس حكومة استبدادية أخرى تضع حداً للفوضى وانعدام القانون، وبهذا الشكل توجد حكومة استبدادية مرة ثانية.

القضية التي تستدعي اهتمامنا هي ظروف الانتقال المؤقتة، أي أننا مع فرض دورة الاستبداد ـ الفوضى نجد نوعاً من الدوران التاريخي، فالتيارات يمكن أن تظهر في الظروف التي لا يكون للنظام القدرة المطلقة ولا تكون الفوضى سائدة بشكل كامل. أي أن الظروف التي تحكم النظام السائد في البلاد تكون نصف مفتوحة، فهي إما تتجه نحو الانغلاق أو الانفتاح.

وقد شاهدنا مثل هذه الظروف بعد ثورة الدستور عام 1906 وبعد سقوط رضا شاه عام 1941 وبعد الثورة الإسلامية عام 1979. فالتيارات تظهر في مثل هذه الظروف التي يكون فيها النظام الحاكم نصف مغلق أو نصف مفتوح. وفي هذه الظروف يكون الصراع السياسي فاقداً لمساراته ومؤسساته الاجتماعية اللازمة. بمعنى عدم وجود أحزاب، أو نقابات، أو صحافة حرّة، أو السلطات الثلاث المستقلة التنفيذية والتشريعية

والقضائية، أو سائر أجهزة الأنظمة المفتوحة. وفي الوقت نفسه، ليس الحكم مغلقاً بشكل تام، والسلطة ليست محتكرة بيد شخص أو مجموعة صغيرة[39].

وعلى المستوى الدولي، شاهدنا ظهور التيارات في الاتحاد السوفيتي السابق، بعد الثورة البلشفية عام 1917 وفي الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وهو ما سنشير إليه لاحقاً. فهذان النموذجان كانا يسيران نحو الانغلاق، لذلك ظهرت التيارات على شكل استئصالي ومن أجل إنهاء كل منها للتيارات الأخرى، فانتهت الحكومات إلى الاستبداد والدكتاتورية. ونجد النموذج الآخر، في تحول الأنظمة الشيوعية إلى أنظمة ديمقراطية في أوربا الشرقية، ففي هذه الحالات أصبح الجهاز الحاكم أكثر انفتاحاً، وتجنبت التيارات الصراع الاستئصالي واتجهت نحو المنافسة القانونية، فتحولت بالتدريج إلى أحزاب رسمية وحرة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً أيضاً[40].

نموذج للتيارات في أجواء منفتحة نسبياً

يتسع عمل التيارات في الظروف التي تخلو فيها الساحة من أحزاب، وسنتطرق هنا إلى خمس دول أوربية شوهدت فيها ظاهرة التيارات، وهي: اليونان وإسبانيا والبرتغال وهنغاريا وبلغاريا. إذ كانت الدول الثلاث الأولى في السابق يمينية وشبه فاشية، أما الأخيرتان فيسارية وشيوعية. وفي الدول الخمس المذكورة، تشكلت التيارات أو قويت في ظروف كان المجتمع يمر فيها من حالة الانغلاق إلى حالة الانفتاح السياسي، وفي الدول الخمس نشاهد خصائص مشتركة، هي:

1. التجربة السياسية: ترتبط سرعة تكوّن التيارات بشكل مباشر بالتجربة السياسية السابقة التي يحملها الناس. بمعنى هل جربت الدولة خلال القرن الأخير من عمرها فترة حرية وانفتاح سياسي أم لا؟ وهل كانت لتلك الفترة تأثيرات عميقة في ثقافة الجماهير أم لا؟

2. دعم أصحاب المناصب: يرتبط وجود التيارات إلى حد كبير بدعم أصحاب

المناصب الرسمية وموافقتهم. أي أن توجيه أصحاب المناصب الحكومية العليا وتأييدهم له تأثير كبير في سرعة مسار التنمية السياسية وتكوّن التيارات.

3. الهوية الوطنية: في الظروف التي لا يعاني فيها المجتمع أزمة هوية اجتماعية، أو لا يسعى إلى إثباتها، يكون تكوّن التيارات أسرع وأكمل من الحالة التي يعاني فيها المجتمع أزمة هوية.

4. حجم التحضر: في الدول التي يكون فيها التحضر عميقاً وغنياً تكون ظاهرة التيارات أسرع من تلك التي ينخفض فيها حجم التحضر.

5. الخصوصية: على الرغم من جميع العوامل المشتركة الموجودة بين تلك العينات. فإن المسار التنموي لكل واحدة منها له هياكله ومحطاته الخاصة، ولم نجد أي واحدة منها مشابهة للأخرى في الشكل والمحتوى بصورة تامة.

بالنسبة إلى اليونان، فقد شهدت عام 1974 انهيار نظام الدكتاتورية العسكرية وقيام الجمهورية الحرة. وقد أدت في هذا المسار "نهضة اتحاد القومية الهيلينية الاشتراكية" والمعروفة بـ "الباسوك" دوراً مؤثراً. وكان حزب الباسوك حصيلة لمسيرة طويلة من النضال بين مختلف التيارات المعارضة للحكومة، والتي تشكلت في الغالب حول النضال العقائدي. وكانت التيارات التي ساعدت على انسجام هذا الحزب تدعى بـ "التكنوقراط" و"المتطرفين" و "الحزب القديم".

أما إسبانيا، ففي فترة الانتقال من حكم الجنرال فرانكو إلى النظام الجديد، بدأت التيارات في محور "اليمين الوسط" مما أدى إلى ظهور تيارين. لكن التيارين كانا تحت قيادة واحدة، فوصل أحدهما إلى السلطة عام 1977 واستمر فيها حتى عام 1982، أما التيار الثاني فقد أصبح أهم مجموعة في المعارضة.

أما البرتغال، فبعد مرور ما يقرب من نصف قرن على الحكم الدكتاتوري، قامت فيها ثورة الديمقراطية عام 1974. وقد أدى وجود تيارات سياسية ضعيفة في هذه الدولة

إلى تشكيل الحزب الاشتراكي (يسار الوسط) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (يمين الوسط) الذي استطاع بمساعدة عناصر سياسية أخرى - مثل بعض المجموعات الاجتماعية القوية ومن جملتها مؤسسة رئاسة الجمهورية وضباط كبار في الجيش البرتغالي - إيجاد نظام سياسي فاعل بالتدريج.

فيما بدأت التطورات والتغييرات التي أتت على النظام الشيوعي في هنغاريا على محورين، المحور الأول بين قوى الحزب الحاكم (الاشتراكي العمالي) والذي أدى إلى ظهور تيار إصلاحي، والمحور الثاني كان بين المجموعات المعارضة، من الشيوعيين الساخطين وبعض المثقفين غير الحكوميين. وفي عام 1987 حصل ائتلاف بين التيار الإصلاحي في الحزب الحاكم وتيار المعارضين المعتدلين. ومنذ ذلك الحين وحتى بداية التسعينيات، اشتركت هذه التيارات في ائتلافات متغيرة، وبالتدريج أسست عدة أحزاب واسعة.

وبالنسبة إلى بلغاريا، فقد قام تيارا المجددين والإصلاحيين في الحزب الشيوعي البلغاري بعد ثورة عام 1989 التي أدت إلى سقوط تيودور جيوكوف إلى تشكيل الحزب الاشتراكي. وقد استطاع هذا التيار لسوابقه التنظيمية وتجربة أعضائه السياسية وكذلك امتلاكهم مصادر وإمكانيات مالية، أن يتحول إلى أقوى حزب في البلاد ويفوز على منافسيه ومنهم مجموعة أحزاب "الاتحاد الديمقراطي"[41].

التيارات في أجواء مغلقة نسبياً

يعد ظهور تيارات في الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية نموذجاً لظهور التيارات في منظومة تسير نحو الانغلاق. فقد تشكلت التيارات فيها على أساس الاختلافات الإقليمية والجغرافية، والتي نشطت خلالها مختلف الوحدات الصغيرة في إطار القضايا المحلية ومن ثم تطورت وهيأت الأرضية لظهور اتجاهات حزبية مختلفة. وقد أدى الاحتلال الياباني لكوريا خلال الحرب العالمية الثانية إلى خروج العديد من الكوادر

والناشطين الحزبيين خارج البلاد، مما ساعد على ظهور التيارات. وبعد دخول قوات الاتحاد السوفيتي (السابق) إلى كوريا الشمالية اتحدت وحدات الحزب الشيوعي تحت مظلة السوفييت. لكن هذا الائتلاف والاتحاد كان ظاهرياً في العديد من المظاهر، لأن التمايز والاختلاف بين وحدات الحزب كان على مستوى لا يمكن إغفاله وتجاوزه. وفي مثل تلك الظروف، بدأ التنافس بين التيارات من أجل احتكار السلطة. وقد شهد هذا التنافس والصراع مراحل متعددة، امتدت أهم مرحلة فيه إلى عشرين عاماً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى تصفيات دموية وقاسية داخل الحزب.

فالصراع بين تيارات الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية "استئصالي" بالأساس، وكان ينتهي دائماً بتدمير التيارات وإنهائها. وتظهر الظروف المؤدية إلى استئصال تيار معين عندما تتحد عدة تيارات وتقرر الحرب مع ذلك التيار، ومن ثم تنفذ عدة أعمال ضده، مما يؤدي عادة إلى إلغائه نهائياً. والظروف الأخرى التي تساعد على إلغاء بعض التيارات هي انخفاض مستوى الضغوط الخارجية مما يسمح للتيارات الداخلية بالاتجاه إلى الصراع فيما بينها؛ لأن وجود ضغوط خارجية يؤدي إلى ائتلاف التيار المتسلط على الحكم أو تعاونه شيئاً ما مع التيارات الأخرى. وكان الزعيم الكوري الراحل كيم إيل سونغ بارعاً في التعامل مع قضايا التيارات والأجنحة، حيث كان يتبع نهجاً نفعياً و"دوجماتياً" مطلقاً في ذلك، وكان باستطاعته أن يوجد نوعاً من التوازن بين المجموعات المتنافسة في الظروف الحرجة. كما كان يسعى دوماً إلى تحقيق هدفين مختلفين:

الأول، جرّ تيارات الحزب ومجموعاته لبناء النظام الذي يطمح إليه هو. والثاني، الحد من دائرة أنشطة التيارات والمجموعات لكي لا تنافسه وتعرّض مركزه كزعيم أوحد للبلاد إلى الخطر. وقد استطاع كيم إيل سونغ في النهاية وباستخدام أساليب سياسية قاسية وعنيفة قمع التيارات الحزبية، وإحكام سلطته وقيادته الفردية[42].

الفصل الثالث
التيارات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
(1981 ـ 1997)

نبذة تاريخية

منذ أواسط التسعينيات ظهرت عدة تيارات في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية [43]، وتمكن دراسة كيفية تكوّنها ضمن ثماني مراحل حتى انتخاب محمد خاتمي بوصفه خامس رئيس للجمهورية في إيران عام 1997. وتجدر الإشارة إلى أن أسس هذه النظرية ظلت قائمة حتى انتخابات رئاسة الجمهورية التي جاءت بالرئيس محمد خاتمي ولا تتناول التطورات التي حصلت بعدها:

1. التجمع الأول، أو ظهور التيار الليبرالي

لعل أول التيارات التي ظهرت داخل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التيار المعروف بالليبرالي بقيادة حكومة المهندس مهدي بازرجان، وقد شكل هذا التيار أول حكومة (الحكومة المؤقتة) بعد الثورة والتي استمرت تسعة أشهر تقريباً [11 شباط/ فبراير 1979 ـ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979]. ثم اضطر التيار الليبرالي إلى استقالة حكومته والتراجع بعد جملة صراعات وصدامات سياسية مع القوى المتطرفة والثورية، وبعد يوم واحد من احتلال السفارة الأمريكية في طهران بتاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979. وركز نشاطه بعد ذلك داخل البرلمان وخارجه فكانت له مشاركة علنية حتى بدايات الثمانينيات[44]، وبعد النشاط المسلح الذي قامت به منظمة مجاهدي خلق (جماعة رجوي) والذي أدى إلى نوع من الحرب الأهلية، اتجه التيار الليبرالي إلى النشاط شبه الرسمي وكذلك غير الرسمي بسبب الظروف التي جاءت تبعاً لذلك. وفي بداية التسعينيات ومع انفتاح نسبي في الأجواء السياسية، ظهر التيار الليبرالي ثانية. ففي الانتخابات البرلمانية الخامسة والتي يرى بعض المحللين أنها كانت حرة نسبياً وهادئة،

استطاع التيار الليبرالي بقيادة حركة تحرير إيران إثبات وجوده وكذلك بعض الناشطين الآخرين، إلا أنهم أحجموا عن المشاركة في الانتخابات المذكورة بحجة عدم توافر ظروف وأجواء مناسبة للمشاركة. وبعد ذلك استمرت الحركة في نشاطها غير الرسمي.

2. التجمع الثاني، أو ظهور حزب الله

يعتبر حزب الله من أقدم الاتجاهات السياسية في نظام الحكم، فقد ظهر مباشرة وبالتحديد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ضد النظام الملكي. وكان أهم ما يميزه عن سائر الاتجاهات الدينية الثورية في قيادة الثورة آنذاك، هو اعتقاده بضرورة وجود "مؤسسات ثورية خارج جهاز الدولة" وذلك من أجل ضمان سلامة النظام الجديد إزاء النظام البهلوي المنهار (مثل الجهاز العسكري الفاعل والبيروقراطية). وكان الاتجاه المعروف بالليبرالي الذي تقوده حكومة المهندس بازرجان يعارض هذا الرأي ويطالب فقط بإصلاح الأجهزة الحكومية الموجودة.

3. التجمع الثالث، أو تثبيت حزب الله

التجمع الذي أدى إلى تثبيت الاتجاه المتطرف وتحديد أطره عقب الصدام الذي حدث ضد ائتلاف رئيس الجمهورية آنذاك أبو الحسن بني صدر ومنظمة مجاهدي خلق. وقد ظهر عنوان "حزب الله" للوهلة الأولى فيما يتعلق بالمجموعات الدينية الشعبية التي كانت تصطدم وتشتبك مع المجموعات المعارضة. أما التيارات الرسمية لحزب الله فكانت الأجنحة المتطرفة في حزب الجمهورية الإسلامية ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. وقد دخل تيار حزب الله حرباً طاحنة ضد تيار بني صدر-رجوي، إثر التحرك المسلح لمنظمة مجاهدي خلق والاعتقالات والعقوبات التي نالتهم، فكانت النهاية اندحار تيار بني صدر-رجوي. وبعد انفجار البناية المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية[45] اتخذ عنوان حزب الله طابعاً رسمياً، وازداد حضوره قوة في الحكومة التي كانت تطلق على نفسها حكومة حزب الله.

4. التجمع الرابع، أو ظهور التيارين المعتدل واليمين

حدث خلاف عام 1984 على مستوى القيادة العليا حول القضايا الاقتصادية ومن ثم حول القضايا الدولية. وفي هذا الاختلاف احتفظ تيار حزب الله (بقيادة حكومة مير حسين موسوي) بتفوقه السياسي واستطاع أن يعزل معارضيه. لكن في هذا الاختلاف نشأ تياران جديدان، فالمجموعة التي اختلفت مع حزب الله حول القضايا الاقتصادية شكلت تياراً عرف فيما بعد باليمين الذي عارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية جميعها بشكل واسع.

والمجموعة التي اختلفت مع حزب الله حول قضايا السياسة الدولية، شكلت تياراً عرف فيما بعد بالتيار الذي يعطي الأولوية للمصالح أو ما يعبر عنه بالمعتدل أو "البراجماتي". وقد اعترض التيار المعتدل على بعض السياسات المتطرفة على المستوى الدولي آنذاك واعتبرها تتعارض مع المصلحة الاستراتيجية في الحرب مع العراق. وقد أبعد التياران اليمين والمعتدل عن مركز السلطة التنفيذية، لكنهما انضما معاً للصراع السياسي.

5. التجمع الخامس، أو تثبيت الاتجاه المعتدل

انتهت الحرب مع العراق عام 1988 وتركت الاستراتيجية العسكرية ـ السياسية الإيرانية التي كان شعارها كربلاء هي الطريق المؤدية إلى القدس. وفي مثل تلك الظروف فقد التيار المعروف بحزب الله – الذي كان يعدّ المحرك الأساس للاستراتيجية المذكورة – السلطة. بالمقابل استلم الاتجاه المعتدل السلطة فجعل استراتيجته على أساس محورين، هما: إعادة بناء الاقتصاد، وإعطاء الأولوية للمصالح القومية في السياسة الخارجية. وكان هاشمي رفسنجاني أبرز شخصية في هذا الاتجاه، والذي وصل إلى رئاسة الجمهورية عام 1989، حيث كان مجلس الشورى (البرلمان) في ذلك الحين في دورته الثالثة وكانت الأغلبية فيه للمتطرفين من حزب الله، لكن هذا الاتجاه تنحى بعد الهزيمة التي مني بها في انتخابات الدورة الرابعة للبرلمان في نيسان/ إبريل 1992،

فأصبح الطريق مفتوحاً للاتجاهات الأكثر هدوءاً وتشكلت الحكومة من ائتلاف تياري اليمين والمعتدل اللذين اتحدا ضد تيار حزب الله وتركا خلافاتهم إلى وقت آخر.

6. التجمع السادس، أو تثبيت تيار اليمين

قويت شوكة التيار المعروف باليمين أساساً خلال الدورة الرابعة للبرلمان، فقد ظهر هذا التيار في انتخابات الدورة الرابعة بشعار "دعم القائد ورئيس الجمهورية" مقابل التيار المتطرف، ودخل بقوة إلى ساحة الصراع.

لكنه وبعد سنتين من ائتلافه مع التيار المعتدل، اتخذ طريقه الخاص به. وكان اليمين قلقاً - بالتحديد - من تبعات البرنامج الاقتصادي الذي قام بتنفيذه مع المعتدلين. واستطاع تيار اليمين أن يسيطر على الأغلبية تدريجياً في البرلمان خلال دورته الرابعة. وفي انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان عام 1996 استطاع مرة أخرى الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان.

7. التجمع السابع، أو ظهور تيار اليسار

ظهر التيار الذي يعرف باليسار بشكل واضح المعالم عام 1994. ويمكن اعتبار أن ظهور تيار اليسار أساساً كان نتيجة لإعادة النظر في اتجاه حزب الله. وإعادة النظر هذه انتهت إلى تغييرات أساسية، فكان اليسار بوصفه تياراً مستقلاً هو الحصيلة في ذلك. وقد تكتل تيار اليسار في البداية مقابل التيارين المعتدل واليمين. لكنه بالتدريج أصبح قريباً من المعتدلين، حيث ائتلف معهم في انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان عام 1996 وفي الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية عام 1997 ضد تيار اليمين (وكذلك ضد تيار حزب الله الذي كان مؤتلفاً بدوره في هذه الانتخابات مع اليمين).

8. التجمع الثامن، أو عودة التيار الليبرالي إلى المسرح

بدأ التنافس بين مرشحي الدورة الخامسة للبرلمان منذ نهاية صيف 1995، وفي ذلك الوقت شرع الليبراليون بالدخول إلى مسرح الأحداث السياسية بهدوء. وإثر الضغوط

الشديدة التي مارسها تيارا حزب الله واليمين على التيار الليبرالي، اضطر الأخير للإحجام عن المشاركة الفعالة في الانتخابات وأجبر على التراجع. لكن أفكار التيار الليبرالي كانت مؤثرة في القوى التنظيمية التابعة للنظام مما زاد من قدرة التيار على التأثير. وفي هذه الفترة هوجمت الأطراف جميعها التي كانت تطالب بالمحافظة على الحريات السياسية وتوسيع نطاقها على اعتبار أنها تيارات ليبرالية. وفي انتخابات الرئاسة السابعة عام 1997 أعلن التيار الليبرالي عن مشاركة فعالة فيها.

ومن أجل معرفة طبيعة تيار أو اتجاه سياسي معين، يمكن الرجوع إلى المعايير والمحددات التالية، والتي في ضوئها سنبحث في التيارات النشطة في الجمهورية الإسلامية بشكل مستقل مع مقارنتها بغيرها. وهذه المعايير والمحددات هي: الفكر السياسي، تاريخ تشكل التيار، المنشأ والقاعدة الاجتماعية والطبقية، القادة، الحالة التنظيمية، أساليب العمل والنشاط، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية.

تيار حزب الله

قلنا من قبل، إن تيار حزب الله من أقدم التيارات في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية[46]. ومن الناحية الفكرية فإن هذا الاتجاه متأثر بالراديكالية الطبقية، كما أن تفسيره للدين يخضع لتأثير هذا العامل. أما العناصر المميزة التي تؤثر في المضمون الفكري لهذا التيار فهي عبارة عن:

1. التفسير الطبقي للتاريخ الإسلامي، خاصة التاريخ الشيعي، في دعم الفقراء ومساندتهم، والوقوف بوجه الأرستقراطيين والنبلاء.

2. أجواء المثقفين الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد تأثير نضال القوى الشيوعية ضد الإمبريالية والطبقية.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تأثير العنصر الثاني محدود في بعده الفلسفي.

فحزب الله ينتقد ويهاجم الأسس المادية في الفكر الاشتراكي، لكنه يقبل بالمثل التي يطرحها ويمتدحها ويقبل بالمساواة التي ينادي بها، كما أنه يستفيد من الاستراتيجيات والخطط التي يطرحها. وربما لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الاتجاه وبكل صدق يتخذ الدين وسيلة لأهداف وتطلعات اجتماعية.

ولابد من الالتفات إلى أن حزب الله لا يتحرك من موقع تقليدي صرف، بل على العكس، فهو في العديد من المجالات الفكرية يدعو إلى إعادة النظر والتجديد، ولذلك كان معرض هجوم من قبل الاتجاهات التقليدية داخل النظام. وهنا تمكن مشاهدة تأثيرات أفكار الدكتور علي شريعتي، المنظر الإسلامي الثوري المعروف بوضوح، فهذا الاتجاه له عدة جوانب؛ منها الراديكالية في أسلوب العمل، والنضال الطبقي، والنضال ضد الاستبداد، وإعادة النظر في الفكر الديني، وهي جميعها جوانب تجعله قريباً من أفكار علي شريعتي[47].

وتيار حزب الله كما تعبر عن ذلك الصحف الناطقة باسمه الرسمية أو غير الرسمية يطالب باتخاذ موقف ما إزاء الفكر التقليدي، سواء على مستوى الخاصة أو على المستوى الاجتماعي العام[48].

أشرنا من قبل إلى تاريخ ظهور تيار حزب الله، وقلنا إنه تكوّن مقابل التيار الليبرالي، وكذلك مقابل ائتلاف بني صدر - رجوي. كما أنه سيطر على السلطة أثناء الحرب مع العراق وقرن مصيره بها، ومع الموافقة على قرار وقف إطلاق النار من قبل إيران بسبب دعم أغلب الدول العظمى للعراق ضدها، اضطر قرار تيار حزب الله إلى التراجع. لكنه نشط في أواسط التسعينيات في البداية ضد ائتلاف تياري اليمين والمعتدل عام 1994، ثم ضد ائتلاف التيارين المعتدل واليسار عام 1996.

وتمثل الطبقة دون المتوسطة في المدن القاعدة الرئيسية للتيار وهي في الوقت نفسه من يعبر عنه. ويحاول حزب الله التعبير عن الأهداف السياسية لهذه الفئات الاجتماعية. لكنه وبسبب تقلص قاعدته الاجتماعية، استند في تحقيق أهدافه إلى النمط المحترف الذي يسعى إلى إدخاله في مؤسسات الحكومة. وهذه الأنماط من صنف الذين دخلوا إلى جهاز

الحكومة مع ثورة عام 1979 واستلموا بعض مراكز القوة فيها، بعدها وعند تقسيم إمكانيات الدولة كانوا محل اهتمام خاص بسبب ولائهم السياسي. وللتيار مواقع مهمة في المؤسسات الثورية وعلى مستوى البيروقراطية السياسية.

وفي القضايا الداخلية، يعارض حزب الله بشدة إقامة حوار سياسي بين مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة مع "المثقفين" والاتجاهات الليبرالية(49).

ولقد بلغت شدة تعصبه في هذا المجال حداً جعله يقف في مواجهة حتى التيارات الموجودة داخل النظام فضلاً عن القوى التي تقف خارجه. ويرى حزب الله نفسه حاملاً للواء التقليد الثوري، لذلك يعارض أي سياسة مخالفة أو بعيدة عن النهج والأسلوب الذي اعتمد في بداية الثورة. لكنه وبسبب عجزه عن الحيلولة دون حدوث تغييرات تاريخية حتمية، فإن مواقفه إزاء هذه التغييرات لا تتعدى الجانب الشكلي. لذلك يقبل أحياناً تغيير المضمون مع المحافظة على الشكل. ومع حلول عام 1996 ظهرت تغييرات أساسية في تيار حزب الله، فمع تنظيم القوى الموالية لحزب الله في عدة فصائل، منها جمعية "الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية"، ظهر نوع من التعقل السياسي الحديث في هذا التيار.

وقد احتفظ حزب الله الذي ظهر للوجود إثر اصطفاف القوى الثورية مقابل التيار الليبرالي في بداية العهد الجمهوري بميزة المناهضة لليبرالية(50). فمن وجهة نظره لا تعني الحرية الاجتماعية سوى حرية الرأسماليين في استغلال الطبقات الكادحة، أو على الأقل تعني التحلل الأخلاقي في المجتمع. كما يطالب هذا التيار بحكومة قوية تستطيع الوقوف أمام مثل هذه الحريات وتطبق برامج واسعة خاصة في المجال الثقافي من أجل مكافحتها.

في السياسة الخارجية، يتخذ حزب الله مواقف مناهضة للاستعمار والإمبريالية. وكما هي الحال في السياسة الداخلية، يرى نفسه حاملاً للواء التقليد المتطرف، والثوري، والمثالي، والخارج على القانون، ففي السياسة الخارجية أيضاً يطالب

بأساليب عنيفة وثورية ومثالية. لذلك نراه يهاجم التيار المعتدل "البراجماتي"، الواقعي وأصحاب الفكر المنطقي، بل يعتبرهم أحياناً خونة بحق المثل الإنسانية والدينية[51]. ففي بداية الثورة، طرح هذا التيار مقولة تصدير الثورة إلى العالم كله، فكان شعاره "حرباً حرباً حتى النصر" في فترة الحرب المفروضة ضمن ذلك الإطار. ويدعو هذا التيار إلى النضال ضد إسرائيل والأنظمة العربية "الرجعية" ومواجهة النفوذ السياسي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب الضغوط القوية التي حصلت بعد الثورة، وقلة الإمكانيات خاصة المالية منها، أعاد حزب الله النظر في سياسته الخارجية وجعلها تتلاءم مع الواقع العالمي والإمكانيات الموجودة. لكن هذه السياسة وقتية ومرحلية لأن حزب الله لايزال تقليدياً وفياً وملتزماً بالخط الثوري[52].

في المجال الاقتصادي، ومع قبول حزب الله بالاقتصاد المختلط، أي ضرورة وجود قطاعين حكومي وخاص، فإنه يؤكد كثيراً على دور القطاع الحكومي[53]. بمعنى خضوع أكثر المجالات الاقتصادية لسيطرة الدولة، بحيث تكون هي المستثمر الأول. كما نراه معارضاً للاستثمارات الأجنبية وحسب التقليد اليساري فإن هذا النوع من الاستثمار يكون مصدراً للتبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية[54]. وبعد تطبيق برامج الخصخصة من قبل حكومة هاشمي رفسنجاني، قام حزب الله بمناورات عديدة في مواجهتها، لكنه قبل بأسسها. لذلك ليس من المستبعد أن يقوم ثانية بإعادة سيطرة الدولة على الاقتصاد وتنفيذ ذلك إذا ما أتيحت له الفرص السياسية والاقتصادية المواتية.

في أواسط التسعينيات انتظمت القوى الأساسية في حزب الله ضمن تنظيمات، منها: "جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية" و "أنصار حزب الله". كما أن صحف: **صبح**، و**كيهان**، و**الجمهورية الإسلامية** تعد المروّج غير الرسمي لأفكار هذا التيار[55]. أما أهم شخصيات هذا التيار وأبرزها فهم آية الله أحمد جنتي، أحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور والمتحدث الرسمي باسمه، وهو أيضاً واحد من أئمة الجمعة المؤقتين في العاصمة طهران، وكذلك حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، وزير المخابرات السابق وأمير الحجاج. وقد رشح السيد ريشهري نفسه في الدورة

السابعة لرئاسة الجمهورية عام 1997 لكنه لم يحرز سوى 2 ٪ من مجمل الأصوات[56]، مما يدلل على انخفاض نفوذ هذا التيار بين الشعب. وتتركز نشاطات هذا التيار في مدينتي طهران ومشهد.

التيار المعتدل (الوسط)

كما أشرنا خلال النبذة التاريخية لظهور التيارات فإن الاتجاه المعتدل والمعروف بالمصلحي برز مع أفول تدريجي للتيار الثوري المتطرف في نهاية الثمانينيات وبعد الحرب مع العراق ورحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني ووصول هاشمي رفسنجاني إلى سدّة الرئاسة. وعندما ندرس موقع هذا التيار في أواسط التسعينيات وقبل انتخاب محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، نلاحظ أن الدولة التي يدعو إليها هذا الاتجاه، نوع من الحكومة الشعبية التي تكون لها قاعدة في المجتمع وتدار عملياً بواسطة الخبراء التقنيين وعلماء الدين معاً. أي أن هذا الاتجاه لا يؤمن حقاً بمشروعية مطلقة للنخب السياسية في تسيير شؤون الحكم، ولا بحكم مطلق من قبل العامة، بل يؤمن بحالة وسطية بين الاثنين. أما القضية المهمة فهي إيمانه من حيث الأصول والعمل بتغيير شكل الحكم وتحوله، وقبول البحث في ذلك.

ويرى هذا التيار أن المجتمع الديني حليف الدولة ويرغب في أن تكون المؤسسة الدينية تحت سلطة الدولة. ولعل هذا التفسير لدور المؤسسة الدينية هو في الحقيقة التفسير التقليدي الذي بقي على مدى التاريخ القديم والمعاصر لإيران موضع تأييد المؤسسة الدينية والدولة معاً.

ويعكس هذا الموقف اطلاع هذا التيار أكثر من التيارات الأخرى على كيفية ظهور المؤسسة الدينية تاريخياً، يضاف إلى ذلك، تعامله العملي مع القضايا النظرية الدينية. فهو ينظر إليها من الزاوية العملية، ويهتم أكثر من كل شيء بتقييم التأثيرات والنتائج التي تتركها القضايا الدينية من الزاوية الحكومية وليس من الزاوية الدينية الصرفة.

ويعد هذا الاتجاه، أكثر اعتدالاً من غيره في سياسته، وهذا الاعتدال يشكل الميزة الأساسية له. فرغم إيمانه بوجود دولة قوية ومركزية، فإنه على مستوى التنظيم والتنفيذ يتعامل باعتدال وعلى أساس الخبرة مع المحافل ذات العلاقة. وفي المجال السياسي يؤكد المنهج والأسلوب العقلاني أكثر من غيره من الاتجاهات الأخرى[57]. وهذا التعديل في النهج السياسي الذي يشهده التيار ربما يكون حصيلة تأثير فكرة "التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي" على المنظومة الفكرية للتيار، والذي يكون بدوره حصيلة قرب هذا التيار من البيروقراطية الحكومية والتعاون مع الخبراء التقنيين. ويمكن القول إن أحد أسباب قوة هذا التيار تكمن في اختلاطه مع أقوى تيار فكري إيراني في القرن العشرين، أي التحديثيين.

ولهذا التيار مواقف واضحة في السياسة الداخلية. وإذا ما بحثنا في مكانته بالنسبة إلى الهياكل السياسية الموجودة في البلاد، نلاحظ قربه من المؤسسة البيروقراطية الحكومية، إذ إن القاعدة المهنية لهذا التيار توجد في الأجهزة الحكومية وبين رؤساء هذه الأجهزة بالتحديد. لهذا السبب نشاهد تركيبة بيروقراطية معينة في هذا التيار، هي في الحقيقة مثال لتشكيل تدريجي غير منتظم بين القوى الثورية التي دخلت مع ثورة عام 1979 إلى الجهاز الحكومي والمناصب العليا ودون العليا التي استلمتها، فأصبحت بالتدريج جزءاً من القوى الكلاسيكية العاملة في خدمة الدولة. وتجدر الإشارة إلى هذه النقطة، وهي أن سائر اتجاهات النظام كانت لها مشكلات في التعامل والتعاون مع القوى الحكومية في السنوات التي تلت انتصار الثورة مباشرة، من جملة ذلك كان تيار حزب الله ينظر إلى البيروقراطية باعتبارها نوعاً من التجليات الاجتماعية للفكر التجديدي غير المشروع وغير الديني، كما أن اليمين ينظر بنوع من الريبة الأيديولوجية أساساً إلى نفوذ الدولة في المجتمع، فيما يعتبر اليسار مؤسسة الدولة عاملاً ومنفذاً للسياسات المحافظة واليمينية. إلا أن التيار المعتدل وبسبب وجوده في التشكيلات الحكومية، أصبحت له علاقة وثيقة بالقوى البيروقراطية، بل أصبح جزءاً منها، فاكتسب واحدة من خصوصياته بسبب هذه العلاقة. ولأن الاتجاه المعتدل إداري وتكنوقراطي وبيروقراطي في الغالب، فقلما يؤكد الأساليب السياسية، ويعد هذا نقصاً

في هذا التيار، كما يعبر ذلك عن عدم نضجه بشكل كامل. وكانت هذه النقيصة سبب إخفاق "كوادر البناء" في انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان، لكنهم سعوا في انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة عام 1997 إلى الاهتمام بها.

في المجال الاقتصادي، يرى التيار المعتدل نفسه حاملاً للواء فكرة التنمية والتطور الاقتصادي، كما يرى أن الخطط الخمسية لإعمار الدولة هي الإطار الأساسي لتنفيذ ذلك[58]. وكانت الخطة الاقتصادية التي وضعها المعتدلون مبنية على ثلاثة محاور، هي:

1. تقليل دور الدولة في الاقتصاد.

2. دعم القطاع الخاص، سواء المعتمد على دعم الحكومة أو غير المعتمد عليه.

3. زيادة الضرائب[59].

ولهذا قاموا بتنفيذ سياسة "التعديل الاقتصادي" ومن ثم سياسة "الاستقرار الاقتصادي" واللتين كانتا في الحقيقة تلقياً خاصاً لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات. ومن أبرز جوانبها: تحديد سعر العملة الصعبة، ورفع الدعم الحكومي عن بعض المواد الأساسية بالتدريج، وتقليص الجهاز الحكومي، وزيادة الضرائب. وقد واجه التيار المعتدل، الذي كان يسيطر على المؤسسات الاقتصادية في حكومة رفسنجاني، مشكلات ومقاومة قلّلت من سرعة تطبيق برنامجه، رغم الدعم الذي لقيه من تيار اليمين الذي كان يسيطر على البرلمان، خاصة فيما يتعلق بتقليص الجهاز البيروقراطي الضخم. وعلى العكس، زادت مشكلات الحكومة وعجزت عن نقل ملكية الوحدات الصناعية إلى القطاع الخاص.

في مجال السياسة الخارجية، يؤكد المعتدلون أكثر من غيرهم على الواقعية. والتي تعني أن أسس العلاقات الدولية ليست مثالية بحتة ولا يمكن تنظيمها على أساس الأخلاق والمنطق. بل هي علاقات مبنية على أساس "القوة" كمعيار لمعرفة العلاقة بالدول الأخرى وتنظيمها. طبعاً لابد من تأكيد أن التيار المعتدل ليس واقعياً (بمعنى

تنظيم العلاقات على أساس القوة) تماماً على الدوام، فقد يُرى أحياناً مثالياً وأحياناً أخرى منطقياً في أساليبه. لكن ما يميزه عن سائر التيارات في مجال السياسة الخارجية، هو تأكيده على الواقعية في تنظيم الشؤون الدولية[60]. ولم تأت واقعية التيار المعتدل بسهولة، إذ هي حصيلة حرب امتدت ثماني سنوات مع العراق كانت الاستراتيجية فيها على أساس أن تحرير كربلاء يفتح الطريق نحو القدس. أما في الجانب الدولي، فقد كانت تلك الاستراتيجية تؤكد أنه "من لم يكن معنا [في الحرب مع العراق] فهو عدونا" وأن هذه الحرب هي "حرب الحق مع الباطل" والتي لابد من أن تنتهي بتدمير تام للباطل. لكن الحدود والحقائق التي فرضت على هذه الاستراتيجية اضطرت معها القيادة السياسية والعسكرية إلى الدقة أكثر في شكل تنظيم الشؤون الدولية، وأفهمتهم أن أساس العلاقات الدولية ليس المثالية المطلقة ولا المنطق البحت، بل أساسها القوة وتوازنها وتنظيمها قبل كل شيء. وقد أدت هذه الفكرة إلى ظهور حركة واقعية في السياسة الخارجية للبلاد وأكسبتها نفوذاً واسعاً على المستوى الدولي، في البداية مع دول العالم الثالث، ثم مع ألمانيا واليابان وإيطاليا، ومن بعدها سائر الدول الأوربية.

وكانت نتيجة ذلك تحسين العلاقات بالعديد من دول الجوار والمنطقة وكذلك بالدول الأوربية خاصة، بحيث خرجت إيران مع بداية التسعينيات من انزوائها وعزلتها تقريباً[61]، حتى أنها استطاعت مواجهة المقاطعة والحصار الاقتصادي والسياسي الأمريكي في أواسط التسعينيات من خلال الدعم الدولي الذي قدمته بالخصوص أوربا واليابان وروسيا.

ومن ناحية القاعدة الاجتماعية، فإن قاعدة التيار المعتدل موجودة بين الطبقات المرتبطة بالإدارة الحكومية، لأن الإدارة والبيروقراطية تشكلان المضمون الفكري والمنهجي لهذا التيار. ومن البديهي أن يكون للمجموعات والأفراد الذين لهم مصالح شخصية في إطار مؤسسات الدولة دور كبير في هذا الاتجاه.

أمثال هؤلاء الأشخاص غالباً ما تجدهم بين أصحاب المناصب الحكومية والعسكرية وأصحاب الامتيازات، وجميعهم يطالب بتنظيم النشاطات الرسمية وتثبيتها. لكن

تأكيد الاتجاه المعتدل على التنمية والتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي جعل نفوذه يتسع بين مختلف الفئات، خاصة الطبقة المتوسطة في المدن.

أما ضعف هذا التيار مقارنة بالتيارات الأخرى فيكمن في:

أولاً؛ عدم إقامة علاقات تنظيمية بالمستوى المطلوب داخلياً.

ثانياً؛ عدم التحرك بنشاط لتكوين تجمعات موالية خارج نطاق الحكومة، خاصة بين الطبقة المتوسطة.

تعتبر جماعة "كوادر البناء" أبرز مجموعة منسجمة في هذا التيار. وتعدّ صحيفتا **همشهري** و **إيران** الناطقتين غير الرسميتين باسم التيار. أما الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني فليست له علاقة تنظيمية بجماعة كوادر البناء، لكنه يعد الملهم والمرشد الروحي لهم.

تيار اليمين

توجد جذور تيار اليمين أكثر من أي شيء آخر في الفكر التقليدي الشيعي، الذي قبل الفصل بين المجالين السياسي والديني حتى ثورة عام 1979، ويعتقد أن الدولة - عملياً - غاصبة لحق الأئمة خاصة إمام العصر المهدي المنتظر. وإثر الثورة الإسلامية والقيادة الدينية الجديدة التي استلمت زمام الحكم، تغيرت مكانة هذا الجزء التقليدي من علماء الدين، لأنه توافرت له الفرصة المواتية لاستلام الحكم والسلطة السياسية، بالإضافة إلى أن قادة الحكومة الراديكاليين رغبوهم في القيام بذلك. فسيطر أعضاء التيار التقليدي من علماء الدين على مقاعد السياسة والتنظيمات والدولة بالتدريج وركزوا وجودهم في عدة أقسام من النظام الإسلامي، ومنها قضايا الإعلام والقضاء. وقد أدت هذه التطورات إلى تغيير فهمهم للحكومة. فالسلطة السياسية لم تعد حقاً مغتصباً وليست هناك حاجة إلى انتظار إمام العصر للسيطرة على السلطة. فلابد الآن من التعاون مع السلطة السياسية، بل الأخذ بزمامها.

وحسب رأي تيار اليمين فإن شرعية النظام الجديد تأتي قبل كل شيء على أساس حكم الفقهاء وعلماء الدين ورأيهم[62] . ويؤكد على سلطة علماء الدين على الجهاز الحكومي بشكل خاص، ويقوم بتفسير قانوني لمواد الدستور أكثر من التيارات الأخرى. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية يعتقد بتضييق الحريات السياسية في المجتمع المدني، ولا يهتم بانفتاح الأجواء السياسية وإقامة حوار سياسي بين القوى. ويقوم بتنظيم خطابه السياسي في إطار الضرورات الآنية والجارية، لهذا فهو يؤمن بسياسة خلف الكواليس، ولا يؤيد العلنية في السياسة إلا بالحد الذي تقتضيه الضرورة.

ويعتقد تيار اليمين بأن الديانة التقليدية كافية من الناحيتين الفكرية والسلوكية (بالنسبة إلى الفرد والمجتمع) لإعطاء الحكومة والنظام الشرعية اللازمة واستمرارها، ومقارنة بالتيارات الأخرى قلّما توجد ضرورة للإبداع والتغيير والإصلاح فيها. وتكمن جذوره في الثقافة التقليدية، ويعارض معالم التجديد والحضارة الغربية، رغم أن هذه المعارضة في بعض الأحيان شكلية وغير أساسية. فعلى سبيل المثال يؤكد في قضايا المرأة الصورة التقليدية لها ويعارض بشدة أي تغيير في ذلك[63] ، لكنه يبدي مرونة من حيث المضمون. إن تيار اليمين يعد بشكل عام محافظاً ويطالب بإبقاء العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصة في المجالات التي تكون مصلحته في بقائها. ويعتبر من الناحية الثقافية ذا اتجاه تقليدي معارض لمعالم التجديد الثقافي. وعن طريق المحافظة على الثقافة التقليدية يحافظ على أقوى أرضية له في القاعدة الاجتماعية، ويعتبر أن أي تغيير في ذلك له تبعات خطرة على نفوذه الاجتماعي وسلطته السياسية[64] .

لقد ربطت الجذور الثقافية تيار اليمين من الناحية الاقتصادية بسوق التجار التقليديين (البازار). فهو يؤكد دور القطاع الخاص، بشكله التقليدي في الغالب مثل التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي، أي أنه ينتسب إلى حلفائه التاريخيين في "البازار". ونعلم أن الحوزات الدينية والبازار كانا متحدين بشكل طبيعي منذ عشرات السنين مقابل الحكم البهلوي، إذ كان يدعم أحدهما الآخر ويحافظ على مصالحه مقابل قوة الدولة وسلطتها. وعلى أساس هذه الظروف التاريخية وهذا الاتحاد المصلحي، كان تيار اليمين

يعارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويدعو إلى خصخصة العديد من مجالات الاقتصاد، للدرجة التي يدعو فيها إلى تحديد القضايا الاقتصادية الحكومية بواسطة مصالح القطاع الخاص ومنافعه[65]. وقد دُعِّمت هذه السياسة الاقتصادية بعد الثورة بالتدريج، فاستطاع سوق التجار التقليديين "البازار" خاصة القسم الأكثر انسجاماً وثراءً فيه، مثل غرفة التجارة، التغلغل في الجهاز البيروقراطي والبرلمان والجهاز القضائي عن طريق تيار اليمين.

ومن أهم مواقف تيار اليمين الاقتصادية تمكن الإشارة إلى خلافهم مع حكومة رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي من حيث الدعم المشروط لسياسة التعديل التي قام بها الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. ولابد من الإشارة إلى أن تيار اليمين يحافظ على التقليد الإيراني في تقديم السلطة السياسية على السلطة الاقتصادية.

وفي مجال السياسة الخارجية، فإن ميول تيار اليمين لها جذور أيضاً في الثقافة المعادية للأجنبي، أما سبب خوفه من الأجنبي فهو القلق من التغيير الذي قد يحصل في الثقافة التقليدية والتي تعد الخندق الأساسي لهذا التيار. فهو يخاف من التغيير في الثقافة التقليدية مما يؤدي إلى زلزلة قاعدته الاجتماعية. كما أن صفته المحافظة تجعله يتحرك بحيطة فيما يتعلق بالعلاقة بالخارج، وإذا استطاع احتواء تأثير العلاقات الخارجية في الداخل فقد يدعو إلى علاقات أكثر طبيعية بالأجانب. ولا شك في أن قربه من سوق التجار التقليديين "البازار" - الناشط في التجارة الدولية - له تأثير في ذلك. ومن أسلوبه المعتدل في السياسة الدولية تمكن الإشارة إلى مساعيه في بداية التسعينيات إلى ترطيب الأجواء مع المملكة العربية السعودية وإعادة العلاقة بها، بل دعوة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية إلى زيارة إيران[66].

من الناحية التنظيمية، فإن لتيار اليمين امتداداته في أجزاء من الحوزات العلمية، مثل جماعة علماء الدين المناضلين "روحانيت" وبعض النقابات والاتحادات الإسلامية والمؤسسات مثل غرفة التجارة، كما أن تأثيره في المؤسسات الحكومية المرتبطة بالقضايا التجارية كبير. وتعد "الهيئات المؤتلفة الإسلامية" محور تنظيمات تيار اليمين.

كان تيار اليمين يشكل الأقلية في الدورة الثالثة للبرلمان، لكنه في الدورة الرابعة حاز أغلبية مُطمئنة من خلال سيطرته على ما يزيد عن 130 مقعداً. وقد تزلزلت مكانته بعض الشيء في الدورة الخامسة فتساوى مع التيار المعتدل في مئة مقعد لكل منهما. وتعتبر صحيفة **رسالت** الصحيفة الرسمية للتيار. ومن أبرز وجوه التيار وشخصياته حجة الإسلام ناطق نوري - رئيس المجلس "البرلمان" الحالي - وأسد الله بادامجيان ومرتضى نبوي ومحمد جواد لاريجاني وحبيب الله عسكر أولادي. أما أهم تنظيمات التيار فهما جماعة علماء الدين المناضلين "روحانيت" والهيئات المؤتلفة الإسلامية.

تيار اليسار

كان ظهور تيار اليسار آخر تحول مهم في مسيرة التيارات بداية التسعينيات، ويعتبر هذا التيار الأحدث بين التيارات الأخرى الموجودة على الساحة الإيرانية. ولعل أهم ما يميز تيار اليسار عن التيارات الأخرى هو تأكيده ضرورة تطبيق الدستور واحترامه فيما يتعلق بحفظ حقوق الشعب وتنمية الحريات السياسية[67]. ومن خلال تأكيده مضمون دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية يرى أن ضمان الحريات السياسية والقانونية يشكل الأرضية الأهم للتنمية الاجتماعية، كما أن الاهتمام بهذا الأمر له الأولوية على باقي القضايا السياسية والاجتماعية. وهذا الشكل من تفسير القضايا المطروحة يجعل من تيار اليسار تياراً دستورياً (أي أنه يشترط الحق في الحكم بمراعاة القانون) وتعددياً (يعني قبول التعارض في وجهات النظر السياسية في الحكومة والمجتمع) وتحررياً (بمستوى مراعاة الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون). وقد أصبحت مميزات الدستورية والتعددية والتحررية في إطار دستور الجمهورية الإسلامية خاصة بتيار اليسار. فهذا الجناح يعتقد أن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب المسلم ومشروعيتها تكمن في الالتزام بالأصول التي جاء بها الدستور. وعلى هذا الأساس أيضاً يطرح تفسيره للدستور، فهو يطالب بالنهج السياسي في إطار القانون، أي يطالب بإيجاد مجالات ومؤسسات تكون فيها العملية السياسية في البلاد رسمية. لذلك نراه ينتقد أساليب ومناهج العنف والمؤامرة وما يسمى بخلف الكواليس[68]. وقد جعلت مثل هذه المفاهيم تيار اليسار قريباً

سياسياً من الفكر الليبرالي، لكنه وكما سنشير لاحقاً فإن جذوره تكمن في اتجاه حزب الله الراديكالي والمتطرف، وقد أدى هذا الماضي وهذه التجربة إلى تمايزه عن التيار أو الاتجاه المعروف بالليبرالي.

على صعيد السياسة الداخلية، يعمل تيار اليسار في مواجهة ثلاث جبهات:

الأولى؛ يجد نفسه مواجهاً لتيار اليمين بسبب محافظة الأخير وسعيه لاحتكار السلطة والساحة. وقد تركز نشاط تيار اليسار في أواسط التسعينيات على دحر قوة تيار اليمين مستقبلاً في احتكار السلطة السياسية.

الثانية؛ يجد نفسه في مواجهة تيار حزب الله وينتقده بشدة لدعمه تيار اليمين. ويسعى بقوة إلى إضعاف الائتلاف غير الرسمي الموجود بين حزب الله وتيار اليمين.

الثالثة؛ يرى نفسه متمايزاً عن التيار المعتدل، ولكن بسبب قربه منه في تأكيد مراعاة الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور، يتجنب مهاجمته بشكل مباشر.

وجاءت مواقف تيار اليسار هذه بعد فترة من التذبذبات السياسية والتغييرات الفكرية التي شهدها. فإذا عدنا إلى أواخر الثمانينيات وحتى قبل الرئاسة الثانية لهاشمي رفسنجاني، سنشاهد تيار اليسار يتعرض بالنقد للحكومة في القضايا الاقتصادية، ويستمر في هجومه على تيار الوسط (المعتدل) بأشكال مختلفة وفي مناسبات متعددة. لكنه وعند تقديم حكومة رفسنجاني الثانية في صيف 1993 يقوم بمناورة سياسية، ويقترب من تيار الوسط لمواجهة الضغوط التي قام بها تيار اليمين لفرض نفسه على رفسنجاني، لكن خلافهم مع تيار الوسط كان أكبر من أن تحله هذه المناورة السياسية. في الوقت نفسه اصطدم تيار اليسار مع تيار حزب الله لفظياً، بسبب اتهام الأخير لليسار بالليبرالية السياسية في القضايا الداخلية.

وفي القضايا الاقتصادية، يؤكد تيار اليسار تنشيط دور الدولة في الاقتصاد وتسيير الأمور الاقتصادية عن طريق الأجهزة الحكومية[69]. لذلك قام بتنظيم نشاطاته في

مواجهة سياسة حكومة رفسنجاني الاقتصادية، خاصة فيما يختص بوضع سعر محدد للعملة الصعبة وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية. وفي هذا المجال، هناك نوع من التفاهم بين تيار حزب الله وتيار اليسار، لأن الاثنين يعتبران نفسيهما حملة لواء العدالة الاجتماعية ويبديان درجة عالية من التحسس بشأنها. لكن الأساس الاستراتيجي الذي وضعه تيار اليسار لنفسه في إصلاح السياسة الداخلية ألزمه بضرورة التقارب في الخطط مع التيار المعتدل والتعاون غير الرسمي مع شعار لزوم مراعاة الدستور، وجعل التعاون في مسألة العدالة الاجتماعية مع تيار حزب الله في المرتبة الثانية من أولوياته.

وفي القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، يدعو تيار اليسار إلى الراديكالية والتطرف وفي بعض الأحيان إلى الثورية في العمل، وهي سياسة تتعارض مع ما انتهجه إزاء القضايا الداخلية من الاعتدال والدعوة إلى الحوار السياسي. ويعتبر تيار اليسار النظام الدولي إمبريالياً واستعمارياً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية، هي العدو الرئيسي والأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويرى أن تحسين العلاقات بالدول الإمبريالية فاجعة لابد من الحيلولة دونها، حتى العلاقة بالدول التي تربطها بالغرب علاقات وثيقة يعدّ بالنسبة إلى تيار اليسار تراجعاً عن الموقف الثوري. على سبيل المثال عندما أشيع عام 1993 تحسين العلاقة بالمملكة العربية السعودية وسافر وزير الخارجية الإيراني إلى هناك، وصار الحديث عن زيارة محتملة للملك فهد بن عبدالعزيز إلى إيران، اتخذ تيار اليسار موقفاً متشدداً ضد ذلك، وأدرجت صحيفة **سلام** خبر مظاهرة قام بها عشرات الطلاب في جامعة طهران كحدث مهم على صفحتها الأولى مع صور وتقرير حول ذلك[70].

بالنسبة إلى التنظيمات، يعد مجمع العلماء المناضلين "روحانيون" الأساس الذي قام عليه تيار اليسار. فقد انشق هذا التجمع عام 1988 عن جماعة علماء الدين المناضلين "روحانيت"، وأعلن عن نفسه رسمياً عام 1989 لكن الضغوط السياسية حالت دون مشاركته في انتخابات البرلمان عام 1992 وأعلن بعدها عن حلّ نفسه. وعلى أساس بعض التقارير الصحفية، قام قائد الثورة آية الله الخامنئي عام 1993 بدعوة التيار إلى استئناف نشاطه. ويقال إن بعض المجموعات الإسلامية التي تنتسب إلى

منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية في إيران والتي كانت تعد من المجموعات المتطرفة والراديكالية في بداية الثورة كان لها دور في ظهور تيار اليسار الذي يدعو إلى التعددية. وتعد صحيفة **سلام** الناطق غير الرسمي باسم هذا التيار[71].

تتألف القاعدة الاجتماعية لتيار اليسار من الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة والفئات الدينية في المجال السياسي وبعض الكوادر الوسطية في البيروقراطية. وقد أدى فشله في انتخابات الدورة الرابعة للبرلمان إلى إعادة النظر في مواقفه، لكن هذا التغيير (من اليسار الكلاسيكي المتطرف إلى نوع من اليسار الدستوري) لا يعتبر نقلة في قاعدته الاجتماعية، فقد يكون هذا التغيير سبباً لفقدانه تلك القاعدة عملياً، لأن مواقفه الدستورية لم تكن تلق آذاناً مصغية بين قاعدته الاجتماعية السابقة.

الإمام الخميني والتيارات

أشار مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقائدها الراحل إلى موضوع التيارات في جوابه عن سؤال بهذا الخصوص، فقال: «إن كتب فقهاء الإسلام الأجلاء مليئة بالاختلاف في الرأي والفهم والطبائع في مختلف المجالات العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعبادية، حتى في المسائل التي يُدّعى الإجماع فيها نشاهد قولاً أو أقوالاً مخالفة، وحتى في المسائل التي أجمع عليها قد يُشاهد قول معارض للمشهور، هذا إذا ما تجاوزنا اختلاف الإخباريين والأصوليين[72]. ولأن الاختلاف كان فيما مضى في محيط العلم والبحث مكتوباً في المؤلفات العلمية باللغة العربية، فإن جماهير الناس كانت بالتأكيد بعيدة عنه، وحتى لو اطلعوا عليه فلم يكن بالنسبة إليهم جذاباً. على هذا هل يمكن أن نتصور أن هؤلاء الفقهاء عملوا - معاذ الله - خلافاً لدين الله؟ والحق أنهم اختلفوا فيما بينهم دائماً. واليوم نشاهد ونسمع ونقرأ مسرورين كلام الفقهاء والخبراء من خلال الإذاعة والتلفاز والصحف وذلك من "بركات" الثورة الإسلامية. وهذه المسألة واضحة لو كان هناك اختلاف بين الأفراد والتيارات الموجودة والمرتبطة بالثورة فإن هذا الاختلاف سياسي بحت، حتى لو اصطبغ بطلاء عقائدي، لأن الجميع يشتركون في المبادىء والأصول ولهذا فأنا أوافقهم وأدعمهم جميعاً. فهؤلاء جميعاً أوفياء للإسلام والقرآن وتتحرّق قلوبهم نصحاً للبلاد والشعب، ولكل

منهم رأي في علوّ الإسلام وخدمة المسلمين، يراه مؤدياً إلى النجاة. فالأغلبية من التيارين [اليمين والمتطرف آنذاك]* تريد أن تكون بلادهم مستقلة، الاثنان يريدان أن يكون للموظفين الشرفاء والعمال والفلاحين المتدينين والكسبة الصادقين في سوق التجار التقليديين "البازار" والشارع حياة نظيفة وسليمة، الاثنان لا يريدان أن تكون هناك سرقة أو أن يكون هناك رشوة في أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة، والاثنان يريدان تطور إيران اقتصادياً بحيث تسخّر الأسواق العالمية لصالحها، والاثنان يتمنيان أن تكون الأوضاع الثقافية والعلمية في العالم بحيث يتجه طلاب العلم والبحث من جميع أنحاء العالم نحو المراكز التربوية والعلمية والفنية الإيرانية، الاثنان يريدان أن يكون الإسلام هو القوة العظمى في العالم. إذن علام الاختلاف؟ الاختلاف في اعتقادهم بأن السبيل الذي ينتهجه كل منهما هو المؤدي إلى ذلك»[73].

التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة عام 1993

مقارنة بالانتخابات التي حصلت في الثمانينيات تمت انتخابات الدورة الرئاسية السادسة عام 1993 في أجواء عقلانية أكثر ومتزنة إلى حد ما. في هذه الانتخابات كانت المنافسة بين التيارات محدودة نسبياً، أما البرامج التي طرحوها فقد كانت يختلف بعضها عن بعض. وبعد الانتخابات قام تيار اليمين باستعراض سياسي لكي يحصل على حصة كبرى من مقاعد الحكومة، فصمت التيار المعتدل إزاءه، بينما رد تيار اليسار عليه بشدة. وقد كانت تركيبة حكومة رفسنجاني الأولى مقبولة من تياري اليمين واليسار، لكنها بعد التعديل الذي حدث فيها مالت نحو تيار اليمين. وفي هذا القسم من البحث سنقوم بدراسة هذه التطورات بتفصيل نسبي.

انتخابات الرئاسة الماضية

يمكن القول إن الانتخابات الرئاسية السادسة التي جرت في 24 أيار/ مايو 1993 كانت من الناحية السياسية أكثر نضجاً من الدورة التي سبقتها. وتمكن مقارنة هذا النضج بجميع الانتخابات الرئاسية الماضية. ففي الاقتراع الأول عام 1979 فاز

* العبارة داخل القوسين إضافة من المترجم.

أبوالحسن بني صدر ضمن جو شديد الثورية، وفي الانتخابات الثانية (عام 1981 وصل محمد علي رجائي إلى السلطة إثر أحداث كان منها عزل بني صدر وتنحيته وبداية التحرك المسلح للقوى المناوئة للنظام)، وفي الانتخابات الثالثة التي أجريت عام 1981 [إثر مقتل رئيس الجمهورية في حادث انفجار بناية رئاسة الوزراء] وكذلك الرابعة التي حصلت عام 1985 فاز آية الله خامنئي في جو متأثر بالحرب وتبعاتها. وفي الدورة الخامسة عام 1989 فاز هاشمي رفسنجاني بالرئاسة من خلال الشعار الذي رفعه في إعمار ما دمرته الحرب، وضمن أجواء من القلق بعد حرب دامت ثماني سنوات. في هذه الانتخابات جميعها تم تركيز قدرة النظام وقوته لمواجهة التشنج السياسي الشديد والحفاظ على الاستقرار وكسب آراء الشعب، وكل ذلك كان من أجل انتخاب مرشح واحد. فالحقيقة هي أن المرشحين الآخرين للرئاسة جميعهم يفتقدون لموقع المرشح الأصلي وقوته، وكان لترشيحهم في الغالب جانباً صورياً. لذلك كانت نسب أصوات الفائزين في الانتخابات الخمسة أكثر من 90٪ من مجموع الأصوات في كل دورة.

لكن انتخابات عام 1993 كانت في أجواء أكثر اعتدالاً وكانت مختلفة نسبياً؛ فمن ناحية انخفضت حمّى السنوات الأولى للثورة، وانتهت الحرب مع العراق، حتى أن إعمار ما دمرته الحرب فقد أولويته كشعار لعمل الحكومة. لذلك كان النظام يجد نفسه في أحوال وأوضاع مستقرة أكثر من ذي قبل، وأصبحت الأوضاع عادية للغاية فكل من الحكومة والشعب كانا يفكران في قضايا الحياة اليومية. أما الأجواء السياسية في البلاد فقد تغيرت، وكذلك التوازن بين التيارات، وقد تجلى هذا التغيير في اصطفافات مرشحي الانتخابات.

في انتخابات الرئاسة لعام 1993 كان هناك أربعة مرشحين يمثلون نسبياً التيارات التي يشملها النظام، إضافة إلى أن كل واحد منهم يعدّ في مجال نشاطه ذا وزن سياسي جدير بالاهتمام. فهاشمي رفسنجاني، القائد السياسي الذي لا ينازعه أحد السلطة [74] هو أبرز عنصر في تيار الاعتدال، وأحمد توكلي من ناشطي تيار اليمين، أما أحمد جاسبي [الدكتور أحمد جاسبي عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية ورئيس جامعة

"آزاد" الإسلامية التي يفوق عدد طلابها مجموع طلبة الجامعات الحكومية ولها فروع في جميع أنحاء البلاد]* فمن التيار المعتدل، ورجبعلي طاهري من التيار التقليدي اليميني (عضو سابق في جمعية الهيئات المؤتلفة الإسلامية)، لكنه لا يمكن مقارنة أي من المرشحين الثلاثة الأواخر برفسنجاني من حيث الشخصية السياسية والقدرة الإعلامية والنفوذ الاجتماعي. إلا أن الأربعة كانت لكل منهم استراتيجية اقتصادية وثقافية وسياسية محددة إلى حد ما لكنها مختلفة وعلى أساس ذلك بدأ تنافسهم لإحراز منصب الرئاسة.

ومع أن عدم توازن القوى كان يعني الفوز الساحق لهاشمي رفسنجاني، إلا أنه أحرز 62٪ من مجموع الأصوات فيما أحرز توكلي 24.3٪ منها، حتى في كردستان كان مجموع ما أحرزه توكلي أكثر من رفسنجاني بسبب المصلحة التي رآها الشعب هناك في الاقتراع لصالحه. والظاهر أن الاقتراع لصالح توكلي كان له معان عديدة، منها: إعلان عدم رضاهم عن برامج الحكومة واتجاهم نحو مواقف أكثر محافظة في أجواء اقتصادية مقلقة. لكن النقطة المهمة والتي تجدر الإشارة إليها، هي أن إحصائيات نسب أصوات المرشحين دليل على أن هذه الانتخابات فريدة من نوعها في تاريخ انتخابات رئاسة الجمهورية، ودليل أيضاً على البرامج المختلفة التي طرحها المرشحون للانتخاب، كما أن أصحاب الأصوات وجدوا الفرصة اللازمة للتدقيق في مرشحيهم.

أما تيارا اليسار وحزب الله فقد اتخذا مواقف انفعالية في انتخابات عام 1993، أي أنهما لم يستطيعا ترشيح أحد، كما أنهما لم يؤيدا أو يحرّما الانتخابات. وقد كان موقف تيار اليسار في هذه الانتخابات أضعف موقف له بعد خسارته انتخابات الدورة الرابعة للبرلمان في نيسان/ إبريل 1992. أما تيار اليمين فعلى العكس، كان موقفه في أقوى حالاته، وقام بتعبئة جميع إمكانياته من أجل مشاركة شعبية كبرى في الانتخابات، مواجهاً تيار اليسار في هذا الأمر. في حين أن أبواق الدعاية التابعة للخط المعتدل [واليمين] (من الإذاعة والتلفاز حتى صحيفتي **إطلاعات وهمشهري**) صبّت كل

* العبارة داخل القوسين إضافة من المترجم.

قواها في الدعاية إلى ضرورة المشاركة في الانتخابات بشكل عام ومواجهة كل نوع من اللامبالاة فيما يتعلق بالقضايا العامة. وحتى لا يتصور الشعب أن أجهزة الدعاية الرسمية تعمل لصالح رئيس الجمهورية [رفسنجاني آنذاك]، فقد أعطيت حرية أكثر لسائر المرشحين في الدعاية من أجهزة الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن وسائل دعاية للتيار المعتدل لم يصدر عنها أي ردّ فعل إزاء تيار اليسار. ولابد من التأكيد على هذه القضية وهي أن وصفنا السابق لأجواء الاقتراع لا يعني الاطمئنان إلى إجراء الانتخابات في أجواء عادلة وطبقاً للدستور. لكننا نعتقد أن انتخابات عام 1993 جرت في أجواء أفضل نسبياً مما سبقها.

هجوم تيار اليمين

ومع فوز هاشمي رفسنجاني في الانتخابات بدأ تيار اليمين هجومه مباشرة، ولم يكن تيار اليمين مسيطراً على البرلمان فقط، بل باعتباره حامل لواء المشاركة في انتخابات الرئاسة، أصبح يطالب بمقابل للجهود التي بذلها. وقد استهدف هجومه الحصول على مقاعد في الحكومة الجديدة التي يريد رفسنجاني تقديمها لمجلس الشورى (البرلمان). فبعد الانتخابات بيوم واحد فقط أعلن الشيخ ناطق نوري رئيس المجلس وأبرز شخصية في تيار اليمين خلال لقاء صحفي، أن التركيبة الحكومية الجديدة يجب أن تكون منسجمة مع ما يريده البرلمان. وقال: «بعض الوزراء الحاليين ليست لهم أرضية مناسبة في المجلس. . . آمل أن ينظم السيد هاشمي رفسنجاني حكومته بشكل لا يحتاج بعدها إلى ترميم أو إصلاح . . . أما إذا لزم الأمر فإن مجلس الشورى الإسلامي سيستخدم صلاحياته القانونية»[75].

بعد ذلك بيوم بعث 175 من أعضاء البرلمان (الذي يشكل تيار اليمين الأكثرية فيه) إلى رئيس الجمهورية رسالة يهنئونه فيها ويطلبون منه تشكيل حكومة «قوية وأكثر رسالية»، وكان لهاتين الكلمتين مفهوم واضح ودقيق في خطاب تيار اليمين وثقافته. فالقوة والرسالية تعني - حسب مفهوم تيار اليمين - القوى التي يقع على عاتقها تطبيق الإسلام بقوة في جميع الجوانب الاجتماعية، بحيث تأتي البرامج التقنية والعلمية والبيروقراطية في المرتبة الثانية، بعد إعطاء الأولوية للجانب الأيديولوجي.

وتأتي عبارة "قوية ورسالية" في مواجهة ما يؤكده التيار المعتدل من تشكيل حكومة مختصة وتكنوقراطية. وقد اعتمد برنامج اليمين حسب بيانات الصحافة التابعة له على مرحلتين: الأولى؛ تقليص عدد أجهزة الدولة من خلال نقل نشاطات بعضها إلى القطاع الخاص. والثانية؛ نشر الثقافة الإسلامية في جميع الأبعاد والجوانب الاجتماعية من خلال استخدام عناصر حزب الله في المناصب الحكومية العليا. وقد انعكست دعاية تيار اليمين والتي قادتها صحيفة **رسالت** على البرلمان أيضاً.

أما على مستوى الوضع البرلماني، فالأعضاء الموالون لتيار اليمين ركزوا في نقدهم لحكومة رفسنجاني عند مناقشة صلاحية أفرادها على تركيبة أعضائها. وكانت خلاصة رأيهم هو أن بعض الوزراء دخلوا الحكومة على أساس ارتباطاتهم السياسة ولم تكن لهم الكفاءة والجدارة اللازمة، لذلك عجزوا عند تنفيذهم للخطة الخمسية للتنمية. إضافة إلى أن بعض هؤلاء الوزراء كانوا غير ملتزمين من الناحية الإسلامية ـ الدينية بما يكفي وقد أحجموا في السابق عن التعاون مع قوى حزب الله في مجالات عملهم. ولضرورة الانسجام بين أعضاء الحكومة ومن أجل إدخال عناصر فتية إليها كان من الأفضل أن يتم تعديل الحكومة. وبما أن تيار اليسار خسر في انتخابات الدورة الرابعة فالشعب كان يطالب بإجراء تغيير وقيام حكومة في ضوء برنامج البرلمان الرابع. وضمن إحدى افتتاحياتها رأت صحيفة **رسالت** أن الحكومة المطلوبة هي التي:

أولاً؛ لا تعطي للغرب الضوء الأخضر. وثانياً؛ تستمر في برنامج التعديل الاقتصادي بوصفه ضرورة لابد منها. وثالثاً؛ تعارض مظاهر الإسراف وتقف بوجه الاستهلاك وتوافق على الرياضة الاقتصادية. ورابعاً؛ تشارك في «نوع من الحوار» بين الشعب والمسؤولين.

صمت التيار المعتدل

أما أجهزة الإعلام والدعاية التي يسيطر عليها المعتدلون أو التي تواليهم، فقد اختارت الصمت إزاء مطالب تيار اليمين، أو على الأقل لم تتخذ موقفاً واضحاً حول ذلك. ويمكن تفسير هذا الصمت على أساس أمرين:

الأول؛ أنه دليل على قوة التيار المعتدل (الوسط) الذي يسيطر على السلطة التنفيذية بحيث لا يجد من الضرورة الاستجابة لمعارضات التيارات الأضعف، فقد كان التيار المعتدل يتعامل معهم من منظور فوقي.

الثاني؛ هذا الموقف يعكس طبيعة الاتجاه البيروقراطي والإداري الذي وضع برنامجه على أساس اقتصادي بحت، وكان يتهرب من طرح برنامج سياسي محدد، إضافة إلى كونه يهتم كثيراً بسياسة خلف الكواليس والتحرك غير الرسمي.

دفاع تيار اليسار

ومن أجل مواجهة تيار اليمين لابد من الإشارة إلى أنشطة صحيفة **سلام** الناطقة باسم تيار اليسار رسمياً؛ فقد التفتت ومن خلفها تيار اليسار بسرعة إلى قوة الهجوم الذي يتعرض له التيار المعتدل من قبل تيار اليمين، فعزمت على الدفاع وقد نظمت عملياتها في الدفاع على جبهتين، هما: الدعاية العامة والتعبئة الفكرية لأعضاء البرلمان. ففي إحدى افتتاحياتها تقول **سلام**: «أعلن 80 - 100 عضو في البرلمان عن دعمهم غير المشروط لرئيس الجمهورية في مواجهة تيار اليمين. أما قضية ائتلاف باقي أعضاء البرلمان للضغط على الحكومة وتغييرها فغير واضحة أو معلومة»[76].

ولعل ما دعا تيار اليسار وصحيفة **سلام** إلى القيام بهذه المناورة هو قلقهما إزاء تبعات إضعاف موقف الرئيس هاشمي رفسنجاني مقابل اليمين. فتيار اليسار بقي المنتقد الأساسي لحكومة رفسنجاني وبرنامج التعديل الاقتصادي حتى الانتخابات الرئاسية، وأظهر الحدّ الأعلى من المقاومة إزاء مساعي الرئيس للمشاركة في الانتخابات، كما نراه يدخل ساحة الصراع الآن دفاعاً عن الحكومة التي يريدها رفسنجاني. وضمن انتقادها تيار اليمين المنافس، تقول صحيفة **سلام**: إن البرلمان كسب رأي الشعب من خلال الشعار الذي رفعه في "دعم رفسنجاني" لذلك كان عليه أن يلتزم بمطالبه، إضافة إلى أن فرض حكومة يمينية على رفسنجاني سيؤدي إلى انزواء باقي القوى السياسية أكثر وأكثر وفي النهاية سيؤدي إلى إقصائها.

هذه المناورة التي قام بها تيار اليسار، ربما تكون معقولة - على الأقل من منظورهم - ففي هذه الأوضاع التي ابتعد فيها تيار اليمين عن التيار المعتدل، توافرت الفرصة لتيار اليسار كي يضعف تيار اليمين أو يقلل من نفوذه عند تعيين الحكومة. والظاهر أن تيار اليسار كان راضياً بأدنى مستوى من المشاركة في تعيين الحكومة.

هذا الرأي نفسه نشاهده في البرلمان، فالأعضاء المؤيدون للرئيس هاشمي رفسنجاني أو الموالون لتيار اليسار ربما استخدموا المناورة نفسها في الدفاع عن رفسنجاني. على سبيل المثال تحدث السيد محسن نريمان في كلمته قبل البدء بعمل البرلمان اليومي بالشكل التالي: إذا حدد البرلمان أعضاء الحكومة كيف يمكنه في المستقبل استجوابهم وانتقاد ممارساتهم، وقال: «إذا تجاوزنا مسألة الاستشارة والتنسيق في اختيار الوزراء وهي مسألة من صلاحيات رئاسة الجمهورية فقط وذهبنا إلى أبعد من ذلك، بالشكل الذي يوجد هذه الشبهة وهو أن البرلمان هو الذي نصب أعضاء الحكومة واختارهم، وبعد ذلك أخطأ هؤلاء الوزراء، فهل يمكن استخدام التذكير والمساءلة والاستجواب ضدهم بالشكل الذي نشاهده اليوم من الحرية والانفتاح في ذلك»[77].

وقد أدى تغيير موقف تيار اليسار ودفاعه عن التيار المعتدل إلى اضطراب قادة تيار اليمين. يقول أحد ممثلي العاصمة طهران السيد مرتضى نبوي رئيس تحرير صحيفة **رسالت** اليمينية في حديثه قبل بدء العمل اليومي للبرلمان ومن خلال اقتطاع وقت أحد الأعضاء الآخرين: «التيارات التي كانت بالأمس تعارض الحكومة وتنتقدها، لا يضر أن تصبح اليوم "إناءً أحرّ من الحساء" وتدافع بقوة عن هاشمي رفسنجاني، لكن عليها مراعاة الإنصاف وألا تكون "مربية مشفقة أكثر من الأم"»[78].

ومن البديهي أن تكون هناك مفاوضات خلف الأبواب المغلقة بعيداً عن أعين العامة وخارج نطاق المخبرين؛ إذ عقد البرلمان عدة اجتماعات غير علنية، وطبيعي أن تكون مفاوضاته تدور حول كيفية اختيار أعضاء الحكومة. وقد نشرت الصحافة بعض الشائعات التي تداولتها المحافل السياسية للعاصمة. وحسب الأخبار التي تناقلتها بعض الصحف، فإن أعضاء البرلمان أخذوا بالدعاية للوزراء الموالين لتياراتهم واتجاهاتهم السياسية في أروقة البرلمان. وقد بلغ مستوى الجدل بين البرلمان وبين التيارات إلى الحد

الذي جعل أحمد الخميني [نجل الإمام الراحل ومسؤول مكتبه وأحد مؤيدي تيار اليسار]* يتحدث ضمن كلمة له عن "قوة " رئاسة الجمهورية وصلاحياتها في اختيار أعضاء الحكومة، و"مسؤولية" البرلمان في التصويت لها و"ضرورة" تجنب الصراعات السياسية[79]، وذلك لإيجاد نوع من الهدوء.

ويمكن تفسير هذه المواقف عملياً على أنها جاءت للدفاع عن موقف الرئيس هاشمي رفسنجاني والتذكير بالأكثرية التي يتمتع بها تيار اليمين في البرلمان.

تيار حزب الله

في هذه الأجواء دخلت صحيفة **كيهان** الساحة أيضاً باتخاذها موقفاً ثورياً مئة بالمئة حسبما يقال، وهو انعكاس لموقف قادة حزب الله. وبدأ كاتب افتتاحيتها بسلسلة مقالات بعنوان "الدافع الإلهي" فاعتبر أن المعيار والمقياس الأول في التحرك السياسي هو الجوهر الأيديولوجي، فهو الذي سيحدد تكليف كل من البرلمان واختيار الوزراء. وطالبت الصحيفة باختيار وزراء أصحاب "رسالة"، ملتزمين ومن منتسبي حزب الله ومؤيديه لكي يمكنهم الوقوف في وجه العناصر التكنوقراطية والعلمانية. ومقارنة بالتيارات الأخرى التي كان لكل منها موقفه المحدد. يقول كاتب افتتاحية **كيهان**، بوصفه أحد أبواق الدعاية لتيار حزب الله: «هل يستطيع ممثلو الشعب منح أصواتهم لوزير مسلم وملتزم تجول وتصول بعض العناصر التكنوقراطية في وزارته، ممن يشغلون مناصب حيوية، على سبيل المثال يكون المسؤول الذي تحت إمرته من الداعين والمروجين للفكر غير الديني والعلماني في المجتمع، مثل هذا الشخص لا يؤمن بالاستفادة من القوى الدينية وحزب الله (بالمعنى الحقيقي للكلمة) الكفء»[80].

تشكيل الحكومة

كانت الحكومة التي تعمل بإشراف ورئاسة هاشمي رفسنجاني والتي تضم ثلاثة وعشرين وزيراً، تركيبة من العناصر "البيروقراطية" و"السياسية"، إلا أن صفتها السياسية كانت ضعيفة. وحسب الظاهر فرفسنجاني يرى أن مكانته السياسية

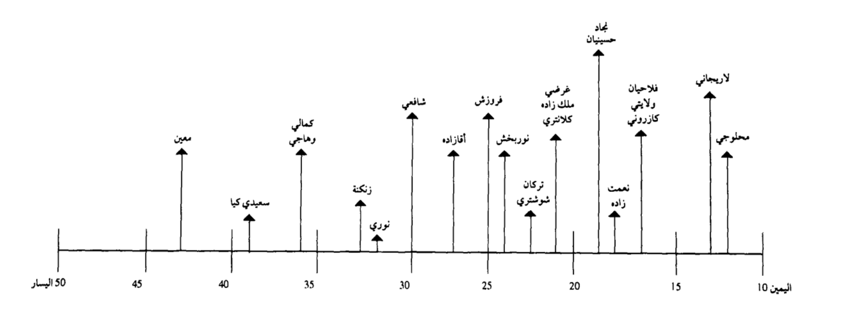
* العبارة داخل القوسين إضافة من المترجم.

تكفي، لذلك رجح أن تكون حكومته ذات صبغة عملية وتنفيذية أكثر. فمن الناحية السياسية كانت تركيبة الحكومة قد تشكلت منذ المواجهة مع سلطة المتطرفين والثوريين إبان حكومة مير حسين موسوي، أي في أواخر الثمانينيات وكانت حائزة على موافقة تياري اليمين والمعتدل.

ولقد طرحت صحيفة **سلام** في تحليل لها عن الحكومة وموقع كل وزير من قطبي اليمين واليسار الجدول التالي[81]. بحيث أعطت لليمين عدد (10) واليسار عدد (50) وذلك من أجل تحليل نهائي لاتجاهات الوزراء وانتماءاتهم؛ وانظر أيضاً الشكل الذي يليه.

الوزارة	الوزير	اليمين عدد 10 واليسار عدد 50
الصناعة والمعادن	محمد حسين محلوجي	12
الثقافة والإرشاد الإسلامي	د. علي لاريجاني	13
المخابرات والأمن	حجة الإسلام علي فلاحيان	17
الخارجية	د. علي أكبر ولايتي	17
الإسكان	سراج الدين كازروني	17
الصناعة	محمد رضا نعمت زاده	18
الصناعات الثقيلة	محمد هادي نجاد حسينيان	19
البريد والبرق والهاتف	محمد غرضي	21
الصحة	رضا ملك زاده	21
الزراعة	عيسى كلانتري	21
الدفاع	أكبر تركان	22
العدل	حجة الإسلام إسماعيل شوشتري	22
التربية والتعليم	د. محمد علي نجفي	24
المالية والشؤون الاقتصادية	محسن نوربخش	24
جهاد البناء	غلام رضا فروزش	25
النفط	غلام رضا آقازاده	27
التعاون	غلام رضا شافعي	30
الداخلية	حجة الإسلام عبد الله	
	نوري حسين آبادي	32
الطاقة	بيجن زنكنة	33
العمل والشؤون الاجتماعية	حسن كمالي	36
التجارة	عبد الحسين وهاجي	36
الطرق والمواصلات	محمد سعيدي كيا	39
الثقافة والتعليم العالي	مصطفى معين	43
المعدل		**24.5**

موقع وزراء حكومة هاشمي رفسنجاني الأولى (1989 ـ 1993) من قطبي الساحة السياسية اليمين واليسار



اقترح هاشمي رفسنجاني سبعة وزراء جدد، أراد أن يسترضي بهم - حسب الظاهر - تيار اليمين، وهم: التجارة: آل اسحاق، والدفاع: محمد فروزش، والصحة: علي رضا مرندي، والطرق والمواصلات: أكبر تركان (تغيير في الحقيبة)، والثقافة والتعليم العالي: هاشمي كلبايكاني، والداخلية: محمد علي بشارتي جهرمي، والإسكان: عباس أحمد آخوندي.

كان أهم هذه التغييرات في وزارة الداخلية، حيث كان الوزير السابق حجة الإسلام عبد الله نوري حسين آبادي غير معروف من الناحية السياسية ولهذا السبب كان لابد من أن تكون وزارة الداخلية بإشراف مباشر من قبل رئيس الجمهورية. أما الوزير الجديد، محمد علي بشارتي، فهو معروف سياسياً وأكثر استقلالية إضافة إلى أن اليمين يقبل به[82].

في النهاية عرض رفسنجاني حكومته على البرلمان بتاريخ 16 آب/ أغسطس 1993 فصوّت المجلس للحكومة خلال جلسة علنية، وقد حاز جميع أعضاء الحكومة على الأصوات اللازمة باستثناء واحد، هو محسن نوربخش وزير المالية والشؤون الاقتصادية والذي يعدّ من مهندسي سياسة التعديل الاقتصادي في حكومة رفسنجاني. غير أن نوربخش عين مباشرة معاوناً لرئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية، فقد كان للضربة التي وجهها البرلمان أبعاد سياسية خاصة. فعدم إعطاء الثقة لنوربخش يبين بوضوح مدى التعقيد السياسي الموجود في البلاد، إذ إن البرلمان - أي اليمينيين فيه - لم يختلف مع حكومة رفسنجاني في مسألة السياسة الاقتصادية، فاليمين يطالب بسياسة أشد في هذا المجال، لكن هناك الرأي العام الذي يتحسس من السياسة الاقتصادية القائمة والمشكلات التي أوجدتها، خاصة قضية التضخم والبطالة. فأعضاء البرلمان ومن خلال سحب الثقة من نوربخش أرادوا في الحقيقة المناورة إزاء هذه القضية وأن يوحوا للشعب بوجود حاجز بينهم وبين سياسة الدولة الاقتصادية، وفي الواقع أرادوا أن يبرئوا أنفسهم من المشكلات الموجودة. وربما لم يقصد أعضاء البرلمان إسقاط نور بخش بالدرجة الأولى، بل إعلان سخطهم على الوضع القائم، فكانت النتيجة أن نوربخش لم يحصل على الأصوات اللازمة وفقد حقيبته الوزارية.

باختصار، يمكن القول إن الانتخابات السادسة للرئاسة وانتخاب الحكومة الإيرانية كانا من أدق وأهم التطورات السياسية الداخلية عام 1993، حيث وجدت ظروف سياسية جديدة، ومعادلة سياسية جديدة بين تيارات النظام. وفي هذه المعادلة السياسية تفكك ائتلاف اليمين بالمعتدل فيما فقد تيار اليسار وحزب الله مواقعهم السابقة.

التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام 1997

تعتبر انتخابات الرئاسة السابعة التي فاز فيها حجة الإسلام محمد خاتمي من أندر الانتخابات في التاريخ الإيراني، فلأول مرّة يتغير المسار السياسي للحكومة والبلاد نتيجة لرأي الشعب سلمياً. تعلمون أن التطورات السياسية السلمية في إيران ضعيفة ونادرة تاريخياً، لأن التغيير السياسي في إيران كان على الدوام نتيجة لإرادة الحكام، والمؤامرات الأجنبية أو الثورات والانتفاضات الشعبية العنيفة والدموية. وقد كانت هناك مجموعة من التغيرات المهمة التي حدثت نتيجة لتنافس انتخابي واستفتاءات عامة، من جملتها ما حدث في انتخابات الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للمجلس الوطني (1949 و1953)؛ فقد شقّ ممثلو الجبهة الوطنية طريقهم إلى المجلس الوطني (البرلمان في عهد الشاه) بعد فترة من النضال الهادىء بواسطة الانتخابات، واستطاعوا تثبيت الفكرة الديمقراطية التي انتهت فيما بعد إلى تأميم النفط. وكذلك الاستفتاءات المهمة جداً التي حدثت بعد ثورة عام 1979، لأنها انتهت إلى تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري. ولكن حتى هذه التغييرات الاجتماعية طالتها يد العنف السياسي؛ فحركة تأميم النفط سقطت بواسطة انقلاب عام 1953 [83]، وتطورات عام 1979 كانت تبعات ثورة سالت فيها الكثير من الدماء من جهة وكانت مقدمة لحرب استمرت ثماني سنوات مع العراق من جهة أخرى. ولكن في انتخابات عام 1997 كانت الأرضية والنتيجة السياسية والاجتماعية هي الاقتراع السلمي. ففي هذه الانتخابات ولأول مرّة يحصل الشعب على إمكانية تقرير مصيره عن طريق الاقتراع السلمي، وقد استطاعوا "اكتشاف" المسيرة السلمية والخطوة خطوة فتعرفوا على سرّها وفكوا

رموزها. وتبقى هذه الخصائص فريدة في التاريخ الإيراني، فقد كانت الرسالة التي وجهتها هذه الانتخابات تنص على: السلم، والابتعاد عن العنف، والتسامح والتساهل السياسي. فهذه الانتخابات والتغييرات ستبقى ودون أدنى شك مدار بحث ودراسة واسعة على مدى سنوات.

ولا نريد هنا تسجيل الأحداث فقط، بل سنقوم بنوع من التحليل للقضايا، وما نقصده في هذا البحث هو بيان العلاقة بين انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 والتيارات داخل الحكومة من جهة وردود أفعال الشعب إزاء ذلك من جهة أخرى. أي أننا نتساءل عن أهمية الانتخابات من زاوية ظاهرة التيارات؛ فهل زادت من ظهور ونشاط التيارات ورغّبت فيها؟ وماذا كانت تبعاتها على التيارات، وما هي الجوانب التي دعمتها الانتخابات في ظاهرة التيارات؟

ظهور التنافس بين التيارات

صيغت انتخابات 23 أيار/ مايو (الثاني من خرداد) بشكل غير "فردي" ولم تستند إلى وجود شخص معين. ورغم أن التنافس بين التيارات كان موجوداً في الانتخابات التي سبقتها نوعاً ما، ونشطت التيارات في دعم مرشحيها خلال الانتخابات، لكن الظروف لم تكن بالمستوى الذي يجعل المرشحين يعلنون عن وجودهم السياسي على أساس وضع التيارات، أو أن التيارات كانت تقوم بالتأثير في مجرى التطورات. لكن الوضع في انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 اختلف تماماً، فقد تطورت التيارات وأصبحت أكثر قوة، وكان دورها في الانتخابات أبرز وأشد تأثيراً. فلم يكن الوضع كما في السابق، إذ يقوم المرشح بتحديد الظروف وحده. ففي هذه الانتخابات لا يمكن القول إن المرشح استسلم للتيار تماماً، ولا نستطيع القول إن شخصية المرشح لم تعد مؤثرة، ولا أن نقول لا فرق بين من يرشحون أنفسهم للفوز بالرئاسة.

لكن التنافس تجاوز الحالة الفردية والشخصية بين المرشحين، فقد ظهر التنافس الانتخابي إلى حد كبير على أساس الهوية السياسية، والموقع الاجتماعي، والقوة

التنظيمية، والإمكانيات المالية، والانسجام النظري للتيارات. في الانتخابات السابقة كان بالإمكان تقويم المرشح على أساس وجوده الفردي والسياسي، لكنه في انتخابات 23 أيار/ مايو لم يعد هذا الأمر ممكناً؛ فمن أجل تقويم أي مرشح لابد من الأخذ في الاعتبار موقع التيار الذي يدعمه.

يضاف إلى ذلك أنه في انتخابات عام 1993 كان الاختلاف في القضايا الاقتصادية والثقافية - نوعاً ما - يشكل الأساس بين التيارات، ولم تبرز على المستوى السياسي الداخلي عقيدة أو رأي واضح يؤدي إلى الاختلاف بينها. لكن الوضع في انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 اختلف تماماً، فلكل تيار مرشحه الذي جاء بأطروحة سياسية محددة. وكانت القضية بالنسبة إلى الرئيس محمد خاتمي والتيار المعتدل أكثر وضوحاً. ولعل أهم ما ميّز تيار خاتمي عن سائر التيارات هو الوضوح في أطروحتهم فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

قدمت التيارات أطروحتين متقابلتين؛ وكانت أطروحة تيار خاتمي والاتجاهات الموالية له هي ضرورة تغيير الأوضاع وإصلاحها، بينما كانت أطروحة منافسيه الدفاع عن الوضع القائم واستمرار التقليد الموجود في المجالين السياسي والاجتماعي، وقد تمت الدعاية لهاتين الأطروحتين بشكل واسع جداً من قبل التيارات. وكان إبداع التيارات هو الدخول إلى ساحة التنافس الانتخابي بأطروحة جديدة، يضطر معها التيار المقابل إلى إبراز ردّ فعل غير فردي. ففي انتخابات عام 1993 لم تطرح فكرة الإصلاح (بمعنى ضرورة التغيير الجذري في الوضع القائم) أساساً، ولم تكن موضع قبول القوى الرئيسية داخل النظام، حتى المجتمع لم يكن مهيأً لهضم مثل هذه الفكرة. لكن في انتخابات عام 1997 توافرت الظروف داخل النظام وفي المجتمع بشكل تمكنت فيه التيارات من تقديم أطروحات جديدة، في مواجهة الوضع القائم والسعي إلى تغييره.

باختصار، فقد بينت انتخابات عام 1997 حجم التطورات التي حدثت منذ عام 1993 حتى عام 1997 (أي الدورة الثانية من رئاسة هاشمي رفسنجاني) والتي أدّت إلى قوة التيارات. وباستطاعتنا القول إن التيارات في انتخابات عام 1993 كانت في مرحلة

جنينية، وفي انتخابات عام 1997 وضعت أقدامها على ساحة العمل والتحرك العام؛ ففي انتخابات عام 1993 كان لها وجود صغير ومحدود ومعيّن، بينما أصبحت في الدورة الرئاسية السابعة عام 1997 محوراً للأحداث في المجال السياسي.

العنصر التقدمي داخل النظام

أثبتت انتخابات 23 أيار/ مايو أن وجود التيارات أهم ميزة سياسية في هذه المرحلة من تاريخ إيران. إضافة إلى ذلك أثبتت أن القوى المؤثرة في مصير النظام هي أساساً قوى "داخلية"، وليس للقوى التي تتخندق خارج النظام سوى تأثير قليل جداً قد يصل إلى درجة الصفر. وفي هذه الظروف لم يكن التغيير نتيجة لصراع بين قوى النظام الداخلية والقوى الخارجة عنه، بل إن المنافسة بين تيارات النظام هي التي قادت إلى التغيير، وكلما ابتعدنا عن مركز النظام شاهدنا انخفاض مستوى التأثير لدى القوى السياسية. فانتخابات 23 أيار/ مايو تجد معناها الحقيقي على أساس برنامج القوى الداخلية للنظام وعملها، أما القوى المحيطة بالنظام، مثل: حركة تحرير إيران، وحركة المسلمين المناضلين، وحزب الشعب، واليسار العلماني واليسار الجماهيري وغيرها (الموجودة بشكل غير رسمي وغير تنظيمي إلى حد ما في المجتمع) فإن دورها في الوصول إلى أهداف الانتخابات كان ضئيلاً جداً.

بطبيعة الحال، لا نستطيع القول إن هذه القوى لم يكن لها أي دور في الانتخابات، فبعضها ومن خلال المواقف التي اتخذتها قبل أشهر من الانتخابات، ساهمت في إيجاد أجواء فاعلة، لكن دورها لم يكن حياتياً ومصيرياً أبداً. وربما تكون حركة تحرير إيران أهم تلك القوى دوراً في هذه القضية، إذ قامت بترشيح عدة أشخاص قبل شهرين من الانتخابات، ولكن لم يحصل أي منهم على موافقة مجلس صيانة الدستور ولم يستطيعوا المشاركة في الانتخابات. وإذا نظرنا إلى أبعد من القوى المحيطة بالنظام، أي إلى القوى التي تنشط في الإطاحة به، مثل مجاهدي خلق (جماعة رجوي) والقوى الملكية واليسار خارج البلاد، يتضح تماماً أن هذه القوى لم يكن لها أي دور في انتخابات 23 أيار/ مايو 1997، بل يمكن القول إنها اتخذت مواقف عكسية إزاءها. فقد

دعت هذه القوى الشعب بقوة إلى عدم المشاركة، ولكن الناس لم تصغ لدعواهم، بل على العكس اشتركت الجماهير في الانتخابات بكل ثقلها.

الأمر نفسه يصدق بالنسبة إلى القوى الأجنبية، ومن جملتها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت موقفاً مضاداً لإيران، فبالرغم من سطوتها الإعلامية والدعائية لم تستطع التأثير بأدنى مستوى في الرأي العام الإيراني. ويبرز بُعد القوى الأجنبية بما حدث في 23 أيار/ مايو، خاصة في هذه القضية: وهي أن رأي أغلب الخبراء الأجانب (الأمريكان والإنجليز على وجه الخصوص منهم) كان يقول بفوز ناطق نوري في الانتخابات وذلك حسبما جاء في محافلهم الدبلوماسية والصحافية والجامعية. وقد وضعوا برامجهم وخططهم على هذا الأساس، لكنهم في النهاية تعرضوا لهزة عنيفة مع إعلان نتائج الانتخابات.

خلاصة القول، لقد كان تحرك الفكر والسياسة من "داخل النظام" نفسه. فالتيارات التي تشكل جسم النظام هي التي حملت لواء التغيير، أما القوى المحيطة بالنظام والتي تشكل ما يسمى بـ "المعارضين الأوفياء" فلم تستطع التأثير في هذا التحول التاريخي بشيء يذكر.

ائتلاف التيارات

كان التنافس في انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 "ائتلافياً"، فاصطف تيارا اليسار والمعتدل في مقابل اتحاد تياري اليمين والمتطرف. ولم تكن هذه الائتلافات رسمية، أي حصيلة مفاوضات وبرامج محددة بين قادة التيارات، وإنما ظهرت بشكل طبيعي ودون تخطيط مسبق. بعبارة أخرى تقاربت القوى السياسية المتناثرة التي تشكل خطوط التيارات وتعاونت بشكل عفوي بوصفها نوعاً من ردود الأفعال. وكان مستوى الانسجام في القوى الموالية لخاتمي أكبر، لأنها دخلت الساحة بأطروحة أكثر وضوحاً من غيرها. فاستلمت زمام المبادرة كتيار معارض للوضع القائم، وطرحت إمكانية التغيير السلمي.

بينما كان الائتلاف بين تياري اليمين والمتطرف (حزب الله) قابلاً للتصدع والتفكك، لأن الوحدة العملية بينهما كانت بهدف الاصطفاف في مواجهة التيارين الموالين لخاتمي أكثر من أي شيء. إضافة إلى أنهم لم يتصوروا جريان المعادلة السياسية في البلاد في هذه المرحلة من لعبة القوى بهذا الشكل من التغيير الواسع وسيادة قواعد جديدة للعبة. فربما لو كانت القوى المنافسة لخاتمي تعلم حجم التبعات التي يأتي بها فوز خاتمي في الانتخابات والتغييرات المهمة التي حدثت فيما بعد، لتعاونت وسعت بجدية أكثر بعضها مع بعض.

كان انسجام الائتلافات الذي حدث في هذه الفترة أشبه بالائتلافات التي حدثت خلال عقد الثمانينيات، وكانت إحدى القوى الموالية لخاتمي ذلك التيار المعتدل أو الوسط، وبالتحديد جماعة كوادر البناء (التي لم تكن قد اتخذت طابعها الرسمي والواسع بعد). ففي بداية التنافس الرئاسي، فقد هذا التيار زمام المبادرة السياسية بسبب عدم وجود انسجام فكري داخل تشكيلاته، فكان أبرز عوامل ضعفه وأشدها عجزه عن ترشيح أحد للرئاسة. وأدى هذا الضعف إلى أن يستلم تيار اليسار زمام المبادرة، فقام برفض مير حسين موسوي مرشحاً للرئاسة ومن ثم رشح محمد خاتمي لذلك. بعدها أصبح اليسار هو صاحب المبادرة والمنسق لعلاقات الائتلاف الذي يوالي خاتمي. وقد بلغ حجم نفوذ اليسار وبالتحديد منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، مستوى من القوة جعل أحد قادته وهو بهزاد نبوي يجيب عندما سئل: هل يرغب في استلام حقيبة وزارية في حكومة خاتمي عند فوزه أم لا؟ بقوله: إن تسيير الشؤون التنظيمية من خارج الحكومة أهم بالنسبة إلى الرئيس خاتمي من إحراز حقيبة وزارية.

القاعدة

القضية المهمة الأخرى التي ظهرت في الانتخابات هي التغيير في المكانة الاجتماعية للتيارات، أي اختلاف العلاقة بين التيارات وقاعدتها الاجتماعية قبل الانتخابات وبعدها. فحتى الفترة التي سبقت الانتخابات كان المتصور هو أن قاعدة التيار المعتدل تكمن في الطبقة المتوسطة، وتيار اليمين في الطبقة التقليدية، وحزب الله في الطبقة

الفقيرة محدودة الدخل، وتيار اليسار في المثقفين. لكن هذه الصورة الموجودة عن التركيبة الطبقية وعلاقة هذه الطبقات بالتيارات اضطربت خلال الانتخابات كما يلي:

أولاً: فقد تيار حزب الله قاعدته الاجتماعية عملياً ولم يستطع تعبئة الطبقات المحدودة الدخل التي كانت تشكل المحرك لفكر حزب الله الراديكالي. فالأصوات القليلة التي حصل عليها مرشح التيار المتشدد (2٪ تقريباً) بعثت على الحيرة، ووجهت بذلك ضربة قاصمة إلى موقع تيار حزب الله ومكانته، وأثبتت أن هذا التيار لم يعد له وزن يذكر في ساحة الرأي العام.

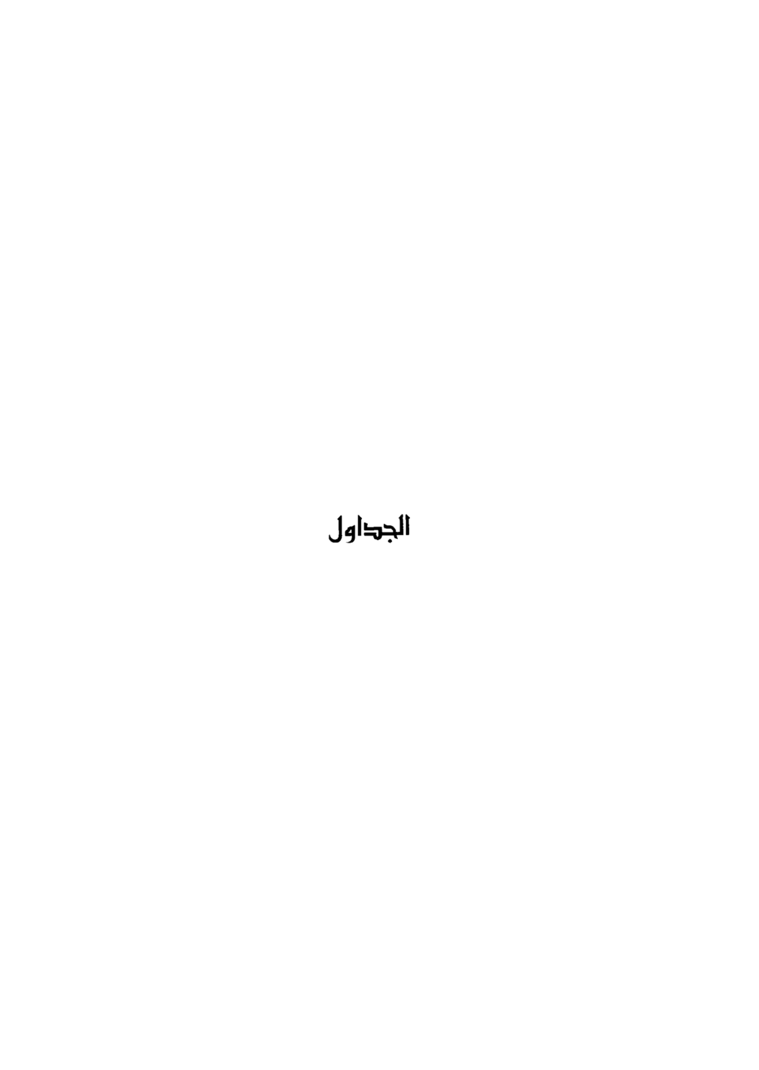
ثانياً: اجتاز تيار اليسار خلال فترة الانتخابات مرحلته الجنينية ووصل حدّ البلوغ الاجتماعي. أي أنه تجاوز المرحلة التي كان فيها مجرد تيار سياسي محدود بالمثقفين وتحول إلى تيار سياسي اجتماعي يستطيع الاستناد إلى رأي شعبي واسع. وكان الخطر الذي يواجه تيار اليسار في مرحلته الجنينية هو ألا يستطيع الخروج من حدود أفكار المثقفين والتحول إلى ظاهرة اجتماعية، وقد هيأت انتخابات رئاسة الجمهورية إمكانية هذا التغيير والتحول.

ثالثاً: جاءت الانتخابات بخسارة فادحة لتيار اليمين، لكن في الوقت نفسه بينت أن اليمين وخلافاً للتيار المتطرف لايزال يحتفظ بقاعدة اجتماعية قوية وأنه يمكنه تعبئة ثلث الأصوات. وكلا جانبي المسألة مهمان ويستدعيان الالتفات إليهما. لكنه ومثلما رأينا فيما بعد فقد أهمل المنافسون وتيار اليمين نفسه هذين الجانبين المهمين.

رابعاً: استطاع التيار المعتدل أن يحصل على زخم جديد ويبقى على قيد الحياة من خلال اقترابه من تيار اليسار، ففي فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني دخل التيار المعتدل في معاملة مصلحية مع تيار اليمين. وعلى الرغم من المسافة التي تفصل بين التيارين لكنهما تعاونا في مجالات متعددة، فكان الإطار العام هو أن تكون المناصب الاقتصادية بيد التيار المعتدل والمناصب السياسية، مثل وزارة الداخلية، والخارجية، والإرشاد بيد تيار اليمين. وكان رفسنجاني يتولى الإشراف على القضايا جميعها، وقد انتهى ذلك الوضع

إلى إضعاف التيار المعتدل نوعاً ما. لكن المعادلة اضطربت في انتخابات عام 1997. حيث اقترب التيار المعتدل من تيار اليسار، واستطاع في ضوء الظروف المستجدة كسب رأي الشعب.

ونتيجة لكل ما تقدم، يمكن القول إن انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 (الثاني من خرداد) ثبّتت وجود التيارات داخل النظام الحاكم. فإذا كان وجود التيارات مقبولاً حتى ذلك الحين بشكل غير رسمي، فقد أصبح وجودها بعد ذلك رسمياً وأكثر قبولاً. وقد حدث هذا التغيير نتيجة لشدة الاختلاف في الرأي بين التيارات حول مسألة الانتخابات من جهة، وضخامة حجم أنشطة التيارات على مدى الانتخابات من جهة أخرى. بعبارة أخرى، أدى التنافس الانتخابي إلى الترغيب في وجود التيارات ودعمه. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى التنافس الشديد بين التيارات إلى وضوحها وشفافيتها في أعين الرأي العام وكذلك الموالين لها. فاتخاذ المرشحين مواقف محددة إزاء مختلف القضايا (من التضخم والغلاء حتى السياسة الخارجية والأيديولوجيا الدينية) أوجد نوعاً من الانسجام الفكري داخل التيارات، والذي لم يكن موجوداً من قبل، أو أنه كان باهتاً وغير منظم أو واسع. وهذه الشفافية في الأفكار والمواقف السياسية كانت نتيجة أخرى سريعة للتنافس بين التيارات خلال الانتخابات.



الجداول

جدول بياني بالتيارات*

التيار	الأسماء غير الرسمية	التنظيمات	الصحف الرسمية وغير الرسمية	أبرز الشخصيات	السياسة الداخلية	السياسة الخارجية	البرنامج الاقتصادي	القاعدة الاجتماعية	المقاعد في البرلمانين الخامس والسادس (تقريباً)
المعتدل	المصلحي (البراجماتي)، اليمين الحديث	كوادر البناء	إطلاعات، همشهري، إيران	غلام حسين كرباسجي، عبدالله نوري، حسن روحاني، عطاءالله مهاجراني	إصلاحيون	معتدلون	حرية اقتصادية مع تأكيد على دور الدولة	الطبقة المتوسطة والبيروقراطية	100 مقعد 30 مقعداً
اليمين	المحافظ، اليمين التقليدي	علماء الدين المناضلين (روحانيت)، الهيئات المؤتلفة، التشكيلات المنسجمة	رسالت، شما، انتخاب	ناطق نوري، محمد جواد لاريجاني، مرتضى نبوي، عسكر أولادي، بادامجيان	محافظون، تقليديون	محافظون	حرية اقتصادية مع تأكيد على دور القطاع الخاص	الطبقة المتوسطة التقليدية والبازار	150 مقعداً 130 مقعداً
اليسار	اليسار التقليدي	مجاهدو الثورة الإسلامية، علماء الدين المناضلون (روحانيون)	سلام (أقفلت)، عصرما، جامعة (أقفلت)، نشاط (أقفلت)، صبح أمروز	خوئينيها، عباس عبدي، كروبي، بهزاد نبوي، مير حسين موسوي	إصلاحيون	متطرفون	التأكيد على دور الدولة	الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة	15 مقعداً 15 مقعداً
حزب الله	المتطرف، الثوري، اليسار الجديد	أنصار حزب الله، جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية	صبح، كيهان، الجمهورية الإسلامية	آية‌الله جنتي، محمد محمدي ريشهري	محافظون	متطرفون وثوريون	التأكيد على دور الدولة	دون المتوسطة ودونها	15 مقعداً 15 مقعداً
الوطني	الليبرالي، الوطني، الوطنيون	حركة تحرير إيران	مجلة إيران فردا (إيران الغد)	إبراهيم يزدي، عزت الله سحابي	إصلاح الدستور	إصلاحيون		الطبقة المتوسطة والبيروقراطية والقطاع الخاص	

* انظر: وزارة الداخلية، **شناسنامه أحزاب وتشكلهاي سياسي در جمهوري إسلامي إيران** (طهران: مؤسسه انتشاراتي كميل، 1998). (توثيق المترجم)

جدول بنتائج انتخابات الرئاسة السابعة التي جرت في 23 أيار/ مايو 1997 والتي فاز بها الرئيس محمد خاتمي*

	المحافظة	مجموع الأصوات	خاتمي	النسبة المئوية	ناطق نوري	النسبة المئوية	ريشهري	النسبة المئوية	زواره أي	النسبة المئوية
1	أصفهان	1,928,419	1,350,291	70.02	485,026	25.15	29484	1.52	42855	2.22
2	أذربيجان الغربية	1,070,193	807,217	75.43	208,713	19.50	19652	1.84	32833	3.07
3	إيلام	236,866	190,552	80.45	34332	14.50	7420	3.13	3400	1.44
4	أردبيل	206,000	153,520	74.52	32320	15.69	6060	2.94	8080	3.92
5	خراسان	2,936,367	1,737,041	59.16	1,033,486	35.16	56360	1.19	93373	3.18
6	زنجان	220,984	156,902	71	45988	20.81	9841	4.45	7179	3.25
7	فارس	1,821,974	1,472,300	80.81	300,995	16.52	27679	1.52	21000	1.15
8	قم	419,654	249,363	59.42	139,567	33.26	15033	3.58	15691	3.74
9	كرمان	986,000	621,157	63	344,919	34.98	7875	0.8	11207	1.14
10	جيلان	1,037,838	779,859	75.14	196,309	18.92	18914	1.82	32579	3.14
11	المركزية	607,256	410,276	67.56	136,809	22.52	32446	5.34	21881	3.6
12	همدان	768,007	545,462	71.02	153,723	20.02	39839	5.19	25647	3.34
13	كرمانشاه	798,778	644,657	80.71	103,357	12.94	17147	2.15	28377	3.55
14	قزوين	348,194	259,710	74.59	66148	19	9910	2.85	12426	3.57
15	مدينة طهران	3,415,627	2,636,030	77.18	506,205	14.82	150,847	4.42	82316	2.41

* صحيفة همشهري، إيران (25/ 5/ 1997) . (المترجم)

الهوامش

1. نظرية الاستبداد الشرقي (Despotism Oriental).

2. الحركة الدستورية أو ما يعرف بـ"المشروطية أو المشروطة": هي حركة المطالبة بتقييد سلطة الملك المطلقة وإيجاد مؤسسات دستورية تضمن للشعب الحرية والعدل. وقد بدأت المطالبة بذلك في نهاية القرن التاسع عشر خلال فترة حكم الملك ناصر الدين القاجاري، الذي قتل ولم يصدر قراراً بذلك، وبعد ضغوط كبيرة على الملك مظفر الدين الذي تلاه، أصدر في عام 1906 قراراً بتدوين الدستور وتأسيس مجلس الشورى الوطني، لكن الحياة الدستورية لم تدم أكثر من سنتين، إذ قام الملك محمد علي بن مظفر الدين بقصف المجلس بالمدفعية وتعطيله واعتقال أغلب أعضائه. لكن الدستوريين دخلوا عام 1909 بقواتهم إلى طهران بدعم من السفارة البريطانية، ليسقطوا محمد علي المدعوم من روسيا عن عرشه لصالح ابنه السلطان أحمد الذي كان عمره سبع سنوات، ويعيدوا الحياة الدستورية من جديد. (المترجم)

3. تكررت هذه الحالة بشكل واضح ومباشر بعد مراسيم يوم الطلبة الجامعيين في السابع من كانون الأول/ ديسمبر 1998 في جامعة شريف الصناعية، فقام بعض أركان تيار اليمين بالهجوم الصريح والنقد المباشر لرئيس الجمهورية.

4. يقصدون المجتمع الذي بني على أساس قبول فكرة الولاية الإلهية؛ أي ولاية الفقيه باعتبارها امتداداً لخط الولاية الربانية التي كانت في الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومن ثمّ الأئمة [المقصود هنا الأئمة الاثنا عشرية]. (المترجم).

5. الدعم الحكومي (Subsidy).

6. نقلاً عن السيد آغائي، معاون وزير النفط، صحيفة **الجمهورية الإسلامية**، (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998).

7. نقلاً عن المهندس بيجن زنكنة، وزير النفط، صحيفة **زَن** (المرأة)، (2 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

8. مجموع الدعم المخصص من قبل الدولة في ميزانية عام 1999، بلغ 7000 مليار ريال (دون حساب دعم موارد الطاقة مثل الكهرباء والوقود والغاز) وهو ما يعادل ربع الميزانية المخصصة للعمران في كل البلاد.

9. لاشك في أن الثورة الإسلامية الإيرانية كغيرها من الثورات جاءت بمفاهيم وشعارات جديدة لم تكن مألوفة لدى الشارع الإيراني وغيره، ومن ذلك بعض ما نقرأه هنا "ساكنو شمال المدينة"؛ ويقصد بها الأسر الغنية التي تسكن الأحياء الشمالية الراقية والجميلة وذات الشوارع المشجرة والهادئة في مدينة طهران، خلافاً للأحياء الجنوبية الفقيرة والمعدم بعضها، وكان هذا التمايز قبل الثورة واضحاً جداً. (المترجم)

10. صحيفة **كيهان**، (1 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

11. صحيفة **همشهري**، (9 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

12. قد يكون الكاتب قصد بعبارة: "امتلاكهم السلطة" أو "بيدهم وسائل السلطة" هو أن قائد الثورة الإسلامية (السيد علي خامنئي) يعتبر من الداعمين لخط اليمين. (المترجم)

13. ورد حسب ما ذكر العديد من المصادر، أنه كان للطلبة والشباب تأثير كبير في آراء المسنين في محافظة كرمان، على سبيل المثال.

14. جماعة علماء الدين المناضلين (جامعه روحانيت مبارز): هو تجمع لعلماء الدين تأسس في بداية الستينيات على يد مجموعة من طلبة حوزة قم العلمية، منهم الشيخ مرتضى مطهري والدكتور محمد بهشتي والدكتور محمد مفتح وآخرون. أدت هذه الجماعة دوراً بارزاً في أحداث الثورة خاصة عامي 1978 و1979. وبعد الثورة استلمت مناصب حساسة جداً في الدولة، انشقت منها عام 1988 جماعة اليسار (مجمع علماء الدين المناضلين) بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية. تعتبر الجماعة المحور الذي تلتف حوله جميع قوى اليمين الديني، ورغم ذلك لاتزال الجماعة تفتقد إلى تصريح رسمي بالنشاط السياسي لأن أمينها العام، الشيخ محمد رضا مهدوي كني، يعتقد أن مهمة علماء الدين أكبر من أن يوضعوا ضمن إطار تنظيم سياسي يحتاج إلى تصريح من وزارة الداخلية لمزاولة نشاطاتهم. (المترجم)

15. مجمع علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز): مجموعة منشقة عن جماعة علماء الدين المناضلين عام 1988، وذلك بعد وقف الحرب مع العراق ومطالبة الجماعة بانتهاج سياسة محافظة على المستويين الداخلي والخارجي، والتخلي عن الشعارات المتطرفة. كما أن المسألة الاقتصادية كانت من أهم أسباب الخلاف، فقد دعت الجماعة إلى الخصخصة، بينما أصر المنشقون على اتباع السياسات نفسها السابقة في أولوية القطاع الحكومي. وقد شكلت المجموعة المنشقة ما عرف باليسار حتى مع وجودها ضمن الجماعة وقبل الانشقاق. ومع بداية التسعينيات قام المجمع الذي خرج من السلطة بإعادة النظر في الكثير من أسسه الفكرية وسياساته ليخرج من عزلته السياسية في انتخابات الرئاسة السابعة ويفوز مرشحه محمد خاتمي. ويتولى أمانة المجمع العامة الشيخ مهدي كروبي رئيس البرلمان السابق. (المترجم)

16. جمعية المؤتلفة الإسلامية: وهي من أقدم التنظيمات الإسلامية الموجودة في إيران، تأسست بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية عام 1953، وقامت بعدة عمليات مسلحة ضد رموز نظام الشاه، منها اغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور، وقد أعدم أبرز قادتها آنذاك فيما أدخل الآخرون السجن. تتبنى مشروعاً متطرفاً من الناحية الفكرية فيما يتعلق بالحكومة الإسلامية وترفض الشكل الجمهوري وتعده مستورداً من الغرب. لها صلات قوية بالمؤسسة الدينية وأغلب كوادرها من تجار البازار، يتولى الأمانة العامة فيها حبيب الله عسكر أولادي ومن أبرز رموزها أسد الله بادامجيان، تصدر صحيفة ناطقة باسمها بعنوان **شما**. (المترجم)

17. مكتب تحكيم الوحدة (دفتر تحكيم وحدت): مجموعة اتحادات مهنية، مثل اتحاد الطلبة المسلمين، واتحاد المعلمين، واتحاد المهندسين وغيرها تقوم بتنسيق أعمالها ومواقفها السياسية، ولعل أبرز تشكيل فيها هو اتحاد الطلبة الذي يمارس دوراً فاعلاً على مستوى الجامعات والمدارس، ويقوم بتقديم لائحة مرشحين في الانتخابات العامة بشكل مستقل أو ضمن لائحة ائتلافية، وقد برزت قوة "مكتب تحكيم الوحدة" في الاضطرابات التي حدثت في الحي الجامعي وجامعة طهران بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1999، علماً بأن في المكتب اتجاهات متباينة بعضها متطرف وبعضها الآخر معتدل لكنها جميعها ضمن الجبهة الموالية للرئيس محمد خاتمي. (المترجم)

18. منظمة مجاهدو الثورة الإسلامية في إيران: بدأت المنظمة نشاطها السياسي والعسكري عام 1975 عندما انشقت عن منظمة مجاهدي خلق (جماعة رجوي لاحقاً) بسبب تبني الأخيرة الفكر الماركسي رسمياً. وبسبب قلة عددها كان نشاطها محدوداً أيضاً. بعد انتصار الثورة عام 1979 دخل أغلب أفرادها في تنظيم حزب الجمهورية الإسلامية، فيما حافظت مجموعة صغيرة على وجود المنظمة. وفي نهاية الثمانينيات استطاعت المنظمة إحياء نشاطها وتوسيعه من خلال طرح برامج محددة واستقطاب عدد كبير من الطاقات والكوادر الشابة والنشطة، يتولى محمد سلامتي الأمانة العامة للمنظمة، ومن أبرز رموزها بهزاد نبوي. (المترجم)

19. جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم: تشكيل يضم كبار أساتذة وعلماء ومدرسي الحوزة العلمية في مدينة قم. تأسست في بداية الثورة لتنظيم مناهج طلبة العلوم الدينية وأمورهم، لكنها بدأت فيما بعد بممارسة نشاطات سياسية بشكل مباشر، بعد أن كان نشاطها سابقاً يقتصر على دعم غير مباشر لجناح أو شخص معين من المرشحين في إحدى الانتخابات. وبحكم علاقاتها وتكوينها يسيطر عليها اليمين التقليدي.

20. حزب كوادر البناء (حزب كاركزاران سازندكي): بعد صعود خاتمي إلى رئاسة الجمهورية والدور الذي لعبته هذه المجموعة في صعوده، قدم رئيسها غلام حسين كرباسجي رئيس بلدية طهران إلى المحاكمة بتهمة الفساد المالي، مما اعتبره البعض انتقاماً من قبل تيار اليمين الذي يسيطر

على البرلمان والسلطة القضائية، وبعد مداولات عديدة قدم للمحاكمة العلنية، ثم صدر الحكم بإدانته عام 1998، عندها أعلنت وسائل الإعلام عن تشكيل حزب كوادر البناء، الذي يتولى أمانته العامة كرباسجي، ضمن الأحزاب والتجمعات التي أجازت وزارة الداخلية نشاطها، وبسبب السجن فقد تولى السيد مرعشي، نائب كرباسجي مسؤولية قيادة الحزب. (المترجم)

21. مجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية في قم: تنظيم سياسي أكثر من كونه تشكيلاً علمياً، ظهر إلى الوجود بعد مجيء خاتمي إلى الرئاسة بسبب موقف تشكيل جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم المتحالف مع اليمين التقليدي والمعارض لسياسة الانفتاح الديني والثقافي لحكومة خاتمي. وقد عزز هذا التنظيم، الذي تشكل الكوادر الشابة من رجال الدين أغلبية أعضائه، جبهة الموالين للرئيس خاتمي في المؤسسة الدينية. ويدعو رجال المجمع من الناحية الفكرية إلى قراءة أكثر انفتاحاً للنصوص الدينية، في ضوء نتائج العلوم الأخرى وتغيير موضوعات الأحكام بسبب تغير الزمان والمكان. (المترجم)

22. صحيفة **عصر ما**، الأعداد 6 إلى 13 . (المترجم)

23. رضا أكرمي، صحيفة **رسالت**، (25 شباط/ فبراير 1996). (المترجم)

24. حجت مرتجى، **جناحهاي سياسي در إيران إمروز** (طهران: نقش ونكار، 1998)، ص7 (المترجم).

25. راجع في ذلك:

C. H. Lande, *Leaders, Factions and Parties: The Structure of Philippine Politics* (1965); I Khalaf, *Arab Factional Politics and Social Differentiation in Palestine* (1988). (المترجم)

26. منظمة مجاهدو الشعب الإيراني (سازمان مجاهدين خلق إيران): تنظيم سياسي-عسكري تأسس في بداية الستينيات وكان أبرز مؤسسيه محمد حنيف نجاد وسعيد محسن وأصغر بديع زادجان. تأثر بالتفسير العلمي واليساري للإسلام بشدة، وكان العديد من آراء محمود الطالقاني، ومهدي بازرجان، ويد الله سحابي وعلي شريعتي تشكل اللبنة الأساسية لأفكاره، وذلك قبل تحوله إلى الفكر الماركسي مع بداية السبعينيات وسيطرة مسعود رجوي عليه. دخل التنظيم قبل الثورة الإسلامية الإيرانية في صدامات مسلحة مع نظام الشاه أودعت قيادته ومعظم كوادره السجن على إثرها. وبعد انتصار الثورة بدأ نشاطه بحرية حتى أن رجوي كان أحد مرشحي الرئاسة الأولى، لكنه سرعان ما اتجه إلى النشاط المسلح ضد الحكومة بينما كانت إيران تخوض الحرب مع العراق، فحظرت الحكومة التنظيم وطاردت قياداته التي فرّ معظمها إلى الخارج. انتقلت قيادة المنظمة إلى العراق في أواسط الثمانينيات وأخذت تمارس أنشطتها العسكرية من هناك حتى الآن. للمزيد راجع: صادق زيبا كلام، **مقدمه أي بر انقلاب إسلامي** (طهران: نشر روزنه، 1993)، ص 240 – 253 . (المترجم)

27. منظمة "فدائيو الشعب الإيراني" (سازمان جريك فدائي خلق إيران): منظمة ماركسية، تعتبر الكفاح المسلح استراتيجيتها الأساسية في تغيير الأوضاع. تأسست في بداية السبعينيات على يد اثنين من المنظرين الماركسيين الشباب (أحمد زاده وبويان)، واستفادت من آراء جماعات ماركسية مسلحة أخرى سبقتها في العمل، مثل جماعتي "جزني" و"ظريفي" اللتين ألقي القبض عليهما بعد عمليات مسلحة قامتا بها. تعرضت المنظمة لآخر ضربة مهلكة لها عام 1976 عندما ألقي القبض على آخر مؤسسيها حميد أشرف، لكنها استطاعت الانتشار في العديد من المدن الإيرانية، ثم انقسمت إلى مجموعتين هما الأغلبية والأقلية. بعد الثورة بقليل انضمت إلى قوى المعارضة. ليس لها نشاط ملحوظ حالياً. للمزيد راجع: صادق زيبا كلام، مرجع سابق، ص 224 – 237. (المترجم)

28. منظمة العمل من أجل تحرير الطبقة العاملة في إيران (سازمان بيكار براي كاركران إيران): هي تنظيم ماركسي من المنشقين عن حزب توده، التنظيم الماركسي الأم في إيران. تؤمن بالعمل المسلح كاستراتيجية لتحقيق أهدافها. تقلص نشاطها بعد الثورة وخاصة بعد الضربة التي وجهت للنشاط الشيوعي المسلح في إيران أواسط الثمانينيات. يقيم معظم كوادرها خارج إيران وقاعدتها محدودة. (المترجم)

29. هيئات العزاء الحسيني: تجمعات شعبية تتخذ من المساجد مقراً لها، أو تقوم هي بإنشاء ما يعرف بـ"الحسينيات"، نسبة إلى الإمام الحسين، ويتركز نشاطها في إقامة مراسيم العزاء والمواليد الخاصة بالنبي (صلى الله عليه وسلم) وأهل بيته. كما أن لهذه الهيئات نشاطات دينية، مثل: إقامة دورات لتحفيظ القرآن وزيارات للأماكن المقدسة وغيرها، ونشاطات اجتماعية كتقديم العون للفقراء. ولهذه الهيئات انتشار واسع في إيران، ففي مدينة قم وحدها قد يصل عددها إلى ألف هيئة كبيرة وصغيرة. (المترجم)

30. راجع في ذلك:

A. Nathan, *Peking Politics: 1918-1923, Factionalism and The Failure of Constitutionalism* (1976).

A. Teiwes, *Politics at Mao's Court: Gao Gang and Party Factionalism in the Early 1950s* (1990).

B. K. Nagla, *Factionalism, Politics and Social Structure* (1984).

J. K. Mohapatra, *Factional Politics in India* (1985).

J. K. Tetallack, *Reformist Conservatism and Political Mobilization* (1983).

K. Nam, *The North Korean Communist Party Leadership (1945 - 1965)*, (1974). (المترجم)

31. انظر: Jean Meynaud, *Les Groupes de Pression*, 3ed edition (Paris) 40 - 79.

32. انظر: J. K. Min, *Political Development in Korea: A Study of Factionalism*, (1980).

33. ول ديورانت، **تاريخ الفلسفة**، ترجمة: عباس زرياب، الطبعة العاشرة، (طهران: انتشارات وآموزش انقلاب إسلامي، 1992) ص 229 – 262 (بالفارسية). (المترجم)

34. محمود الطالقاني: ولد في إحدى ضواحي محافظة سمنان عام 1910، درس العلوم الدينية في حوزة النجف الأشرف، يعتبر من أبرز الوجوه الدينية المعارضة لحكم الشاه، تعرض للسجن والتعذيب مرّات عديدة. أحد مؤسسي حركة تحرير إيران في نهاية الخمسينيات، له دور بارز في أحداث الثورة الإسلامية عام 1978 حتى انتصارها في شباط / فبراير 1979، وهو أحد خبراء الدستور، وأول إمام جمعة لمدينة طهران، وهو فقيه ومفسر للقرآن، توفي عام 1979 بعد أشهر من إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. (المترجم)

35. مهدي بازرجان: أول رئيس وزراء في العهد الجمهوري (الحكومة المؤقتة) وممثل طهران في الدورة الأولى للبرلمان، يجيد اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية إضافة إلى الفارسية. من مواليد طهران عام 1907 ويحمل شهادة دكتوراه في الهندسة من فرنسا. انضم إلى الحركة الوطنية في عهد مصدق وتولى مسؤوليات في الدولة في ذلك العهد. ألقي القبض عليه بعد انقلاب عام 1953 وتم نفيه. شكل مع آية الله الطالقاني والدكتور يد الله سحابي حركة تحرير إيران في أواخر الخمسينيات. انضم إلى مجلس الثورة قبل انتصارها عام 1979، وهو مفكر ديني ومنظر سياسي ليبرالي. عاش في الفترة الأخيرة عزلة سياسية بسبب مواقفه من الحكم حتى توفي في سويسرا عام 1995 إثر نوبة قلبية، ودفن في مدينة قم. (المترجم)

36. الدكتور علي شريعتي: من أبرز منظري الثورة الإسلامية في إيران وله امتدادات فكرية في العالم الإسلامي، ولد في سبزوار عام 1933 وحصل على الدكتوراه من باريس في الاجتماع والتاريخ الإسلامي، ومن أبرز أساتذته المستشرق المعروف ماسنيون، ارتبط بحركة التحرير الجزائري هناك وله مراسلات مع المفكر المعروف فرانز فانون، انضم إلى الحركة الوطنية في بداية الخمسينيات، واعتقل مرّات عديدة في عهد الشاه ومنع من التدريس، اتخذ من حسينية الإرشاد بطهران منبراً لإلقاء أفكاره. وهو من مؤسسي العمل الإسلامي الطلابي خارج إيران. اغتيل قبل انتصار الثورة عام 1978 في لندن ونقل جثمانه إلى صحن السيدة زينب في دمشق. يؤمن بالاشتراكية الإسلامية وإسلام الفقراء، وله كتابات عديدة مليئة بالأفكار الثورية يهاجم فيها علماء الدين الرسميين ويؤكد فيها على التشيع الثوري. (المترجم)

37. ثورة التنباك: انتفاضة شعبية حصلت ضد اتفاقية وقعها الملك ناصر الدين القاجاري مع اليهودي البريطاني جوليوس رويتر (صاحب وكالة رويتر فيما بعد) عام 1890 تقضي باحتكار شراء وبيع

التبغ (التنباك) لمدة خمسين عاماً، مما أضر بتجارة التبغ في إيران، وأدى إلى تذمر المزارعين والتجار والناس، فأبرقوا بذلك إلى المجتهد الأكبر في مدينة سامراء في العراق وهو الميرزا محمد حسن الشيرازي. وبعد أن عجزت جهود الشيرازي عن ثني الملك عن فسخ الاتفاقية، أصدر فتواه الشهيرة بتحريم استعمال التبغ، فكان ذلك سبباً لرضوخ الملك، الذي يقال إن نساءه امتنعن أيضاً عن استعمال التبغ بسبب الفتوى، وكانت النهاية فسخ الاتفاقية وسحب الفتوى. (المترجم)

38. الدكتور محمد علي همايون كاتوزيان: أستاذ الاقتصاد بجامعة كنت في بريطانيا، له مؤلفات عديدة في مجال الاقتصاد وسائر العلوم الاجتماعية والأدب. بعد إنهاء دراسته في بريطانيا بقي يعمل هناك ولم يرجع إلى إيران، إلا أنه احتفظ بعلاقته ببلده. وطني يساري يتبنى نظرية الاستبداد الشرقي في معظم كتاباته، له كتاب قيّم حول الاقتصاد السياسي الإيراني منذ حركة الدستور عام 1906 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979، نشرت طبعته الأولى بالإنجليزية عام 1979. (المترجم)

39. الدكتور محمد علي همايون كاتوزيان، **اقتصاد سياسي إيران: إز مشروطيت تا پايان سلسله پهلوي**، ترجمة: محمد رضا نفيسي وكامبيز عزيزي (طهران: نشر مركز، 1995)، ص118-144 (بالفارسية). (المترجم)

40. انظر:

E. Karsh, *Soviet Policy Towards Syria 1976 - 1986 : Factionalism and the Limits of Influence* (1985). (المترجم)

41. راجع في ذلك:

R. Gillespie, *The Spanish Socialist Party : A History of Factionalism* (1989).

J. K. Mohapatra, *Factional Politics in India*, op. cit. (المترجم)

42. انظر: (المترجم) K. Nam, *The North Korean Communist Party Leadership*, op. cit.

43. جان بيربرن، «إيران أوقفت الإصلاح»، صحيفة **ليبراسيون** (الفرنسية)، (28 تشرين الأول/ أكتوبر 1995). (المترجم)

44. سعيد برزين، «جناح بندي سياسي در جمهوري إسلامي»، مجلة **إيران فردا**، العدد 17، ص37-38. (المترجم)

45. وقع انفجار في مقر حزب الجمهورية الإسلامية بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 1981 وذهب ضحيته أكثر من اثنين وسبعين شخصية بارزة في الدولة كان على رأسهم الأمين العام للحزب ورئيس مجلس القضاء الأعلى آية الله البهشتي. (المترجم)

46. صحيفة **رسالت**، (19 آب/ أغسطس 1998). (المترجم).

47. حول أفكار علي شريعتي، راجع: بيجن عبد الكريمي، **نكاهي دو باره به فلسفه سياسي شريعتي: تأملي بر بارادوكس دموكراسي متعهد** (طهران: 1991). (المترجم)

48. صحيفة **أرزشها**، العدد 1، (أيلول/ سبتمبر 1996)، ص 2. (المترجم)

49. صحيفة **يالثارات الحسين**، العدد 33، (6 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 10. (المترجم)

50. المرجع السابق، العدد 29، (28 حزيران/ يونيو 1996)، ص 6. (المترجم)

51. المرجع السابق، العدد 25، (17 آذار/ مارس 1996)، ص7. (المترجم)

52. صحيفة **كيهان**، (26 كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 2. (المترجم)

53. صحيفة **يالثارات الحسين**، العدد 22، (24 كانون الأول/ ديسمبر 1995)، ص 5.

54. المرجع السابق، العدد 23، 31 كانون الثاني/ يناير 1996، ص 6. (المترجم)

55. إن أبرز الصحف الرسمية التابعة له، هي **أرزشها** (القيم)، و**شما** (أنتم)، و**شلمجة**، و**يالثارات الحسين**. (المترجم)

56. صحيفة **همشهري**، (27 أيار/ مايو 1997). (المترجم)

57. صحيفة **بهمن**، العدد 14، (14 نيسان/ إبريل 1997)، ص 4. (المترجم)

58. صحيفة **إطلاعات**، (6 آذار/ مارس 1996)، ص 12. (المترجم)

59. صحيفة **بهمن**، العدد 4، (27 كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 7. (المترجم)

60. صحيفة **أخبار**، (25 كانون الأول/ ديسمبر 1995)، ص 2، لقاء مع السيد كاظم بور أردبيلي. (المترجم)

61. صحيفة **إطلاعات**، (19 شباط/ فبراير 1996)، ص 2، حديث للسيد نوربخش. (المترجم)

62. صحيفة **عصر ما**، العدد 30، (13 كانون الأول/ ديسمبر 1995)، ص8. النشرة الخاصة لجماعة علماء الدين المناضلين(روحانيت) بمناسبة المرحلة الثانية من انتخابات البرلمان الخامس، ص 32. صحيفة **كار وكارگر**، (11 آذار/ مارس1997)، ص 4. (المترجم)

63. صحيفة **كار وكاركر**، (11 آذار/ مارس1997)، حديث للشيخ رضا أستادي. (المترجم)

64. صحيفة **عصرما**، العدد 31، (27 كانون الأول/ ديسمبر 1995)، ص 7، نقلاً عن الدكتور محمد جواد اللاريجاني. (المترجم)

65. صحيفة **كار وكاركر**، (14/ 11/ 1996)، لقاء مع الدكتور محمد جواد اللاريجاني. مجلة **صبح**، العدد 65، (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، لقاء مع السيد رضا تقوي، الناطق باسم جماعة علماء الدين المناضلين(روحانيت). (المترجم)

66. مجلة **صبح**، العدد 38، (2 كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 4، لقاء مع الدكتور محمد جواد اللاريجاني. (المترجم)

67. صحيفة **عصر ما**، العدد 61، (9 كانون الثاني/ يناير 1997)، ص5. (المترجم)

68. المرجع السابق، العدد 13، (19 نيسان/ إبريل 1995)، ص10، والعدد 15، (15 أيار/ مايو 1995)، ص1. (المترجم)

69. المرجع السابق، العدد 65، (6 آذار/ مارس 1997)، ص8. (المترجم)

70. حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 96 – 98. (المترجم)

71. تم حجب صحيفة **سلام** عن الصدور بتاريخ (6 تموز/ يوليو 1999 من قبل محكمة رجال الدين بسبب نشرها لرسالة مصنفة سرياً للمعاون الأمني في وزارة المخابرات، المدعو سعيد إسلامي، والذي اعتقل فيما بعد لتورطه في أعمال القتل التي جرت عام 1998 وطالت بعض الكتّاب والسياسيين ومن ثم انتحر في سجنه، حسب الرواية الرسمية. وفي الفترة الخاتمية، أصبح لتيار اليسار حضور فاعل على مستوى الصحافة، وظهر العديد من الصحف والمجلات التي تعبر عن فكر اليسار، مثل: **توس** (جامعة)، و**خُرداد**، و **نشاط**، و**راه نو** وغيرها. (المترجم)

72. الإخباريون والأصوليون: اتجاهان دينيان لمعرفة الحكم الشرعي، يتبنى الأول عدم استخدام أية أداة عقلية وفلسفية في الكشف عن الحكم الشرعي، والأخذ بظاهر الحديث دون التحقق من صحته أو قوته وضعفه، بينما يصرّ الاتجاه الآخر (الأصوليون) على استخدام قواعد عقلية في عملية استنباط الحكم الشرعي والتي تسمى بـ "علم أصول الفقه". وقد سادت خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين النزعة الإخبارية لدى العديد من علماء الشيعة، حتى ظهر أحد كبار الأصوليين وهو الوحيد البهبهاني الذي استطاع دحض أدلة الإخباريين وتقليص انتشارهم، حتى يندر أن تجد اليوم من علماء الشيعة من ينتسب إلى الاتجاه الإخباري. (المترجم)

73. صحيفة **النور**، **مجموع خطب وكلام الإمام الخميني**، المجلد 21، ص 46. (بالفارسية)

74. حسب تعبير المؤلف، وقد يقصد بها الجانب التنفيذي من السلطة، على أساس أن قائد الثورة هو مرشد روحي كما يحب أن يسميه البعض. (المترجم)

75. صحيفة **أبرار**، (13 حزيران/ يونيو 1993). (المترجم)

76. المرجع السابق. (المترجم)

77. صحيفة **كيهان**، (16 حزيران/ يونيو 1993). (المترجم)

78. مثالا "إناء أحرّ من الحساء" و "مربية مشفقة أكثر من الأم" يضربان في الفارسية للشخص الذي يتفاعل مع شيء يعني الآخرين أكثر مما يعنيه، فيقوم بالدفاع عن الآخرين أكثر مما يدافعون هم عن أنفسهم (المترجم). صحيفة **رسالت**، (تموز / يوليو 1993). (المترجم)

79. نقلاً عن الصحافة، (25 أيار/ مايو 1993).

80. صحيفة **كيهان**، (25 تموز/ يوليو 1993). (المترجم)

81. صحيفة **سلام**، (3 آب/ أغسطس 1993).

82. بعض المعلومات التي يقدمها المؤلف عن الشيخ عبد الله نوري خطأ بعض الشيء، فهو من أبرز الشخصيات التي يصفها المؤلف بالثورية والتطرف وأحد المقربين من مكتب الشيخ المنتظري قائم مقام الإمام الخميني حتى بداية عام 1989. بعدها أصبح من شخصيات التيار المعتدل، ولم يقبل به تيار اليمين لمعرفته بشكل جيد. فحتى بعد انتخاب خاتمي للرئاسة رشحه وزيراً للداخلية واستطاع أن يكسب أصوات البرلمان الذي يسيطر عليه اليمين بصعوبة، لكنه بعد أشهر من توليه الوزارة استجوبه البرلمان ولم يعطه الثقة، فاضطر خاتمي إلى استبدال آخر به. (المترجم)

83. في عام 1951 ائتلف التيار الديني بزعامة السيد أبوالقاسم الكاشاني مع التيار الوطني المتمثل بالجبهة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق وتمكن هذا الائتلاف من تقديم مشروع قرار إلى المجلس الوطني (البرلمان) ينص على تأميم النفط. وهو ما حدث بعد مجادلات عنيفة مع رجال البلاط. بعدها أجبر المجلس الشاه على اختيار مصدق رئيساً للوزراء، لكن حكومة مصدق جوبهت بمقاطعة دولية. ومع تفاقم الوضع هرب الشاه إلى إيطاليا، لكن المخابرات الأمريكية وبالتعاون مع المخابرات البريطانية وبعض قادة الجيش استطاعت أن تطيح بمصدق وحكومته عام 1953 وأن تأتي بحكومة عسكرية برئاسة الجنرال فضل الله زاهدي. (المترجم)

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع الفارسية

أ. الكتب:

1. الإمام الخميني، صحيفة **النور، مجموع خطب وكلام الإمام الخميني**، المجلد 21.

2. زيبا كلام، صادق، **مقدمه أي بر انقلاب إسلامي** (طهران: انتشارات روزنه، 1993).

3. مرتجى، حجت، **جناحهاي سياسي در إيران أمروز** (طهران: نقش ونكار، 1998).

4. ديورانت، ول، **تاريخ فلسفه**، ترجمة: عباس زرياب، الطبعة العاشرة (طهران: انتشارات وآموزش انقلاب إسلامي، 1992).

5. كاتوزيان، محمد علي همايون، **اقتصاد سياسي إيران: أز مشروطيت تا بايان سلسله بهلوي**، ترجمه: محمد رضا نفيسي و كامبيز عزيزي (طهران: نشر مركز، 1995).

6. عبد الكريمي، بيجن، **نكاهي دو باره به فلسفه سياسي شريعتي: تأملي بر بارادوكس دموكراسي متعهد** (طهران: المؤلف، 1991).

7. وزارة الداخلية، **شناسنامه أحزاب وتشكلهاي سياسي در جمهوري إسلامي إيران** (طهران: مؤسسه انتشاراتي كميل، 1998).

8. جماعة علماء الدين المناضلين(روحانيت)، النشرة الخاصة بمناسبة المرحلة الثانية من انتخابات البرلمان الخامس.

ب ـ الدوريات:

صحيفة **عصرما**

صحيفة **رسالت**

صحيفة **أرزشها**

صحيفة **يالثارات الحسين**

صحيفة **همشهري**

صحيفة **بهمن**

صحيفة إطلاعات

صحيفة أخبار

صحيفة كار وكاركر

صحيفة صبح

صحيفة كيهان

صحيفة زَن (المرأة)

صحيفة أبرار

صحيفة سلام

مجلة إيران فردا

ثانياً: المراجع الأجنبية

أ. الكتب:

- Gillespie, R. *The Spanish Socialist Party: A History of Factionalism*, 1989.
- Land, C. H. *Leaders Factions and Parties: The Structure of Philippine Politics*, 1965
- Meynaud, Jean. *Les Groupes de Pression*, 3[ed] edition, Paris.
- Min, J. K. *Political Development in Korea: A Study of Factionalism*, 1980.
- Mohapatra, J. K. *Factional Politics in India*, 1985.
- Nagla, K. B. *Factionalism, Politics and Social Structure*, 1984.
- Nam, K. *The North Korean Communist Party Leadership (1945-1965)*, 1974.
- Nathan, A. *Peking Politics: 1918-1923, Factionalism and The Failure of Constitutionalism*, 1976.
- Teiwes, A. *Politics at Mao's Court: Gao Gang and Party Factionalism in the Early 1950s*, 1990.
- Tetallack, J. K. *Reformist Conservatism and Political Mobilization*, 1983.

ب. الدوريات:

صحيفة ليبراسيون (الفرنسية).

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر - في هذه السلسلة - البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

1 - نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3 - النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994) — جوليان ثوني
4 - حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6 - القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7 - برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10 - المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11 - الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12 - السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14 - العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

15 -	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16 -	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17 -	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	فيرنر فاينفلد
	التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	يوزيف يانسج
		سفن بيرنيد
18 -	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوفاز	فيكن تشيتريان
19 -	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا	
	«نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
20 -	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو	
	في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21 -	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22 -	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24 -	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. أس. بلاكريشنان
		جوليوس سيزار بارينياس
		جاسجيت سنج
		فيلوثفار كاناجا راجان
25 -	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26 -	سياسة الردع والصراعات الإقليمية	
	المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
تحرير : زلمي خليل زاد

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-21 100 قائد عسكري
تصنيف لأكثر القادة العسكريين
تأثيراً في العالم عبر التاريخ
مايكل لي لاننج

-22 مجلس التعاون لدول الخليج العربية
على مشارف القرن الحادي والعشرين
إعداد: جمال سند السويدي

-23 قرن التقنية الحيوية
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم
جيرمي ريفكن

-24 Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium

-25 خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

-26 نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق
جيرمي ريفكن

-27 The Gulf: Future Security and British Policy

-28 The Balance of Power in South Asia

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

29- **Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf**

30- **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

31- **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010**
وليد سليم عبدالحي

32- **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**

33- **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**

34- **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانغ أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996	نبيل السهلي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيَّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1. *Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era* — Ann M. Lesch
2. *Israel at Peace with the Arab World* — Mark Tessler
3. *Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior* — David Garnham
4. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World* — Karen A. Feste
5. *Oil at the Turn of the Twenty-First Century: Interplay of Market Forces and Politics* — Hooshang Amirahmadi
6. *Beyond Dual Containment* — Kenneth Katzman
7. *Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies* — Joseph Moynihan
8. *US Sanctions on Iran* — Patrick Clawson
9. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region* — Bjørn Møller
10. *Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council* — Fred H. Lawson
11. *The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond* — Joseph Wright Twinam

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel* — Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States* — Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East* — Mary E. Morris
15. *Power, Information and War* — Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia* — Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges* — Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade* — Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia* — Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections* — Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East* — Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries* — Hossein Razavi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences*	Hussein Abdallah
36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future*	Todd Leventhal
37. *Turkey and Caspian Energy*	Gareth M. Winrow
38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications*	Shireen T. Hunter
39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity*	Sally Findlow

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية

2 - **The Future of Natural Gas in the World Energy Market**



الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص.ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 دراهم	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص.ب: 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مـركـز الإمــارات للـدراســات والبحـوث الاســتراتيـجيـة
ص.ب.: 4567 أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 (2-971) - فاكس: 6428844 (2-971)
e-mail pubdis@ecssr ac.ae
www ecssr ac ae